

الأبعاد الإستراتيجية للنظام العالمي الجديد

(قراءة في حصاد وقائع وأحداث عقدين من الزمن)

2011.1989



لتطوير

أحمد ياسين



الأبعاد الإستراتيجية للنظام العالمي الجديد
(قراءة في حصاد وقائع وأحداث عقدين من الزمن)
2011-1989

لتصوير
أحمد ياسين

الأبعاد الإستراتيجية للنظام العالمي الجديد
(قراءة في حصاد وقائع وأحداث عقدين من الزمن)
2011-1989

عبد السلام جمعة زاقود
أكاديمي ومفكر عربي

نصوير

أحمد ياسين



@Ahmedyassin90



لتصوير
أحمد ياسين
لوينر

@Ahmedyassin90

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿وَتِلْكَ الْآيَاتُ نُذَارٌ لِّهَآبَيْنَ النَّاسِ﴾

صدق الله العظيم

سورة آل عمران الآية (140)

لتصوير
أحمد ياسين

إهدائي مع كل الود:

الى المؤمنين بنظرية المؤامرة...

الواقين بأن هنالك تأمرًا على الدين والأوطان...

الساعين بكل ما أوتوا من قوة لبناء سياج المنعة والغلبة...


عبدالسلام جمعة زاقود

لصوير

أحمد ياسين

لويلر

@Ahmedyassin90





لتصوير
أحمد ياسين
لوينر

@Ahmedyassin90

عند كتابتي لهذه الصفحات، ومن خلال قراءتي لوقائع عقدين من الزمن، ومحاولتي لتقديم رؤيتي، وتصوّري لما يمكن أن يحدث في العقود القادمة، أيقنت بأن قوة الغرب تكمن في تخطيطهم الإستراتيجي، إذ يخطط الجيل، وليس بالضرورة أن ينفذ ما خطّطه، ثم يأتي جيل قادم فينفذ ما خطّطه السالفون. أما نحن العرب - إلا من رحم الله-، فنبصرُ تحت أقدامنا، وتخطيطنا عاجز عن مواكبة اللحظة، فضلاً عن تصوّره لما سيأتي بعدها.

عبدالسلام جمعة زاقود



لتصوير
أحمد ياسين
لوينر

@Ahmedyassin90

مقدمة

ارتبطت الدعوة، وربما التبشفر من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، بظهور النظام العالمف الجءفء، بتاريخ انتهاء الحرب الباردة، وتفكك الاتحاد السوففاتف، وذلك من ءلال إعادة صفاغة مفهوم العلاقات الدولية، ومءاوله تنظفمها فف مءتلف المءالات السفاسة، والاقتصادفة، والعسكرفه، وءفى الثقاففة، وفق منظور الولايات المتحدة الأمريكية.

وفعد ءورء بوش الأب، أء مهندسف النظام العالمف الجءفء، ومن أبرز صناع ذلك المسعى الأمريكف.

ومن نافله القول، التذكفر بأن الإءلان عن النظام العالمف الجءفء، قد تم فف الأراضف العربفة والإسلامفة، وكان ذلك ءلال حرب الءلفف (1990-1991)، ءفء صرء بوش الأب عقب تلك الحرب قائلاً: (إن من أءءاف الولايات المتحدة الأمريكية إقامة نظام عالمف جءفء).

وبالفعل استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية، أن تفرض على العالم نظام التفرف الأمريكف، أو الزعامة الأمريكية، وءءءت له الأهداف التالية، والفف نسفمها بالأءءاف المعلنة، للنظام العالمف الجءفء، ومن بفنها:

- المءافظة على الاستقرار العالمف، من ءلال تطفبق قواعد الشرعة الدولية، واحترام ءور الأمم المتحدة.
- احترام سفاة كل ءولة، واستقلالها، وعدم المساس بوءءتها الوطنفة، وعدم التءءل فف شؤونها الءاءلفة.
- نشر قفم الءفمقراطفة، وءقوق الإنسان، طبقاً للمعافر الغربفة، وكذلك ءق الشعوب فف تقرير مصفرها، ورفض الهفمنة الاستعمارفه.

- ءءفء شامل فف نظام الءفاة سواء على مسءوى العلاءاء بفن الأفراء؁ والشعوب؁ والءول؁ أو على مسءوى الإنسان والفاءة.
- إزالة بعض المشاكل العالمية العالقة؁ ومءالة إفاءاء مساواء لأهم القضافاء؁ ءفء إن بقاء أفا بؤرة مءوءرة؁ وفقا للمنظور الأمريكف؁ من شأنها إعاقاء ءفاء ركاءر النظام العالمف الجءفء.
- ءمقراة الأنظمة الءكءاءورفة ءسب الءصور الغربف؁ وذلك للءفاظا على ءقوق الإنسان.
- ءءقفق الءقءم والازءهار للءمفع الشعوب؁ والءول؁ وذلك عن طرفق عولة الاقءصاء.

ومع هءة الأهداف البراقا؁ والمشروعة من ءفء الءنظفر؁ لم فسلم هءا النظام من موءة ءاءة من رءوء فعل الءول؁ والمنظمات الءولفة؁ ءءاه النظام العالمف الجءفء؁ فمءلاً طالبا للءفء من الءول؁ الءف ءمفز بفوقها الاقءصاءف ألمافا؁ والفاء؁ بءقها فف العضاوفة الءائمة فف مجلس الأمن الءولف.

وءافء الءور الرافض لقرارات الءول الغربية؁ لما ارءبط بالنظام العالمف الجءفء؁ من طرف مؤسساء؁ ومنظمات؁ وهفاءاء المءمع المءنف العالمف؁ أبرزها المءءى الاجءماعف العالمف؁ الءف ءأسس فف بورءو الففر ف البرازفل 2001؁ لمواءة المءءى الاقءصاءف للءول الكبرى.

وذلك بسبب أن الوسائل المعتمدة من الولايات المتحدة الأمريكية؁ لءءقفق هءا المسعى؁ كانت ءفر قلق الءفء من أعضاء المءمع الءولف؁ إذ اءءارء لفرضه وءءقفقه على أرض الواقع الوسائل الءالفة:

- استغلال حدث انهيار وتفكك الاتحاد السوفياتي، وذلك لمواصلة تدخلها العسكري في منطقة الشرق الأوسط، وبلاد البلقان، وآسيا الوسطى.
- التحكم شبه الكامل في منطقة الشرق الأوسط، وإقامة قواعد عسكرية جديدة.
- فرض وضعية سياسية جديدة في العديد من مناطق العالم.
- إقناع أعضاء المجتمع الدولي، بتولي مهمة رعاية عملية السلام في الشرق الأوسط باتفاقيات الحكم الذاتي.
- رعاية عملية السلام في بلاد البلقان باتفاقية رومبوي فرنسا 1999.
- التحكم في السوق العالمية، استجابة لرغبة الشركات متعددة الجنسية، واستخدام الهيئات العالمية الاقتصادية، والمالية، كصندوق النقد الدولي، والبنك العالمي، في أغراض سياسية، وإستراتيجية، ولفائدة الغرب، والولايات المتحدة الأمريكية بوجه خاص.
- إخضاع السياسة للاقتصاد، واستخدام الثقافة كوسيلة، أو أداة لتحقيق الهيمنة.
- هيكلة وسائل الإعلام دوليًا، وبسط السيطرة الإعلامية بوسائل جديدة، على رأسها شبكة المعلومات الدولية الأنترنت.
- نشر القيم الاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية، المرتبطة بالغرب عمومًا، والغرب الأمريكي خاصة.
- التركيز بشكل كبير على العولمة، باعتبارها ظاهرة مميزة للنظام العالمي الجديد.
- استعمال حلف شمال الأطلسي، كأداة لفرض المخططات التي تدعمها الولايات المتحدة الأمريكية، في إطار أمركة العالم، ويلاحظ ذلك من خلال حشد الإمكانيات العسكرية، لحلف شمال الأطلسي الناتو، أثناء حرب الخليج 1991، وأثناء أزمة كوسوفو 1999، والحرب على ليبيا 2011.

- توسيع عضوية حلف شمال الأطلسي، لتنضم إليه دول أوروبا الشرقية، والوسطى، كالمجر، وبولندا، وتشيكيا.
- التحكم في الأمم المتحدة، ومجلس الأمن الدولي، وتوجيه قراراتهما.
- فرض الحصار على الدول المعادية للسياسة الأمريكية حالة ليبيا مثلاً.
- استعمال منظمة الأمم المتحدة، كإطار دولي لفرض الهيمنة، تحت غطاء الشرعية الدولية حالة العراق، وهايتي، وليبيا.
- وكان دور الأمم المتحدة، في ظل النظام العالمي الجديد، متمثلاً في الآتي:
- تعددت، وتنوعت مظاهر تدخل الأمم المتحدة لحل المشاكل الدولية، مثل: دور ملاحظ في حرب الخليج الثانية، وفي جورجيا 1993، وطاجاكستان 1994، ومراقب لوقف إطلاق النار في أنغولا 1995، والكونغو الديمقراطية، ...
- ضعف دور الأمم المتحدة، أمام تصاعد الهيمنة الأمريكية، ورغبة الأخيرة في اختيار أمين عام للأمم المتحدة، يساير توجهاتها (ومن هنا تزايدت الدعوة إلى ضرورة إصلاح الأمم المتحدة، ورغبة بعض الدول في الحصول على العضوية الدائمة في مجلس الأمن الدولي ألمانيا، واليابان مثلاً، أو إعادة التمثيلية في المجلس حسب الجهات).

وفي هذا الصدد، نحاول في هذا المؤلف، الموسوم بـ (الأبعاد الاستراتيجية للنظام العالمي الجديد قراءة في حصاد وقائع وأحداث عقدين من الزمن)، أن نعرض للنظام العالمي الجديد، من خلال بيان أهم، وأبرز مظاهره، التي أفرزها الواقع المعيش (الفصل الأول).

وبعد النظر في مظاهر النظام العالمي الجديد، والتمعن في أهدافه، وانعكاساتها على دول، وشعوب العالم الثالث، نوضح إستراتيجيات ما بعد النظام العالمي الجديد،

وهو ما نقصده بقولنا الأبعاد الاستراتيجية، من خلال تقديم رؤيتنا، وتصورنا لما نرى ملاحه تلوح في الأفق، وتحديدًا في المنطقة الأكثر توترًا وهي منطقة الشرق الأوسط (الفصل الثاني).

وإذ إننا نؤمن بتلاشي إمبراطورية الولايات المتحدة الأمريكية، وأنها لن تستمر بهذا النفوذ، نظرًا للعديد من المعطيات، فنخصص (الفصل الثالث)، لهذا الموضوع.

في حين نقدم رؤيتنا الاستراتيجية على الصعيد العربي، وما يمكن أن تشهده الدول العربية في المستقبل القريب، وذلك في (الفصل الرابع).

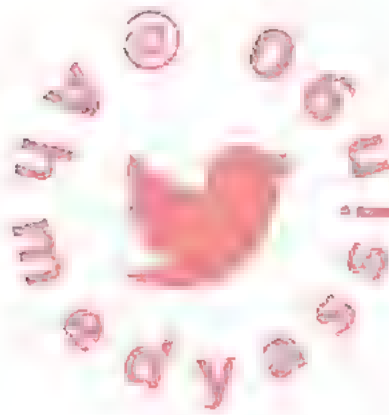
ونؤكد هنا بأننا لا ندعي إطلاقًا امتلاك الحقيقة، بقدر ما نسعى إلى إدراكها، والبحث عنها، ونزعم بأننا وضعنا القاطرة على سكة الطريق، في الاتجاه الصحيح، وندعو الباحثين، والساسة، والمهتمين، ... إلى تعميق هذه الأفكار، وقراءتها، لتوضح الأبعاد الاستراتيجية، من وراء نظام قام على التفرد الأمريكي، بمظاهرها على العلاقات الدولية، واستمر بهذا الوضع لمدة عقدين من الزمن، ثم بدأ يتلاشى في عالم قبل فعليًا بعودة الحرب الباردة، وحتما سيقبل بتعدد الأقطاب على المسرح الدولي.

هذا وبعد أن استوى هذا العمل على سوقه، ولا أدعي أنني بلغت فيه الكمال، فالكمال لله وحده لا شريك له، وحسي أنني أخلصت النية، وبذلت ما في وسعي، فإن كنت أصبتُ فذلك فضل الله وتوفيقه، وإن كان غير ذلك، فذاك تقصير وغفلة مني، جاعلاً نصب عيني قول ربي: (وفوق كل ذي علم عليم)، عاملاً بقول خالقي: (إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب).

القاهرة في الجمعة الموافق 14 / 1 / 2012.

عبد السلام جمعة زاقود- أكاديمي ومفكر عربي

Zagood1984@yahoo.com



لتصوير
أحمد ياسين
لوينر

@Ahmedyassin90

الفصل الأول

النظام العالمي الجديد

الفصل الأول

النظام العالمي الجديد

تداول في الأوساط العالمية في الآونة الأخيرة مصطلح النظام العالمي الجديد، فردده رؤساء الدول، ووزراء الخارجية، وذكره الساسة، والقانونيون، ... وتلقفته وسائل الإعلام على مختلف صورها وأشكالها.

فمثلاً أشار بيل كلتون زمن رئاسته للولايات المتحدة الأمريكية عديد المرات إلى النظام العالمي الجديد، ثم عدد بوش في 11 سبتمبر 1990 على منصة الكونغرس أهداف الولايات المتحدة الأمريكية من حربها ضد العراق، حتى وصل إلى هدف استغربه بعضهم آنذاك، وهو إقامة (نظام عالمي جديد)⁽¹⁾.

ومن الجدير بالذكر أن النظام العالمي الجديد لا يضيف شيئاً جديداً فيما يتعلق بمؤسسات المجتمع الدولي عن تلك والتي ولدت في سان فرانسيسكو منذ أكثر من نصف قرن، فمن الناحية الفعلية فإن هيئة الأمم المتحدة هي المعنية بالحفاظ على السلام العالمي، والأمن الدولي، وأن مجلس الأمن، هو حجر الزاوية في نظام الأمن الجماعي، داخل النظام العالمي الجديد، وقد صرح بوش أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، في أول أكتوبر 1990 قائلاً: (لأول مرة بدأ مجلس الأمن في هيئة الأمم المتحدة يتصرف بالطريقة المفترض له أن يمارسها، ...) ⁽²⁾.

(1) باتريك هارمن وآخرون، القانون الدولي وسياسة المكيالين، في البحث عن النظام العالمي الجديد، تعريب: أنور مغيث، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ليبيا، الطبعة الأولى، 1995، ص 31.

(2) المصدر السابق نفسه، الصفحة نفسها.

وحتى لا يلتبس الأمر، فإن النظام العالمي الجديد، وعلى رأس دعائه الولايات المتحدة الأمريكية، لا يعني إقامة نظام دولي يقوم على أسس وقواعد القانون الدولي، بقدر ما هو تكريس لسياسة القوة والهيمنة على الدول النامية، وبالشرعية الدولية⁽¹⁾.

حيث إن السياسة الأمريكية في عالمنا المعاصر، وطريقة عمل أجهزة هيئة الأمم المتحدة، تلقي بظلال الشك على شرعية القرارات الدولية المتخذة حيال حرب الخليج، وقرارات التدخل في الشؤون الداخلية لدولة العراق، والتي تبين أن مجلس الأمن صار يتصرف كوكيل للولايات المتحدة الأمريكية، أو لحساب مجموعة من الدول في أحسن الأحوال، وقد بدت هذه الشرعية واضحة في القرارات المشار إليها، وتلك القضية التي سُميت بعملية، أو قضية لوكربي حيث كان مجلس الأمن يقوم بعملية تصفية حسابات سياسية لصالح بعض أعضائه الأقوياء، وهذا ما يكرسه القرار 748 الذي يشير بالنص صراحة إلى مقتضيات تلك الدول⁽²⁾.

أضف إلى ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية، ومن خلال مركزها المتقدم في العلاقات الدولية، كلاعب أساس، بفضل ما تمتلكه من قوة عسكرية، واقتصادية، ...، فإنها لم تدخر جهداً في تقويم العلاقات بين الدول على الأساس الذي يخدم مصالحها، ولو أدى بها الأمر إلى استخدام القوة بمخالفة قواعد القانون الدولي العام، وفي هذا الإطار، نجد أن بوش يهدد باستخدام القوة دفاعاً عن النظام

(1) لا يفهم بحال من الأحوال أن التصرفات غير القانونية، والزعامة الأحادية للولايات الأمريكية أنها شرعية، وإنما قصدنا أنه من خلال هيمنة هذه الأخيرة على الأمم المتحدة، فإنه يمكنها شرعنة كل ما تريد فعله، وتقوم به تحت مسمى الشرعية الدولية.

(2) في سابقة قانونية، يتصرف مجلس الأمن بصورة خصم وحكم في آن واحد، فلقد أشار في القرار 748 إلى مقتضيات ومطالب الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، وطالب الدولة الليبية بإلحاح الاستجابة لهذه المطالب، للاطلاع على تلك المطالب والمقتضيات، انظر: نص القرار المشار إليه.

العالمي الجديد، وذلك من خلال تصريحه في 8 مارس 1991: (... نحن مستعدون أن نلجأ للقوة لندافع عن النظام الجديد الذي يرى النور بين دول العالم)⁽¹⁾.
وللتدليل على المخاطر التي يسوقها النظام العالمي الجديد بصورته الحالية، سنحاول التعرض لأهم مظاهر هذا النظام، ثم نقدم نظرة تقييمية من خلال بيان رأينا الخاص حول الموضوع، وذلك على النحو التالي:

(1) المصدر السابق نفسه، ص 38.

مظاهر النظام العالمى الجءىء

بءاءة نعارف بأنه لىس بإمكاننا ءصر ءمع مظاهر النظام العالمى الجءىء؁ ذلك أن مظاهره متعددة؁ وسماته أكثر من أن ئءصى؁ ولكن سنءاول تسلىط الضوء على أهم المظاهر اللى لها صلة بالعلاقات الءولىة؁ ونرى أن الءءىء عن العلاقات الءولىة فى ظل النظام العالمى الجءىء يفرض علنا أن نءءء عنها؁ واللى من بينها:

المظهر الأول

انحسار سيادة الدولة

لم يغب مفهوم السيادة في ظل النظام العالمي الجديد، هذا النظام الذي لم يصبح جديداً إلا لأنه جاء ليعبر عن عالم لاحق على عالم الحرب الباردة الذي ولى وانقضى، وليعبر عن حقيقته أن للعالم نظامه الجنيني في طور التكوين، أي أن التشكل العالمي الراهن هو خليط من ماضٍ لم ينجز، ومُقبل لم يُرَ بعد خط سيره بوضوح، فهو عالم لم يغادر منطق الصراعات التقليدية بين الدول والشعوب.

فلقد بدا في السنوات القليلة الأخيرة أن العالم كله متجه إلى أحكام الجغرافيا السياسية الجيوبوليتيك أو سياسة المكان، حيث أصبح المكان مجالاً لنزع السيادة وتثبيتها، ومجالاً لما يجري من صراعات في عالم اليوم على الحدود والمياه والثروات الطبيعية، وكذلك على الهوية والاعتراف والسيادة والاستقلال.

فمنذ التسعينيات وجدنا في ظل هذا النظام دولاً مستباحة، ودولاً مستباحة بامتياز، ونشوء واقع أمريكي للعالم، لا ترى فيه سوى سيادة الولايات المتحدة الأمريكية على الغير، فضلاً عن دولٍ تنهاوى، ونهايات تبزغ، واستيقظ أعضاء المجتمع الدولي، بعد سنواتٍ قليلة من انهيار الاتحاد السوفياتي والنزعة الشيوعية ليجدوا أن العالم يدور في المنطقة الوسطى بين الانتهاء والابتداء⁽¹⁾.

وعليه فسوف تكون المعادلة: إن سيادة دولة ما على شعبها في نطاق جيوسياسي ما، سترتب عليها في حالٍ من الأحوال مفارقة عن مصالح الولايات المتحدة، لم

(1) أحمد بن ناصر، القانون الدولي المعاصر ومفهوم السيادة الوطنية، بحث غير منشور، قدم لأعمال الندوة العلمية (حق الشعوب في التعويض عن حقبة الاستعمار)، طرابلس ليبيا، 2007، ص 12.

للولايات المتحدة الأمريكية غطاءً لتبني اتفاقيات ثنائية تكسبها شرعية للتدخل وتوسعة نفوذها في دول العالم، وتعاطيها بتلك الصورة مع سيادة الدول يظهر من ناحية أخرى من خلال تعاطيها لفاعلية القوانين التي تشكل موانع في وجه استراتيجيات السيطرة المفتوحة، ولقد تبلور تعاطيها ذلك تدريجيًا على امتداد عقد من نهاية الحرب الباردة، وهو ما أدى في النهاية إلى ترسيخ مفهوم الإمبراطورية الأمريكية الناشئة⁽¹⁾.

وبانت سيادة الدول في ظل النظام العالمي الجديد مهددة بمجمل من المخاطر، وصار يُخشى على مستقبل السيادة الوطنية، وخصوصًا بعد استباحتها من المؤسسات الدولية الراعية للشرعية الدولية، ونحدث عن هذه الأمور تباعًا كما يلي:

● المخاطر المهددة لسيادة الدول:

إذا ما بحثنا في ظل هذا النظام العالمي الجديد، عن المخاطر التي تهدد مضامين سيادة الدول على الصعيدين الداخلي والخارجي، فسنجد أن من أبرزها انتهاك سيادة الدولة، ونقل السيادة، الاعتداء على السيادة، اغتصاب السيادة، وخرق السيادة، والتنازل عن السيادة، وفقدانها، وربما تصادم السيادات داخل الأمة الواحدة المجزأة كالأمة العربية، والكورية، ... إلخ.

وكذلك المعاهدات والوعود السياسية الباطلة، والاستعمار، والاستعباد، والحروب، والتزاعات الطائفية والإثنية، والفوضى، والفساد، والحروب الأهلية، وغير ذلك.

ولنا أن نستنتج بأن المحرك الأساس لهذه المخاطر هو القوى المتغلبة بالسلاح والمال والسلطة، ولقد تحكمت هذه القوة بالعلاقات الدولية، عبر التأريخ السياسي

(1) المصدر السابق نفسه، الصفحة نفسها.

الطويل للإنسانية، وقضت بفرض إرادة الدول القوية ونفوذها وسيادتها على الدول الأضعف، تأمينًا لمصالح الدول الأقوى اقتصاديًا وثقافيًا⁽¹⁾.

وفضلاً عن ذلك فإن تلك القوى المتغلبة تتبع سياسة الأمر الواقع، حيث يثبت عصر العولمة استغلال الولايات المتحدة الأمريكية قواها العسكرية (غير المنضبطة)⁽²⁾ في استباحة حقوق الدول، واغتصاب سيادتها، والتغلب عليها، واستعمارها، واستعبادها، وتغيير حدودها، والعبث بتراث تلك الدول، ونهب خيراتها.

إن هاتيك المخاطر لا تزال قائمة، فمن خلال القوى المتغلبة في محيط العلاقات الدولية مثلاً، رسمت خريطة العالم اليوم على أسس الأمر الواقع طبقاً لمصالحها، ونقضاً لمبادئ الأمم المتحدة، فالقوى المتغلبة قد أوجدت دولاً لم تكن قائمة، وألغت أخرى كانت موجودة وتتمتع بالسيادة، وعطلت سيادة ما يعرف بالدول النامية دول الهامش، ضاربة عرض الحائط بكل المبادئ والقيم الدولية المقررة في القانون الدولي⁽³⁾.

وتنعكس هذه المخاطر دون أدنى شك سلباً على حقوق الدول الضعيفة، فهي لا تكثر لسيادة أي دولة وحريتها، ولذا فإن كل دولة تريد أن تحيا، وتتمتع بالسيادة الدولية، عليها أن تستعد للعراك الدولي بقوتها الذاتية من أجل حماية مصلحتها

(1) أحمد بن ناصر، سابق الإشارة، ص 13.

(2) نقصد بالقوة العسكرية غير المنضبطة للولايات المتحدة الأمريكية ذلك الاستخدام العشوائي للقوة والتهديد باستخدامها، بالمخالفة للمبادئ والأعراف الدولية، وإنما تلبية لمصالح وأطماع تلك الدولة الإمبريالية.

(3) من ينظر إلى الواقع المعيش فإنه سيلحظ انتهاك سيادة أفغانستان، والاعتداء على العراق وسيادته، والتدخل في الشؤون الداخلية للسودان، وبالمقابل عدم التجرد على إدانة الكيان الإسرائيلي، وهذا طبعاً لا يتم وفق مبادئ وقواعد القانون الدولي، وإنما على أساس القوى المتغلبة التي لا زالت تحرك العلاقات الدولية، وتتعاطى معها وفق ما يخدم سياستها ومصالحها.

وسياستها، فالدول الضعيفة لا يمكنها التغلب على منطق القوى المتغلبة إلا بقوة متغلبة أقوى، تحفظ فيها حياتها، وتفرض بها إرادتها، وتثبت بموجبها سيادتها الوطنية، وتحتل مكانها اللائق بها في منظومة الدول التي تتعاطى مع بعضها بعضاً على مبادئ المساواة، والاستقلال، والحرية، والسيادة الوطنية.

وبإيجاز فإن المخاطر التي تُهدد مضامين سيادة الدول، إضافة إلى الأخطار الداخلية والخارجية، هو ضعفها في الدرجة الأولى، فكل دولة تريد أن تكون سيادتها محترمة، فلا بد أن تعتمد على مبادئ القوة في مظهرها الروحي، وبدون ذلك فلن تكون هناك سيادة حقيقية للدولة.

● مستقبل سيادة الدول:

تنوزع المخارج التي يتوقعها الباحثون اليوم حول السيادة الوطنية، في ظل النظام العالمي الجديد، بين أربع سيناريوهات هي⁽¹⁾: استمرار السيادة، الحكومة العالمية، اختفاء السيادة، وتفكيك السيادة، وجميعها ذات أثر سيء على الدول الضعيفة.

1- استمرار السيادة: ويعني أن تستمر السيادة مع بقاء الدول ذاتها، مع الإشارة إلى أن أقصى ما يترتب على هذه السيادة من التطورات الجارية في النظام الدولي، هو استهداف الوظائف أو الأدوار التي تقوم بها الدولة دون القدرة على المساس بمقوماتها الأساسية، أي تلك المرتبطة بواقع الأمة شعباً وبيئة طبيعية.

2- يراهن بعضهم على إقامة حكومة عالمية، من خلال تنازل الدولة الوطنية عن سيادتها لصالح حكومة عالمية منبثقة من نظام عالمي ديمقراطي.

(1) للمزيد حول هذه السيناريوهات المتوقعة بشأن مستقبل السيادة الوطنية، انظر: أحمد بن ناصر، سابق الإشارة، ص 13-14.

3- ويراهن آخرون على اختفاء السيادة، وترتكز توقعاتهم على اختفاء الدولة القومية ذاتها، أى على زوال الفكر القومي القائم على وجود الأمة، ليحل مكانها ما يسمى بالشركات المتعددة الجنسية، التى سيكون دور الدولة فيها خدمة المصالح المسيطرة للشركات الدولية العملاقة الاحتكارية.

4- تفكيك السيادة، ويراهن أصحابها على تفكيك الدول الضعيفة وتجزئة سيادتها، وهذا أمر سهل على الدول القوية تحقيقه، والأصعب على الدول الضعيفة مقاومته، ويتم هذا التفكيك عبر الحروب الأهلية، والتزعات الانفصالية، بحيث تتحول إلى دويلات فاقدة لمعاني السيادة الحقيقية، وخاضعة لهويات سلالية، أو ثقافية، أو طائفية، أو إثنية، أو عنصرية، وتستخدم هذه الدويلات فى النهاية كأدوات طيعة فى خدمة مصالح الدول القوية وإرادتها، وللأسف (القانونى) سوف يركز التفكيك على قرارات الشرعية الدولية، التى أعطت الصفة القانونية لهذه الحالة الشاذة فى العلاقات الدولية، كما سوف تستند على المعاهدات، والوعود السياسية الباطلة قانونياً، لأنها تشكل تعدياً وخرقاً للسيادة التامة للدول.

● استباحة السيادة بقرارات الشرعية الدولية (أمثلة من قرارات مجلس الأمن):

تكشف الممارسات الدولية الحالية، على قبول استباحة السيادة الوطنية، رغم أنها تمثل السلطة العليا للدولة فى إدارة شؤونها، وذلك من خلال مجلس الأمن الدولى، الذى من المفترض أن يدافع عن هذه السيادة، فقد أصبح بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر سنة ألفين وواحد، المجدد لهذه الحالة، وهذا ما سبب ضرراً دائماً للمفهوم الحقيقى للسيادة فى عيون الساسة والقانونيين، وحتى لا نكون نظريين، رأينا أن نقف عند بعض الحالات التى بدا فيها مجلس الأمن مقوّضاً لتلك السيادة، وشلّ قدرة الدولة كوحدة سياسية مستقلة على التصرف بحرية كاملة، ومنها القرار رقم (1559) لسنة 2004، الذى اتخذ مجلس الأمن فى جلسته 5028 المنعقدة فى

الثاني من سبتمبر 2004، الخاص بسحب القوات الأجنبية من لبنان⁽¹⁾، في إشارة إلى القوات السورية، وقد تضمن العديد من الأفكار التي تعكس تدخلاً مباشراً في مسألة السيادة الوطنية للبنان، فمثلاً دعا القرار المشار إليه إلى إجراء انتخابات رئاسة حرة ونزيهة، وطالب المجتمع الدولي باحترام سيادة لبنان بشكل كامل، وسلامة أراضيه، ووحدته واستقلاله السياسي، كما يتضح ذلك من نص حيثيات مقدمة القرار ومختلف مواد⁽²⁾.

ولقد اعترض لبنان على مشروع هذا القرار، فقبل التصويت عليه طالب مندوب لبنان في الأمم المتحدة من مجلس الأمن سحب مشروعه، باعتباره يشير إلى الانتخابات الرئاسية في لبنان، مما يُعتبر تدخلاً في شؤون الدولة الداخلية، ومساساً بسيادتها⁽³⁾.

(1) صوت لإصدار هذا القرار عدد تسعة أعضاء من مجلس الأمن الدولي، وهو العدد المطلوب لتمرير القرار.

(2) ينص هذا القرار في مواده التالية: 1- يؤكد مجدداً مطالبته بالاحترام التام لسيادة لبنان، وسلامته الإقليمية، ووحدته واستقلاله السياسي، تحت سلطة حكومة لبنان وحدها دون منازع في جميع أنحاء لبنان، 2- يطالب جميع القوات الأجنبية المتبقية بالانسحاب من لبنان، 3- يدعو إلى حل جميع الميليشيات اللبنانية، وغير اللبنانية ونزع سلاحها، 4- يؤيد بسط سيطرة حكومة لبنان على جميع الأراضي اللبنانية، 5- يعلن تأييده لعملية انتخابية حرة ونزيهة في الانتخابات الرئاسية المقبلة، تجرى وفقاً لقواعد الدستور اللبناني الموضوع من غير تدخل أو نفوذ أجنبي، 6- يطالب جميع الأطراف المعنية بالتعاون تعاوناً تاماً وعلى وجه الاستعجال مع مجلس الأمن، من أجل التنفيذ الكامل لهذا القرار، ولجميع القرارات ذات الصلة بشأن استعادة لبنان لسلامته الإقليمية، وكامل سيادته واستقلاله السياسي.

(3) علّق مندوب لبنان في الأمم المتحدة على بعض فقرات مشروع القرار بقوله: إنه لا توجد في لبنان ميليشيات، وإنما توجد مقاومة وطنية ولبنانية، تأسست بعد الاحتلال الإسرائيلي، مؤكداً بأن سلطة الحكومة اللبنانية مبسوطة على كل مناطق لبنان عدا المناطق المحتلة.

والحقىقة أنه لىس من حق مجلس الأمن (ولا الجمعية العامة للأمم المتحدة)، أن ىنصّب أياً منهما نفسه مصءراً لتقرير سىاءة الدول، أو شرعىة الحكومات، فمئل هذا التصرف مءالف لمىثاق هيئة الأمم المتحدة، والقوانين الدولية التى تقرر أن سىاءة الدول وشرعىة الحكومات، هو من حق شعوبها وءءها، هذا فى الوقت الذى ءعا فىه قرار مجلس الأمن المشار إلیه سلفاً إلى أن تكون انتخابات الرئاسة التى ستجرى فى لبنان "حرّة وئزیهة، وفق القواعد الدستورية اللبنانية القائمة ءون ءءءل أجئبى، وءعا إلى احترام سىاءة لبنان بشكل كامل، وسلامة أراضیه، ووءءته واستقلاله السىاسى، وسحب جمیع القوات الأجنبية من أراضیه.

ومئل ذلك ىجب أن یقرأ القرار رقم (1593)، لسنة 2005، الصادر عن مجلس الأمن بشأن المقاضاة عن جرائم الحرب فى ءار فور بالسوءان، باعتباره أيضاً ءءءلاً فى الشأن ءءاءلى للسوءان، وءءوائاً على مبدأ سىاءة الدولة والشعب، ومءالفة صرىمة لمىثاق الأمم المتحدة، حیء إنه قام بإءالة المشءبه فىهم بارتكاب جرائم حرب فى إقلیم ءار فور بالسوءان إلى المحكمه الجنائیه الدولية ءائمة.

ومن الأمثلة الأءرى على استباحه السىاءة الوطنیه باسم الشرعىة الدولية، حالة العراق، التى كان فیها المجلس یصدر باسم الأمم المتحدة قرارات بمءءل كل شهر منذ سنة 1990⁽¹⁾، وتعلقت بمءرق فظیع لسیاءة العراق، لأنها كرّست لفرض العقوبات،

(1) كانت أزمة الخلیج سنة 1990 بءایة لتلك العوءة التى انتءجت نمطاً جءیءاً ىطوى صفءة الحرب الباردة، وىغلب لغة المصالح لأعضاء مجلس الأمن الذىن ىتمتعون بمحق العضویه ءائمة (الخمسة الكبار)، إء أن تلك الأزمة أرسء أساساً راسخاً لتعاون فعال بین الأعضاء ءائمین، یؤمن الءء الأءنى من المصالح الكبرى لدول المجلس، وتجلى فى أسلوب إءارة الأزمة العراقیه لأكثر من اثئى عشرة سنة، فُرض خلالها حصار قاسٍ، وعمليات تفتیش متكررة، وانءهت بفءزو العراق واءتلاله.

وعدم رفعها، رغم ما انطوت عليه من تعسف وظلم، وتناقض صريح وواضح مع أهداف ومقاصد هيئة الأمم المتحدة، ومع المعايير الدولية لحقوق الإنسان⁽¹⁾.

وبعد احتلال هذا البلد سنة 2003، حددت إدارة بوش نهاية 30 يونيو 2004 تاريخًا لـ (نقل السيادة للعراقيين)، ومن المعلوم أن ذلك تم من خلال قرار مجلس الأمن الدولي رقم (1546) سنة 2004، في جلسته رقم 4987 المنعقدة في 8 يونيو 2004، وقد نصت مادته الأولى على: (تشكيل حكومة ذات سيادة للعراق، تتولى كامل المسؤولية والسلطة بحلول 30 يونيو 2004، لحكم العراق، مع الامتناع عن اتخاذ أي إجراءات تؤثر على مصير العراق، فيما يتجاوز الفترة المؤقتة المحدودة، إلى أن تتولى حكومة انتقالية منتخبه مقاليد الحكم).

ولقد أعتد هذا القرار نتيجة لهزائم قوات الاحتلال التي اضطرت تحت ضربات المقاومة الشرسة إلى التلويح بشعار كاذب وخادع، في محاولة من الولايات المتحدة الأمريكية للخروج من المستنقع العراقي الذي وضعتها فيه المقاومة العراقية الباسلة.

إن ذلك التاريخ مهم جدًا في مسألة (نقل السيادة للعراقيين)، مما سيصبح معه للعراق (حكومة ذات سيادة)، ولن تكون هناك قوات احتلال، بل ستكون هناك (قوات متعددة الجنسيات)، موجودة بطلب من هذه الحكومة لمساعدتها على محاربة الإرهاب، وحفظ الأمن، ... إلخ.

بل إن هذه الحكومة ذات السيادة بحسب بوش طبعاً (بإمكانها) متى أرادت ذلك أن تطلب من هذه القوات مغادرة العراق فوراً تجسيدا لسيادتها⁽²⁾.

(1) انظر مثلاً: القرار رقم (1538)، لسنة 2004.

(2) إلا أن هذا الأمر لم يحدث إلى يومنا هذا مما يكرس شرعية قانون القوة، لا شرعية قوة القانون، وتظل إشكالية التنظيم والممارسة حجرة عثرة في طريق تنظيم المجتمع الدولي.

ومعلوم أن مجلس الأمن قد أصدر تلك القرارات ءون موافقة الءول المعنية، صاحبة الشرعية (نظريًا) فى اللجوء إلى هيئة الأمم المتحدة فى حال الاعتءاء على سياءتها، أو احتلال أراضىها، وعاءة ما يتم وضع مشروعات تلك القرارات بمباءرة أمريكية، أو فرنسية، أو برىطانية، أو منهم جميعًا، وتأتى ضد الموقف الرسمى للءول من خلال تصريحات يءلى بها ممثلىها الشرعىء الدستورىء، المعترف بهم من مجلس الأمن الءولى نفسه.

إذن، ثمة مشكلة مباءية تتعلق بمءوء صلاحية مجلس الأمن حين تصل تلك الصلاحية، إلى حد اتخاذ قرارات تعسفية بحق شرعية سياءة الءول على أراضىها، فهذه القرارات تمثل سابقة ناءرة على انتهاك ميثاق الأمم المتحدة، الذى يخضع موضوع ممارسة السياءة من حيث المباء إلى ءساتىر الءول، وسياساتها الءاخلية، وإءارات ممثلى شعوبها، وليس لهيمنة مجلس الأمن.

ومن ثم فليس من حق مجلس الأمن ولا من اختصاصاته، الحلول مكان الءول، أو استلاب صلاحياتها الدستورية منها، ومن شأن ءءخل المجلس بهذه الصورة أن يؤءى إلى فوزى عالمية، وإلى هيمنة قبضة من الءول الكبرى على مصائر الشعوب⁽¹⁾، وبالتالى إسقاط منظمة الأمم المتحدة، وميثاقها الذى يحظى بالإجماع العالمى، ويجعل من موضوع سياءة الءولة، وعدم الءءءخل فى شؤونها الءاخلية شرطًا للعلاقات الءولية.

ومهما يكن من أمر، فإن قرارات مجلس الأمن فى ظل النظام العالمى الجءىء ءتناقض وبوضوح مع ميثاق الأمم المتحدة بشأن سياءة الءول، وللأسف فإنه ينص فى

(1) لا يفوتنا التءكير هنا بأن من بين المباءى التى تحكم العلاقات الءولية، مباء حق الشعوب فى تقرير مصيرها السياسى، وكذلك مصيرها الاقءصاءى والاجءماعى والثقافى، انظر: ما سياتى عند الءءىء عن المباءى المنظمة للعلاقات الءولية.

كلٌ منها على مبادئ تستند على هذه الوثيقة الدولية، ويبني على ذلك موقفه وحيثياته وتبريراته، ولكنها فى الحقيقة قائمة على ما يسود من موازين القوة فى العلاقات الدولية، وإلى الفوضى البناءة التى لا تترك مسوغاً لبقاء هيئة الأمم المتحدة، وتجعل منها هيئة عليلة، وميثاقها أضحوكة أو مهزلة دولية.

المظهر الثاني:

مازق الءءءل الإنسانف؁ أو الءءءل لأجل ءقوق الإنسان:

بعء من المباءف الراسءة فف القانون الءولف العام؁ بل ومن القواعد الأمرة فف هذا الآخر؁ مباء ءءم الءءل فف الشؤون الءاءلفة للءول؁ وهذا المباء فوفف للوهلة الأولى بأنه لا ففوز الءءل فف أف مسألة؁ طالما أنها شأن ءاءلف لءولة ما؁ فما مءف تطففق هذا المباء فف ظل النظام العالمف الجءفء؟

لا ففءلف الأمر كئفرًا بالنسبة لءرق هذا المباء باسم الشرعة الءولفة؁ كما هو الشأن فف ءرق السفاة الوطنفة واستباحءها.

ءفء إن الءق فف؁ أو واءب الءءل؁ فءءل الفوم اءءامًا بالغا لءف ءعاة النظام العالمف الجءفء؁ بل إنه منذ فترة من الزمن ءجاوز الإطار المءءوء للءوائر الءبلوماسفة؁ والأوساط الأكاءفمفة؁ لفءشر عبر وسائل الإعلام فف ءسمفاء شءف؁ كالءءل الإنسانف؁ والءءل لأسباب إنسانفة؁ ومن أجل اءءرام ءقوق الإنسان؁ ...

لقد أصبح المصطلء أشبه ما فكون به (موضة) هذا النظام العالمف؁ فماذا فعنف بالءءفءف؟

ومءولة لإلصاقه بالقانون الءولف؁ صرء مارك آفسكئز عئءما كان وزفر ءارءفة بلءفكا؁ صفةة إصءار مجلس الأمن قراره رقم (688)؁ الءاص بالوضع الءاءلف فف العراق: (لءن فف لءظة انءقالفة بالنسبة للقانون الءولف؁ والعلاقات الءولفة؁ ... إنه انءلاقًا من قانون مءءء ممكئنا أن نفسر الءءل على أنه "ءق"؁ بل وأفضًا على أنه واءب)⁽¹⁾.

(1) بائرفك هارمن وآءرون؁ سابق الإشارة؁ ص 211.

بل إن وسائل الإعلام مؤخرًا قد نعتت قرار مجلس الأمن رقم (794)، الذى يسمح للدول باللجوء إلى كل الوسائل الضرورية لضمان وصول المعونة الإنسانية للصومال بأنه: (تحقيق ملموس للحق فى التدخل الذى لم يحصل على صيغة قانونية محددة فى أى مكان)⁽¹⁾.

وفى هذا الصدد فإن القانون الدولى التقليدى، الذى أسس على أن يعطى لمبدأ عدم التدخل فى الشؤون الداخلية للدول الأولوية على كل تصرف قانونى دولى، سيصبح غير ملائم للاهتمام الجديد الذى يشغل بال المجتمع الدولى، وإن ما كان سائدًا فى العلاقات الدولية من احترام لسيادة الدولة، وعدم التدخل فى شؤونها الداخلية، هو وليد المرحلة الثنائية القطب، والحرب الباردة، وأن ذلك يتجه نحو الاختفاء (فى ظل النظام العالمى الجديد)، ليحل محله الحق فى التدخل، الذى سيكون عمومًا لكل الدول فى حالة الانتهاك الخطير لحقوق الإنسان⁽²⁾، ومساوية الوضع الإنسانى، فى أى مكان يحدث ذلك، ولا يمكن للحدود الوطنية أن تقف عقبة فى وجه المساعدة الإنسانية، التى أصبحت ذات بُعد كونى.

(1) المصدر السابق نفسه، ص 212.

(2) يثير موضوع الانتهاك الخطير لحقوق الإنسان، أو مساوية الوضع الإنسانى العديد من الإشكاليات، إذ ما هو الانتهاك الخطير؟ ومن يحدد درجة الخطورة؟ وعلى أى أسس أو معايير يمكن تحديد الانتهاك الخطير؟ اللهم إلا إذا سلمنا بأن الوضع فى دارفور يعد انتهاكًا خطيرًا يوجب على المجتمع الدولى التحرك، فى حين لا تمثل الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الفلسطينيين، والمذابح التى ترتكب فى غزة من حين لآخر انتهاكًا خطيرًا، تلك هى سياسة الكيل بمكيالين، وأسس النظام العالمى الجديد بالقطبية الأحادية، ونزعة الاستعلاء بالقوة فى العلاقات الدولية.

وفي هذا الإطار يمكن التوكيد على ما يلي:

- القانون الدولي يُجبر مجمل الدول على أن تنشئ وتحافظ على نظام إنساني دولي، وهي فكرة متضمنة أصلاً في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1945⁽¹⁾.

- لا يمكن اعتبار المساعدة الإنسانية تدخلاً لأنها تترجم احتراماً للالتزامات العامة في مجال حقوق الإنسان، أكثر منه استناداً أو انتهاكاً للقانون الدولي.

- هذه المفاهيم العامة قد تم تطبيقها بواسطة أجهزة منظمة الأمم المتحدة في أوضاع انتكاب سكان ضحايا لصراعات، أو لكوارث طبيعية، أو في زمن الحرب.

- يجب على الدولة التي يوجد على أراضيها هذا الوضع التراجيدي في ظروف معينة أن تقبل الإسعافات الإنسانية الخارجية، والتي هي من بين العلاقات الودية بين الدول، ويتم ذلك تحت إدارتها وإشرافها.

- وأخيراً واجب المساعدة الإنسانية يترجم بالنسبة لمجمل الدول بإمكانية توصيل مساعدة إلى السكان الضحايا، وبالنسبة لحكومة هؤلاء السكان بالإلزام بقبول هذه المساعدة، إذا اقتضت الظروف ذلك.

وهكذا فإن القانون الدولي يجذب ويشجع التحرك الإنساني، ولكن ليس هو التدخل الذي لا ترتضيه العلاقات الدولية، حيث إن النقاط سالفة الذكر لا تنطبق كما هو واضح إلا على التدخلات غير المصحوبة باللجوء إلى القوة، إذ لا تنطبق على

(1) يتضمن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بصورة غير مباشرة، حق كل إنسان في المساعدة والإغاثة الإنسانية، وذلك من خلال نص المادة الثامنة والعشرين، حيث جاء فيها: (لكل شخص الحق في أن يسود العالم نظام تستطيع فيه الحقوق والحريات الموجودة في هذا الإعلان أن تجد لها فاعلية).

المراقبة الجوية التي تنظمها الولايات المتحدة الأمريكية تحت خط عرض (32)، فوق أراضي العراق، فالقرار رقم (688) الذي تبرر به الولايات المتحدة الأمريكية هذه المراقبة، لا يسمح بانتهاك المجال الجوي لدولة ذات سيادة، كما لا يسمح أكثر بإسقاط الطائرة العراقية الذي تم في ديسمبر 1992، فمثل هذه الأعمال حتمًا وإن استلهمت بعض الاعتبارات لا تستند على أي أساس من القانون الدولي، ولا صلة لها بالمشروعية، إلا إذا تمت تحت إطار النظام العالمي الجديد الذي تنادي به الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها، ظاهره فيه الرحمة، وباطنه من قبله العذاب⁽¹⁾.

لذلك فإن الحق في التدخل، ليس مفهومًا مبتكرًا، فلا يعدو كونه تلعيبًا جديدًا لبضاعة قديمة كنا نعتقد أن زمنها ولّى، وسواء أطلق عليه اسم التدخل الإنساني، أو الحق في التدخل، أو التدخل من أجل حقوق الإنسان، فإن ذلك لا يمكن أن يُضفي عليه الصبغة القانونية، فالتدخل المسلح هو انتهاك في مجال العلاقات الدولية، وغالبًا ما تكون الاعتبارات الإنسانية ليست هي الدوافع الوحيدة والحقيقية للتدخل المسلح، فلا يمكن للدوافع الإنسانية في رؤية الدول الكبرى أن تزن الكثير، في مقابل الدافع الجغرافي، والسياسي، في ظل النظام العالمي القائم اليوم⁽²⁾.

ومن جهة أخرى، ومن نافلة القول أن نذكر أن أكثر الانتهاكات في المجال الإنساني فداحة، لم تُر أي رد فعل من جانب من ينصبون أنفسهم حماة، ودعاة لتطبيق الحق في التدخل.

(1) على سبيل المثال، انظر: قرار مجلس الأمن رقم (688) سنة 1991 بشأن دعوة العراق فتح أراضيها.

(2) من ذلك مثلاً سلبية الدول الغربية أثناء الإعداد لإبادة كان ضحيتها الشعب الكمبودي، وبلا تحفظ للتحرك الفيتنامي، وللمزيد، باتريك هارمن، سابق الإشارة، ص 243.

وبالمقابل فإن التدخلات الإنسانية سببت من الضحايا أكثر مما حاولت تفاديه، ففداحة الثمن الذي دفعه الفيتناميون أثناء الحملة الصليبية التي قامت بها الولايات المتحدة الأمريكية باسم الدفاع عن الديمقراطية.

وبالطريقة نفسها في بنما راح آلاف المدنيين ضحية لذلك التدخل، ونستشهد هنا بعبارة كتبت في مقال سنة 1948 عن ما يسمى اليوم بـ (الحق في التدخل)، جاء فيها: (تلعب المصلحة غالباً، إن لم يكن دائماً، دوراً ضخماً في تمهيد الطريق للنزبه للأدعاء)⁽¹⁾.

ويكفي بوجه عام أن نعود إلى القرن التاسع عشر، لنلاحظ عملية تنظيم العلاقات الدولية، التي كانت نتيجة لتعميم الحق في التدخل، فهل هذا هو النظام العالمي الجديد المقترح؟!

وفي آخر الأمر، تتلخص المشكلة اليوم في إجراء مفاضلة واختيار ما بين (نظام إنساني عالمي جديد)، تنظمه وتتقنه هيئة الأمم المتحدة، مع ما لدينا عليها من مأخذ، و (الحق في التدخل)، يُترك ممارسته إلى تقدير كل دولة من الدول القوية على حدة، ويؤدي تطبيقه إلى أن يصبح النظام العالمي الجديد، مجردة صورة، أو نسخة كربونية من السياسة الأمريكية⁽²⁾.

(1) باتريك هارمن، سابق الإشارة، ص 243.

(2) بالنسبة لرأينا الخاص حول مسألة الحق في التدخل، فإننا نرى رفضه لأكثر من سبب، فأولاً: لا يستطيع دعاة الحق في التدخل، أن يقدموا تعريفاً متماسكاً لهذا الحق، إذ إن المعايير التي يقترحونها لا يمكن تنفيذها عملياً. وثانياً: يفتح هذا الحق الباب أمام الدول الكبرى لتجد ممراً تحقق من خلاله مصالحها، وأطماعها، وثالثاً: سيكون الحق في التدخل ميداناً خصباً لتنفيذ سياسة الكيل بمكيالين.

المظهر الثالث:

الاستعمار بصورة مختلفة

كلمة المستعمر بكسر الميم كانت تعني في القرن السادس عشر المزارع الذي يزرع أرضاً مقابل أجر يدفعه، ثم استعملت في القرن الذي يليه للدلالة على الاستيلاء على أرض أو على نتيجة ذلك العمل، كما دلت كلمة المستعمر في القرن الثامن عشر على الشخص الذي يسكن مستعمرة، وبعد ذلك صارت كلمة استعماري تطلق على الشخص الذي يدافع عن استعمار فرنسا للجزائر⁽¹⁾.

والاستعمار بالمفهوم الموسع هو غزو دولة لأخرى بغية الاستيطان فيها والسيطرة عليها ونهب خيراتها، وسلب ثرواتها، وهذا ما حصل للدولة الليبية حقبة الاستعمار الإيطالي المؤلم⁽²⁾.

إذن فالاستعمار يستلزم احتلال أراضٍ واستقطاب البلد المحتل، كما وجدت أنواع من المستعمرات كالمستعمرات التجارية، ومستعمرات الاستغلال التي كانت تجلب منها مواد محلية إلى البلد المستعمر بفتح الميم.

وقد تضمنت الظاهرة الاستعمارية في جميع الحالات فرض سيطرة ذات أبعاد اقتصادية، وثقافية، وسياسية ينجم عن ذلك وضع نظام سياسي يُخضع المستعمر للمستعمر ويفرض حضارة ولغة ودين المستعمر عبر آليات مؤسسية ترتبط بمجهر نظام الحكم.

(1) خديم محمد سعيد امباكي، الاستعمار وآثار ومبررات التعويض وأشكاله، بحث غير منشور، ص 2.

(2) عبد السلام جمعة زاقود، الاعتذار الإيطالي الأبعاد والدلالات، مقال منشور بصحيفة المرقب، العدد 193، ص 4.

والفكر الاستعماري فى بداياته كان دينياً مع حدوث الاكتشافات الأولى وما تلاها من السيطرة على أقاليم العالم، بل كان العامل الدينى بارزاً فى البداية كما يدل عليه قول البابا الإسكندر السادس فى 1492، حيث قال: القانون الكاثوليكي، والدين متشران فى كل مكان ومطابقان ... ويتم إخضاع الأمم غير المتحضرة وفرض الدين عليها.

ويرى سيلوفيد أن السيطرة الاستعمارية واجبة، وأن الحروب التى تشن على الشعوب عادلة، وكان يعتقد من جهة أخرى أن هناك رجالاً حكم الله عليهم بالدونية وأن ذلك شأن الشعوب المستعمرة التى كان يصفها بأنها متوحشة بطبيعتها، وبالتالي فهي قابلة للاسترقاق والاستعمار من طرف الأمم الأكثر رقىاً وتقدماً⁽¹⁾.

والاستعمار بمختلف المسميات، استعمار الأمس، احتلال اليوم (الاحتلال الأمريكى للعراق مثلاً)، أو مسمى آخر مستقبلاً يأخذ أساليب وأنماطاً عدة كالتجارة وهي عامل مهم فى التوسع الاستعماري، يقول مونتسكيو الغرض المنشود من المستعمرات هو ممارسة التجارة بشروط أحسن، مما يمكن فعله مع الشعوب المجاورة التى يتم تبادل المنافع معها، وإذا كان المستعمر وحده هو المخول للتفاوض مع المستعمر، فذلك لأن الهدف من العملية الاستعمارية هو تطوير التجارة لا تأسيس مدينة أو إمبراطورية⁽²⁾.

كما إن التنصير يعد أيضاً وسيلة من وسائل الاستعمار وأسلوباً من أساليبه⁽³⁾.

أما عن الآثار التى تتج عن الاستعمار فإنها بحسب المجال الذى تكون موجهة له، فآثار الاستعمار فى المجال الثقافى تتمثل فى:

(1) خديم محمد امباكي، سابق الإشارة، ص3.

(2) المصدر السابق، ص5.

(3) جوزيف كيزيرو، تاريخ أفريقيا السوداء، باريس، فرنسا، 1978، ص439.

سرقة مواف ءفاففة كالففف والمففوطاف والففائف ... الف.

ءءفر الففافة الأصلفة والقضاء على هؤفة الفلف المسففر (الففم؁ المفففءاف؁ الفلفة ...).

فرض ءفاففة الفولة المسففرفة؁ وإففاء ففل فففر لففمه وءفاففه.

وأثار الاسففراف فف ففالف الفففم ففففر إلى الففف إلى الففف الاسففراف الففففف فف فرف أفرففا؁ ففء الففف سفافة فأرففء بفف العءاء السافر ومأولة الاففواء؁ وأسفرء عن إصءار عءة قراءاف كان المءف ففها مفاصرة الفففم الإسلامف بفرض قفوء وشروط فعسفة؁ على اسففراف عمل المءارس الموءوءة؁ وففف مءارس ففءفة؁ لفف هذه السفافة لم فففع فف صرف المسلمفف عن الفففم الففف⁽¹⁾.

وفف المفال الاففمافف فرفص الاسففراف على ففءفم ففففلاف وامففافاف كبفرفة للففسة وأفباعها؁ وبذل ففوءاً لففففر القوافف والأعراف المأفوءة فف الإسلام ففء فف مفال الأفوال الشفصففة؁ ولم فسلم المفال السفافف وكذللك الاففصافف فف فبعاف الاسففراف.

لكل ما ففءم؁ ففان الاسففراف بوسائله المففلفة وأسالفه المففوعة فمفل فففءفا مفاشراً للعللاقات الفولة؁ سواء كان ذلك بفف الفولة المسففرفة؁ والفولة المسففرفة؁ أو كان بفف فففء أعضاء المففم الفولف.

فضلاً عن ذلك ففان الاسففراف قد فلف الكففر فف المفاكل الفولة؁ كمففكلة الفءوء الفولة؁ الفف لا فزال العففء فف فول العالم فعانف فف وفلافها؁ قفءفا وففففا؁ ففف مففكلة فقلفءفة معافرة.

(1) ملفة المسلم المعافر؁ العءء 29؁ 1982؁ ص84.

المظهر الرابع:

استفءال المنازعات الءءوءىة فى العءىء من مناطق العالم

تعد مشكلة الءءوءء الءوءىة من أعوص المشاكلى الءوءىة، وأعقءءا، ءىء إنها مصءر رؤىس للءوءر الءوءى، ونشوء المنازعات والءروب بىء الءول، وقء أءء هءه الءقىقة اللورء كرزون فى ءطاب القاء سنة 1907 فى ءامعة أكسفورء ءىء قال: (إن مشاكلى الءءوءء تعد أهم المسائل بالنسبة لكل وزارة ءارءىة، من وزارات ءول العالم المتءضرة، ءلك إنها تمءل موضوعاً للاتفاقیات والمعاهءات الءوءىة، فى أكثر من أربع مرات على عشر (40٪)، كما إن الءول تعطى لهءه المسائل أهمية ءاصة لما لها من أثر كبرى على الءرب والسلم، أكثر من أى عوامل أخرى اقءصاءىة أو سىاسىة)⁽¹⁾.

ومن هنا فإن لهذا الرأى قىمته إذا ما نظرنا إلى الكم الهائل من المنازعات الءءوءىة بىء ءل ءول العالم قریباً.

وتزءاء قىمة رأى اللورء كرزون إذا نظرنا إلى القارة الأفرىقىة الءى قسّمت بطرىقة ءءكمىة بىء الءول الاستعمارىة، وءون مراعاة مصالح الشعوب الأفرىقىة، فلا تكاء ءءلو ءولة إفرىقىة من وءوء مشاكلى على الءءوءء الءوءىة (فمءلاً وفى السنوات القلىلة الماضىة النزاع اللببى ءءاءى على منطقة أوزو الءءوءىة).

إن هذا التمزىق الءى قام به المستعمر بالقوة لهءه القارة، كانت له آثار وءىمة على مستقبلها، ومستقبل ءولها وشعوبها، الءى تعاني كما أسلفنا من المشاكلى الءءوءىة فى العالم المعاصر.

(1) نقلاً عن أسءاءنا الفاضل: منصور مىلاء بونس، سابق الإشارة، ص 205.

ومن الجدير بالذكر أن القارة الأفريقية ليست وحدها التي تعاني من النزاعات الحدودية، إذ إن كل قارات العالم تعاني دولها من هذه النزاعات⁽¹⁾.

وفي هذا الإطار يقصد بالحد الدولي ذلك الخط الوهمي الذي يفصل بين قطعتين من الأرض إحداهما عن الأخرى، فهو خط من صنع العقل البشري، يفصل ويقسم، ويسمح للمجموعات البشرية بأن تتمايز الواحدة عن الأخرى.

والحد الدولي ضروري لكل دولة، ويتمشى مع تركيبة المجتمع الدولي المتعدد الأطراف، ويعتبر عاملاً لازماً من أجل المحافظة على الأمن والسلام.

وتحديد الحدود الدولية عملية قانونية تتمثل في تعيين خط الحدود الفاصل بين دولتين، وهو عملية سياسية أيضاً لتحديد المدى المكاني لسلطة الدولة.

وغالباً يتج التحديد عن معاهدة دولية، أو عن طريق التحكيم، أو من خلال حكم قضائي.

لذلك فإن تعيين الحد الدولي له أهمية كبرى لاستقلال الدولة، ووجودها، إذ من المعلوم أن الدولة كي تقوم ويعترف بها، لابد أن يكون لها إقليم حتى ولو لم يكن معيناً بطريقة واضحة، شريطة أن تمارس سلطة كافية على هذا الإقليم.

وبالمقابل فإن عدم التحديد يمثل مشكلة دولية، ومصدراً مستمراً للنزاع بين الدول، يقول دل فيكيو: (إنه من الضروري أن تكون قطعة الإقليم التي تمتد عليها السلطة القانونية للدولة محددة، إن هذا يبدو أمراً طبيعياً، ذلك لأنه لا توجد سلطة سياسية واحدة في العالم، إنما هناك تعدد في الدول، وبدون مثل هذا التحديد فإن

(1) يستثنى من ذلك قارة استراليا لأنها تكون دولة واحدة.

الأنظمة المختلفة ستدخل في حالة نزاع، وسيتعدّر عليها أن تمارس بشكل منتظم وظائفها⁽¹⁾.

ويقول جان دابان: (إن الإقليم يرسم للدولة الحدود، مثل هذه الحدود تقوم على أساس افتراض وجود دول متعددة، وذلك لأنه في حالة افتراض وجود دولة واحدة عالمية، فإن رسم الحدود سيكون مجرداً من كل معنى، ولكن في ظل نظام يتميز بتعدد الدول، فإن تحديد الاختصاصات يفرض نفسه، إذا ما أريد تحاشي المنازعات)⁽²⁾.

أما عن مبررات التحديد، فتتمثل في:

- المبررات الداخلية: حيث يمثل التحديد أداة لتحقيق المساواة بين المواطنين، وهو أداة سياسية تملكها الدولة لتحقيق أهداف وسياسات معينة، كالقيام بمراقبة حدودها، وحماية مواطنيها.

- المبررات الخارجية: إذ يعمل تعيين الحدود على خلق أمة متماسكة من خلال بناء دولة مستقلة، وبالتالي يكون تحديد الإقليم علامة وحدة لهذه الدولة.

وكذلك يعد تحديد الإقليم وسيلة للمحافظة على استقلال الدولة، ووجودها أمام أطماع الدول القوية.

ويشترط في تعيين الحدود الدولية، كي تتج آثارها من أمن، وسلام، واستقلال، الشروط التالية:

1. يجب أن يكون التحديد كاملاً، أي أن يغطي الحد الفاصل كامل الرقعة الجغرافية بين الدولتين المتجاورتين، وإلا فإن احتمالية وقوع النزاع تبقى قائمة.

(1) منصور ميلاد يونس، سابق الإشارة، ص 210.

(2) المصدر السابق نفسه، الصفحة نفسها.

2. يجب أن يكون التحديد دقيقًا وواضحًا، بمعنى أن لا يكون بمصطلحاتٍ
عائمة، وغير محددة، يصعب تفسيرها.

3. وأخيرًا يجب أن يكون التحديد مضبوطًا، ويقصد بذلك أن يكون مطابقًا
للحقيقة على الطبيعة، ومعطياتها الجغرافية.

كل ما تقدم من شأنه أن يحد من المشاكل، والمنازعات الحدودية، وهو ما يتماشى
مع نص الفقرة الثالثة، من المادة الثالثة من ميثاق الأمم المتحدة، والتي تنص على
ضرورة: (احترام سيادة كل دولة، وسلامة أراضيها، وحقوقها الثابتة فى استقلال
كيانها).

ونحن نرى بأن تطبيق هذا النص يفرض على الدول عدم تغيير، أو تعديل
الحدود بالقوة، ولكنه لا يمنع هذا التعديل إذا تم بالتراضي، كما أنه لا يمنع من تبادل
أجزاء من أقاليم هذه الدول، ما دام ذلك يحقق مصالح هذه الدول، ومصالح
شعوبها، ويعزز بالتالى روح التفاهم بين هذه الأقطار، ويدعم التعاون الدولى⁽¹⁾.



(1) منصور ميلاد يونس، سابق الإشارة، ص 218.

المظهر الخامس:

العنصرية الدولية

إن المتبع لإيقاع التغيرات الدولية، التى شهدها العالم المعاصر مع أواخر العقد الثامن من القرن العشرين، يلاحظ أن النظام المراد ترسيخه مفهومًا، ومضمونًا، والذي -كما أسلفنا- تقود المناداة به الولايات المتحدة الأمريكية، هو تلكم المنظومة⁽¹⁾ التى تركز أساسًا على انفراد شخص من أشخاص القانون الدولي (الأحادية القطبية)، باتخاذ القرار، والتأثير على البناء القانوني، وعلى آلية عمل المؤسسات الدولية، والوطنية، وعلى أعمال النصوص⁽²⁾.

وفي إطار العنصرية الدولية، يسعى (دعاة) النظام العالمى الجديد، إلى قبولية المفاهيم، وتحديد المضامين، ويتم ذلك عبر الدائرة الفاعلة فى التنظيم الدولي، ومنها منظمة الأمم المتحدة (وتحديدًا مجلس الأمن الدولي)، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومنظمة الأوبك⁽³⁾، ...

وبالتالى، فإن القطب المهيمن، صار هو الذى يحدد أنماط، وضوابط الرؤية الجديدة للعلاقات الدولية، على الأطراف المتأثرة الضعيفة، على مستوى اتخاذ القرار، وعلى مستوى كيفية تنفيذه، داخل بوثقة النظام، أى داخل منظومة الأمم المتحدة، وهذا ما كنا شهود عيانٍ عليه فى العديد من القضايا الدولية⁽⁴⁾.

(1) ونقصد بالمنظومة التى تركز على انفراد شخص واحد من أشخاص القانون الدولي باتخاذ القرار، فى المجالات السياسية، والقانونية، والاقتصادية، والقيمية.

(2) ميلود المهدبي، سابق الإشارة، ص 4.

(3) منظمة الأوبك، هى المنظمة الدولية للدول المصدرة للنفط.

(4) انظر مثلاً: حربي الخليج الأولى، والثانية، وفى معالجة مجلس الأمن لقضية لوكربي، وهى أول مرة يتم فيها إقحام مجلس الأمن للبت فى قضية قانونية بحثة، وهو جهاز سياسي تنفيذي، =

ومن هنا أراد ممارسو العنصرية الدولية (القطب الأحادي)، المعبر عن ظاهرة التمرکز الجيوسياسي، ألا تحدث تفاعلات دولية، وألا تقام علاقات دولية، أو تجري مستجدات، أو تصدر تشريعات، إلا وفقاً لما يراه هذا القطب المهيمن، ويعبر عن مصالحه (مثلاً إلغاء قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة باعتبار الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية)، أو تنفيذاً لما يريده (حرب الخليج، قضية لوكربي، العدوان على العراق، ...)، أو ترسيخاً لقيمه (قروض المصرف الدولي، منظمة التجارة العالمية، مكافحة الإرهاب، ...).

كل ذلك يبرر ما نراه في الفرضية القائلة بأن مصلحة الغرب برعاية الولايات المتحدة الأمريكية، في الدعوة، بل والدعاية، لتبني فكرة النظام العالمي الجديد، إنما تكمن في ضمان أن يتم انهيار بعض أركان النظام القديم، داخل إطار نظام جديد، حتى لا يترتب على هذا الانهيار، مضاعفات لا يتحملها الغرب، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، والتي هيئت الذات، لأن تقوم بدور الفاعل الرئيس (وأحياناً الوحيد)، على المسرح الدولي.

إن الشرعية الدولية الانتقائية (العنصرية الدولية)، في التعاطي مع الملف النووي الإيراني، والتسلح النووي الكوري الشمالي، وعدم الاعتراف بنتائج الانتخابات في فلسطين سنة 2006، صارت تضع إرادة الشعوب، وسيادات الدول في مرحلة اختبار دائم، ولقد ارتكزت ممارسات الشرعية الأحادية، في تطبيقاتها الواقعية الدولية، على

=وكيفية التعامل مع الحرب على أفغانستان، وفي العدوان على العراق، وفي مسألة مكافحة الإرهاب، والتسلح النووي الكوري الشمالي، وملف إيران النووي، كل ذلك في الوقت الذي تبيد فيه إسرائيل الشعب الفلسطيني في قانا، وفي بيت حانون، وجنين، والاحتلالات المتكررة للمدنيين في قطاع غزة، ثم العدوان الإسرائيلي المسلح على لبنان سنة 2006، ألم يكن ذلك سبباً محفزاً في إيقاظ الضمير العالمي، واستنهاض الشرعية الدولية، لولا وجود العنصرية الدولية!!؟

عنصر القوة في مجريات السياسة الدولية، وهو أمر تراجعت معه مبادئ، وقواعد المشروعية الدولية، على مستوى التفاعلات، وطبيعة العلاقات بين الدول، فصارت إرادة الأقلية تصدر قرار الأغلبية، وتحول النظام العالمي في زمن انتشار الديمقراطية إلى أعتى أنظمة القرار الديكتاتوري⁽¹⁾ على مستوى القواعد الدولية⁽²⁾.

وينبني على ما تقدم، إن المتغيرات الدولية التي يشهدها المجتمع الدولي، أظهرت وبشكل لا يقبل إلا التسليم بالتمايز العنصري على المستوى الدولي، نتيجة تأثير القوة بمعناها الشمولي، وتسخيرها من قبل صاحب القوة لتحقيق أهدافه، وغاياته، ولو على حساب المعايير الدولية.

ونستنتج أن المتغيرات الدولية، التي أتى بها النظام العالمي الجديد، قد أفرزت لنا واقعاً جديداً في مجال السعي إلى تغليب التفسير الأحادي لقواعد الشرعية الدولية العنصرية، وانتهاك قواعد المشروعية، وذلك بفعل القوة القادرة على فرض تلك التفسيرات، أو تعطيل العمل ببعض القواعد الجماعية، مما قاد عملياً إلى تراجع فاعلية منظومة الضوابط، والقواعد الحاكمة لحركة المجتمع الدولي، وتحديدًا في مجال العلاقات الدولية⁽³⁾.

(1) لا شك أن انعدام الديمقراطية في النظام العالمي الجديد المعاصر، على مستوى التنظير والممارسة، إنما صادر قواعد العدالة، والقانون، وأجم لغة الحوار، معتمدًا عنصر القوة في فرض الهيمنة السياسية، والقانونية، والاقتصادية، والمالية، وحتى التقنية، وكانت النتيجة أن دفعت القيم الأخلاقية، وقواعد حقوق الإنسان، وطبيعة العلاقات الدولية، بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، وبعد أحداث سبتمبر 2001، ثمناً باهظاً، وازدادت حدة الأزمة المعيارية للنظام العالمي الجديد.

(2) ميلود المهذبي، سابق الإشارة، ص 5.

(3) المصدر السابق نفسه، ص 16.

المظهر السادس:

تفاقم الجوع، وغياب الأمن الغذائي

مفهوم الأمن الغذائي يعني إنتاج الغذاء داخل الدولة الواحدة، بما يعادل، أو يفوق الطلب المحلي، أما الأمن الغذائي النسبي فيعني قدرة دولة ما، أو مجموعة من الدول على توفير السلع، والمواد الغذائية كليًا، أو جزئيًا.

والتمتع بالأمن الغذائي يعني الحصول في جميع الأوقات على الأغذية التي يحتاجها سكان البسيطة لممارسة حياة ملؤها النشاط والصحة.

وعلى مستوى أبسط يُعرف الأمن الغذائي بأنه حصول جميع الناس، في جميع الأوقات، على ما يكفيهم من غذاء ملائم من الناحية التغذوية، وملائم من ناحية (الجودة، والكمية، والتنوع)، لممارسة حياة ملؤها النشاط والصحة.

ويعتمد تحقيق الأمن الغذائي على ثلاثة بنود رئيسة:

- توافر الأغذية: ويعني هذا البند ضرورة إنتاج كميات كافية من الأغذية السليمة، والجيدة النوعية، أو استيرادها على المستويين القطري والمحلي.

- فرص الحصول على الغذاء: فتوافر فرص الحصول على الأغذية، يعني ضرورة أن توزع الأغذية، وتتوافر محليًا، وأن تكون في متناول يد جميع الناس.

- استخدامات الأغذية: وتتمثل في ضرورة استخدام الأغذية بأفضل طريقة ممكنة، لكي يتمتع كل فرد بالصحة والتغذية الجيدة (أي ما يكفي من حيث الكمية، والنوعية، والتنوع حسب احتياجات كل فرد).

وما نلاحظه فى عالم اليوم هو كثرة العوز الغذائى، وافتقاد الكثير من الدول للأمن الغذائى، بل وصل الأمر لدى بعض الدول إلى حد حدوث وفيات بأعداد كبيرة نتيجة للأزمة الغذائية العالمية.

الأسباب الرئيسة لافتقاد الأمن الغذائى⁽¹⁾:

يعتبر الفقر، والظلم الاجتماعى، ونقص التعليم، هو أبرز الأسباب الرئيسة للجوع، وسوء التغذية، وأهم العقبات الرئيسة أمام الحصول على الأمن الغذائى.

وعلى الرغم من أن إمدادات الأغذية العالمية قد زادت، فإن سكان العالم مازالوا يزدادون بوتيرة سريعة، ولما كبة هذا الأمر لا يمكن تحقيق الأمن الغذائى لجميع الدول، وجميع الشعوب من خلال زيادة الأغذية فقط، ولكن يجب أيضاً ضمان ضبط نسب الزيادة السكانية.

ومن هنا فلا يمكن ضمان الأمن الغذائى من خلال إنتاج المزيد من الأغذية فقط، فإذا لم يستطع الناس مثلاً شراء الأغذية المتوافرة، وإذا كانت وجباتهم تفتقر إلى الفيتامينات والمعادن الأساسية، أو إذا كان التداول سيئاً من خلال التصنيع والتوزيع، يؤدي ذلك بالتالى إلى أن يصبح تناول أغذيتهم غير آمن، والنتيجة أنهم لن يتمتعوا بالأمن الغذائى.

فضلاً عن ذلك فإنه لكي تحقق الأسر الأمن الغذائى، لابد أن تمتلك الوسائل، والأمن، والأمان، لإنتاج أو شراء الأغذية التى تحتاجها، وأن يكون لديها الوقت، والمعارف، لضمان تلبية الاحتياجات التغذوية لجميع أفراد الأسرة طوال العام، لأن ذلك يضمن قدرًا من تحقيق الأمن الغذائى القطرى، والذي يتطلب تحقيقه من كل

(1) للاطلاع أكثر على أسباب افتقاد الأمن الغذائى، انظر موقع منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) على شبكة المعلومات الدولية.

بلد، أن يكون قادراً على إنتاج، أو استيراد الأغذية التي يحتاجها، وأن يكون قادراً على تخزينها، وتوزيعها، وضمان الحصول عليها بصورة منصفة، وحينها نكون أمام تحقيق الأمن الغذائي العالمي.

التغيرات المناخية وعلاقتها بالأمن الغذائي:

لقد ثبت بما لا يدع مجالاً للشك بأن التغيرات المناخية تؤثر سلباً على الأمن الغذائي للفقراء والمصابين بسوء التغذية، والمعتمدين على الإنتاج المحلي لها.

فقد أفادت التقارير الواردة من المنظمة الدولية للأغذية والزراعة (الفاو)، بأن للتغيرات المناخية دور في قضية الأمن الغذائي العالمي، حيث إن التغيرات في أنماط تساقط المطر، قد تؤثر على المحاصيل، وخصوصاً محصول الأرز مثلاً، والذي يعد قوتاً غذائياً لأكثر من عشر دول في العالم، وخاصة الدول النامية التي تعاني من عوامل انتشار الفقر، وسرعة النمو السكاني، والنقص الحاد في المياه، وبالتالي فإن تزايد مستوى انعدام الأمن الغذائي يمكن (وبلا أدنى شك)، أن يؤدي إلى نزاعات حول الموارد، سواء كانت زراعية أو غذائية، بالإضافة إلى حدوث العديد من الاضطرابات على المستويين المحلي، والدولي.

ووفقاً لبرنامج الأغذية العالمي، يموت أكثر من 25.000 شخص بسبب الجوع، أو الأمراض المرتبطة به يومياً في جميع أنحاء العالم، منهم طفل واحد كل خمس ثوانٍ.

نخلص من كل ذلك إلى القول بأن مشكلة الأمن الغذائي العالمي (والأمن الغذائي العربي)⁽¹⁾، من أعظم المخاطر التي تواجه مستقبل البشرية، وخاصة شعوب

(1) يعتبر الوطن العربي معنياً أكثر من غيره بمشكلة الأمن الغذائي، لأن واردات الدول العربية من الحبوب تزيد عن واردات أي منطقة أخرى تماثلها في عدد السكان، وترجع أزمة الغذاء العربية إلى العديد من الأسباب أهمها:

- انعدام التعاون بين الأقطار العربية.=

الدول النامية، التي عرفت أزمة الغذاء منذ سنواتٍ ولا زالت تعاني منها، ومن تفاقمها، وعدم القدرة على التخلص منها، وبالتالي أضحت مشكلة الأمن الغذائي من المخاطر المهددة للعلاقات الدولية.

-
- عدم التناسب بين الاستثمارات الموجهة لقطاع الزراعة، والاستثمارات الموجهة لقطاعات أخرى كالصناعة مثلاً.
 - الزيادة الكبيرة في عدد السكان، والتي قد لا تتناسب مع زيادة الإنتاج الغذائي.
- انظر: منصور ميلاد يونس، سابق الإشارة، ص 237.

المظهر السابع:

الانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان

لقد صار دور مجلس الأمن الدولى فى إدارة الأزمات الدولية مختلط فى أذهان كثير من المحللين والمتابعين، حيث انتقل من مجلس الأمن الدولى، إلى مجلس الأمن لدولة المركز الجديد، وامتزجت إرادة الولايات المتحدة الأمريكية فى تصريف شؤونها الخارجية، بإرادتها فى تحليل القضايا الدولية، وكيفية تناول مجلس الأمن لها، واتضح صورة السيطرة الكاملة لمجلس الأمن على كافة مؤسسات، وأجهزة الأمم المتحدة، رغم أن التعبير الديمقراطى للمجتمع الدولى، يكمن فى الجمعية العامة للأمم المتحدة، وفى المنظمات المتخصصة الأخرى المتفرعة عن الأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية، ...

إلا أن مجلس الأمن الدولى (فى ظل النظام العالمى الجديد)، لم يعد يحترم تلك الإرادات، كما إن إرادة واحدة فى مجلس الأمن، ممثلة فى دولة واحدة، هى التى أصبحت تقود حركة العمل فيه، فظهر ما نسميه انفرادية القرار فى مجلس الأمن، وكثر الحديث عن أزمة الجمعية العامة للأمم المتحدة، بل وأزمة التنظيم الدولى، خاصة وأن المجتمع الدولى قد دخل الألفية الثالثة بمتغيرات طالت البنى، والأنساق، وطبيعة قواعد القانون الدولى، وعلاقات أعضائه بعضهم ببعض⁽¹⁾.

إن طغيان مجلس الأمن، وإجحاف قراراته فى مسائل تتعلق بحقوق الإنسان، والتى تتجه للتعامل مع القضايا الدولية، بانتقائية فى الاختيار، وازدواجية فى المعاملة، واعتماد المعايير السياسية (العنصرية الدولية)، من شأنه أن يفقد المنتظم الدولى كل

(1) ميلود المهذبى، سابق الإشارة، ص 23 وما بعدها.

مصادقية، وبما أثر واقعياً على الدور الأعم، والشامل للمتظم الدولي، بمعنى التأثير السلي على منظومة قواعد المشروعية، لحساب آليات الشرعية الدولية.

مثلاً، اتخذ مجلس الأمن الدولي القرار رقم (827) بتاريخ 25 / 5 / 1993، الخاص بإقرار النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغسلافيا السابقة، وجاء استكمالاً لقراره رقم (808).

ولقد أثار هذا القرار العديد من الإشكاليات القانونية، إذ ليس من اختصاص مجلس الأمن الاعتداء على منظومة قواعد المنظومة الدولية لحقوق الإنسان، فقرارات مجلس الأمن ليست هي الصيغة المثلى لتشكيل مثل هذه المحاكم، حيث كان يفترض أن يتم تأسيس المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغسلافيا عن طريق معاهدة دولية يتم إبرامها بين الدول، مع ضرورة المصادقة على نظامها الأساسي، أو يتم اللجوء إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة لاعتماد مثل هذه الاتفاقية، والركون إلى آليات التصديق، ثم الانضمام، أو القبول.

أما الزج بمجلس الأمن لاتخاذ مثل هذا الإجراء، ثم الدفع بأنه يملك مثل هذه الصلاحية استناداً إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وتحديدًا المادة التاسعة والعشرون⁽¹⁾، فإنه قول لا يستند إلى منطق سليم، بل إنه يعني الإقرار بتغليب قواعد الشرعية العنصرية، على قواعد المشروعية الدولية.

وتتضح تجاوزات مجلس الأمن لقواعد المشروعية الدولية من خلال:

(1) تنص المادة التاسعة والعشرون من ميثاق الأمم المتحدة على أن: (لمجلس الأمن أن ينشئ من الفروع الثانوية ما يرى له ضرورة لأداء وظائفه.

- إن ميثاق الأمم المتحدة، بأعبارة مشروعية دولية، لم يعط مجلس الأمن الحق فى إنشاء هئات قضائية تنظر انتهاكات حقوق الإنسان، والفصل السابع من الميثاق، والذى تم الاستناد إليه لم ىشر إلى ذلك البتة.

- إن الازدواجية فى المعاملة، والانتقائية فى التفسىر، قد بىنت أن مجلس الأمن لم ىنشئ محاكم جنائية دولية مماثلة فى نزاعات مسلحة أهدرت فىها حقوق الإنسان، وهى سابقة على أحداث يوغسلافيا، فجرائم الإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب المرتكبة من قبل إسرائيل فى فلسطين، لم ىتجرأ مجلس الأمن الدولى حتى على مجرد إدانتها.

- إن مجلس الأمن مؤسسة سياسية، وليس له حق البت فى الموضوعات، والمسائل القانونية، وكان عليه اللجوء إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة.

- أخيراً إن مجلس الأمن مؤسسة ذات صلاحيات تنفيذية غير مطلقة، وإنشاء مثل هذه المحاكم ليس من المسائل التنفيذية، فمهمة المجلس كان ىنبغى أن تظل ملتزمة بقواعد المشروعية، فلا أحكام الميثاق، ولا روحه، ولا الأعمال التحضيرية⁽¹⁾ له، تجىز لمجلس الأمن مثل هذا الاختصاص.

وعلى ضوء هذا التحليل، فإن اعتماد الإستراتيجية الأمريكية على سياسة القوة، فى تصديها للإشكاليات القانونية المطروحة فى مجال حقوق الإنسان، سىجعل من عالم اليوم (القرن الحادى والعشرين)، أبعد ما ىكون عن الأمن الدولى العالمى، والاستقرار، والسلم، ... ناهيك عن العدالة، والديمقراطية، والمساواة بين البشر، وترسيخ حقوق الإنسان.

(1) ىدخل فى الأعمال التحضيرية لميثاق الأمم المتحدة، كل الإجراءات التى اتخذت قبل إقرار الميثاق بصورته النهائية، وتشمل محاضر الاجتماعات، وما تقدمت به وفود الدول المشاركة فى مؤتمرات إقرار الميثاق، والتعديلات التى طرأت حىنها.

وهي في مجملها معطيات، أقل ما تبشر به هو عدم توازن العلاقات الدولية، في ظل النظام العالمي الجديد.

أضف إلى ذلك، أن حقوق الإنسان، أضحت تنتهك على مرأى ومسمع من المجتمع الدولي، بل وُجدت الانتهاكات المنهجية، والمبرجة، وبشكل سافر من دول تدعي زورًا، وبهتانًا أنها راعية حقوق الإنسان.

المظهر الشامن:

الفلؤل البفئف

نزمع بأن التارفء قد اءفظف بفلك العبارة: (فءولب علفنا إلغاء النزاع الأفءفولولول فف العلاقات بفن الءول فف المرحلة اللءفءة ... وءون ذلك لن نسلطفع ءل أف مشكلة من المشاكل الوطنفة ... ولن نقوم باسلءءام علفانف لمءسلبال الءورة العلمفة والءقنفة)⁽¹⁾.

فبعء أن تم ءفن فأس الءرب الباردة، وأصبع من الممكن ءءولل المشاكل المنءاولة للءءوء، أطلق على سنة سقوٲ ءءار برلن لقب العام الأخضر، وءلاها لا نسلطفع إءصاء المؤءمرال الءولفة الرسمفة، الةف ءصصء لمشاكل البفئة، وءأفراءها على العلاقات الءولفة، وعرف العالم آنءاك بطفقة الأوزون، والنفافال السامفة، وغازال الكربون، والءقلبال المناءفة، ...

وبعء عشرين عامًا من انعءال المؤءمر الأول للأمم المءءة ءول الأوسط الإنسانف، فف اسلوكهولم سنة 1972، قررل الأمم المءءة أن ءءعو لانعءال مؤءمر ءولف ءول البفئة والءنمفة، فلفق مع الفوم العالمف للبفئة فف 5 فونفو 1992، وقء شمل هءا المؤءمر الءف عؤء فف رفو ءف ءانفرو بالبرازل، ءضور اءءماع قمة لـ 178 وفءا، بفئهم 117 رففس ءولة وءكومة⁽²⁾، وآفا ءانل أءكامنا على نلأف هءا المؤءمر، إلا أن البفئة أصبءل منذ ذلك التارفء عء اءءمام العالم، وبئءا مهمًا من بنوء السفاسة الءولفة،

(1) هءة العبارة للرففس الروسف الأسبق، مفءائفل ءورفالشوف، نقلًا عن: باءرفك هارمن، سابق الإشارة، ص 249.

(2) عؤء مؤءمر رفو ءف ءانفرو بهءف إءءال ءبلوماسفة وقائف لإقامة، وءفظ السلام ءسب ءعفر بطرس ءالف (الأمفن العام الأسبق للأمم المءءة)، فف ءقرفره طبقًا للإعلان الصاءر عن اءءماع مءلس الأمن فف 31 فنافر 1992.

بعد أن اكتمل مؤتمر استوكهولم سنة 1972 بـ (تنبيه ضمائر الأوساط الدبلوماسية لضرورة حماية نظام البيئة الأرضي)⁽¹⁾.

وأثناء العامين اللذين استغرقتهما فترة الإعداد لهذا المؤتمر، تمكن العديد من الرسميين، والمنظمات غير الحكومية، أن يتبادلوا وجهات النظر، ويتفقوا في النهاية على مجموعة من النصوص بمثابة الإعلان عن رزمة جديدة للتعاون الدولي في مجال البيئة، والخصيلة هي الخروج بخطة عمل غير ملزمة قانونياً تتكون من 800 صفحة، و40 فصلاً، تقدم فكرة عن التحديات التي تواجهها البيئة المعاصرة.

وبذا مثلت قمة ريو دي جانيرو دعوة لتجسيد إستراتيجية مزدوجة للمجتمع الدولي من أجل حماية البيئة، ونتج عن ذلك طموح بإدماج هموم وقضايا البيئة في سياسة كل الدول، والمؤسسات الدولية، بغية البحث عن حلول دولية لمشاكل البيئة الأكثر إلحاحاً ابتداءً بتسخين المناخ، وخطر التغير الشامل⁽²⁾.

ومما تجب الإشارة إليه، هو ما قرره المبدأ الرابع من إعلان ريو دي جانيرو للبيئة والتنمية، الذي ورد فيه: (من أجل الوصول إلى تنمية دائمة، تشكل حماية البيئة جزءاً لا ينفصل عن عملية التنمية، ولا يمكن أن ينظر إليها بمعزل عنها)⁽³⁾.

(1) المصدر السابق نفسه، ص 250 وما بعدها.

(2) استخدم تعبير خطر التغير الشامل، دلالة على التهديدات الكبيرة التي تؤثر على الحياة في الأرض، وهذه التهديدات ناتجة عن زيادة انتشار ثاني أكسيد الكربون، والكلور، والمطر الحامض، مما قد يسبب تسخين الأرض، ويقضي على الغابات، والكثير من النبات، وبالتالي حياة الأرض، وهذا يختلف عن التهديد بزيادة ثقب الأوزون، الناتج عن زيادة معدل بعض الغازات في الطبقة العليا من غلاف الكرة الأرضية، وللمزيد انظر: باتريك هارمن، سابق الإشارة، هامش ص 251-252.

(3) جزء من المبدأ الرابع من إعلان ريو دي جانيرو للبيئة والتنمية، المنعقد في البرازيل سنة 1992.

وعلى طريق النظام العالمي الجديد، اكتسبت حرب الخليج بعداً بيئياً، إذ إن الحرب أدت إلى تشكيل سحب سوداء نتيجة سيلان النفط، وإغراق الرمال، والمياه بالبحيرات النفطية.

ولأن مجلس الأمن الدولي اختار ألا يجتمع أثناء اشتعال الحرب -لغاية في نفس يعقوب- فإن المجتمع الدولي لم يتخذ إجراءات للحد من تدهور البيئة، والمساس بالقانون الدولي، لكن المجلس قرر تحميل المسؤولية كاملة إلى العراق، حيث حسب رأيه إن: (كل الخسائر، بما فيها الإضرار بالبيئة، والإهدار المتعمد للمصادر الطبيعية، ... التي تعرضت لها الدول الأخرى، والشخصيات، والشركات الأجنبية، ناتجة مباشرة عن الغزو والاحتلال غير المشروع للكويت).

وهكذا لأول مرة اعتبر مجلس الأمن أعمال الحرب التي تضر بالبيئة عملاً غير شرعي دولياً، ويشير البروفيسور بيار ماري دو بوي: (إن فكرة الجريمة الدولية التي أقرتها لجنة القانون الدولي⁽¹⁾، تتضمن أساساً حق كل دولة بأن تقتضي تعويضات من دولة أخرى ارتكبت انتهاكات خطيرة للقوانين الدولية، ومن بين الأسباب التي تكون منها الجرائم الدولية، ن نجد انتهاك خطير للالتزام الدولي بحماية وحفظ البيئة الإنسانية، مثل الالتزام الذي يمنع التلوث المكثف للفضاء والبحار⁽²⁾.

وعليه فقد أدى الوعي بأن مشاكل البيئة يمكن أن تكون من عوامل عدم الاستقرار في العلاقات الدولية، إلى بلورة مفهوم جديد، وهو الصراع البيئي، أو الصراع حول البيئة، ويمكن تعريفه بأنه: (كل تعارض وكل مواجهة سياسية،

(1) لجنة القانون الدولي، هي جهاز اختصاصي في الأمم المتحدة، مكلف بصياغة، وتطوير قواعد ومبادئ القانون الدولي العام.

(2) المصدر السابق نفسه، ص 253.

واقتصادية، وحتى عسكرية، يكون موضوعها هو البيئة كحماية أو تملك المصادر الطبيعية).

ويشمل هذا المفهوم جزءاً كبيراً من المخاطر المهددة للعلاقات الدولية، حيث يتضمن التعارضات، والمصادمات التقليدية، مثل الصراعات على الحدود، أو المنازعات حول الوصول إلى منطقة غنية بمواردها الطبيعية، إلى جانب تعارضات جديدة تدور حول التهديدات الشاملة، التي تحوم حول مستقبل كوكب الأرض، أو استنفاد الموارد الطبيعية، أو التلوث الصناعي، أو النتائج الاجتماعية المترتبة على مثل هذه الظواهر، كتزوح السكان، أو الهجرة، أو غير ذلك.

أضف إلى ذلك، أننا نلاحظ عدم الاكتراث من الدول الصناعية، وكذلك النووية، في الاهتمام بقضايا البيئة، مما يشكل خرقاً لما يمكننا تسميته بالقانون الدولي البيئي، وما نقره كأحد حقوق التضامن، أو حقوق الأجيال المقبلة.

ولذا يتعين أن يقوم الفرد، والمجتمع الدولي، إلى جانب الدول، بدور في تنفيذ قواعد القانون الدولي البيئي، أو كما يسميه بعضهم القانون الدولي للبيئة.

ومعلوم أن البيئة تراث إنساني مشترك، وقضية وطنية وعالمية بامتياز، لم تتضح دلالتها بشكل محدد بعد، وخصوصاً في مجال إقرار مسؤولية الدول، رغم حذر هذه الأخيرة عند الاستخدام غير البيئي لمبدأ السيادة الوطنية.

وندعو من هنا لإقامة مستقبل أكثر فعالية في طريق الحماية الواقعية للبيئة، لاتقاء الانزلاق في مشكلات البيئة، وتهديدها للعلاقات الدولية.

المظهر التاسع:

أزمة الاقتصاد العالمف

ما ففف ءعاة النظام العالمف الجءفء؁ فءاولون أن فشفمل هذا الآخر على كل مشاكل العالم المعاصر؁ ففءقءون الصلة بفن مسائل الأمن؁ واحترام ءقوق الإنسان؁ والبلئة؁ وءل الأزمة الاقتصادية المستءكمة؁ والتي ءطت على العالم فف سنوء الثمانفئات؁ والتسعفنفئات من القرن الماضي؁ وازءءاء ءءة فف نهاءة العققء الأول من الألفية الثالثة؁ وخاصة فف سنفف (2010 و 2011).

إءن؁ فمر النظام الاقتصادي العالمف الجءفء؁ بمرءلة صعبة؁ وإذا كان هذا النظام قء أتاح -فما سبق- ءطوراً ففءافاً للعلاقات القانونية الدولية؁ إلا أنه علفنا أن نسلم بأنه لم فءقق ءتى الآن إلا جزء فسيراً فقط من أهدافه؁ فلو نظرنا سرفعاً إلى بعض المؤشرات الاقتصادية لأءركنا على الفور ءطورة المشكلة؁ فمعءل النمو فف ءول العالم النامف الءف كان بفن 3% و 5.5% فف سنوء الستفنفئات؁ والسبعفنفئات؁ من القرن المنصرم؁ قء هبط من الثمانفئات إلى 3% فف المتوسط؁ و 1% فقط بالنسبة لكل فرد.

أما بالنسبة لمعءل النمو فف الاقتصاد العالمف؁ فقد المنءض فف سنة 1990-1991 فف البلاد الصناعية؁ وأوروبا الشرقة؁ وءمهورفئات الاتحاد السوففاتف (سابقاً)؁ لوءءنا أنه وصل المنءاض إءمالف الناتج القومي من 2.9% سنة 1990 إلى 16.9% فف سنة 1991⁽¹⁾.

ولو نظرنا الآن إلى البلاد المسماة الأقل ءقءماً ءسب ءعرفف مؤتمر الأمم المءءة للءجارة والءنمة؁ الءف فطلق هذا الوصف عليها طبقاً لمعافر ءءءل السنوف للفرد؁ وءرءة التصنع؁ ومستوى الأمفة؁ نلءظ أن عءءها فزءاء ولا ففمنءض؁ ءفء كان

(1) باءرفك هارمن؁ سابق الإشارة؁ ص 302.

عددها 25 في سنة 1971، أما اليوم فعددها تجاوز الخمسين دولة، وتبدي المنظمات الدولية المتخصصة بمشاكل البيئة قلقها إزاء العواقب التراجيدية المأساوية، التي تفرضها السياسات الاقتصادية على سكان هذه البلاد، وقد صرح مدير البنك الدولي في 15 أكتوبر 1991: (إن الهدف الأساسي للبنك هو تقليل الفقر⁽¹⁾)، وليس في الأمر أي غرابة إذا عرفنا أن ربع سكان العالم، يعيش بأقل من دولار في اليوم⁽²⁾.

وبعد هذه النظرة باللغة الرقمية، أو لغة الأرقام، على الاقتصاد العالمي، يمكن أن نتساءل عن سبب هذا الوضع المأساوي لبلدان العالم الثالث دول الهامش؟

لعل السبب هو أن المطالب التي كانت ترفعها دول العالم الثالث، والتي كانت في صالح النظام الاقتصادي العالمي الجديد، أصبحت اليوم نادرة في هيئة الأمم المتحدة، والمؤسسات الدولية الأخرى، كصندوق النقد الدولي، فضلاً عن التناقضات القاتلة في هذا المجال، حيث لا نندهش عندما يصرح ألان جارسيا رئيس جمهورية بيرو قائلاً: (تقاتل هيئة الأمم المتحدة من جانب ضد الجوع، ومن جانب آخر تفرض منظمة مثل صندوق النقد الدولي شروطاً، وسياسات استقرار وتعديل، من شأنها العمل على استمرارية داء الجوع)⁽³⁾!

ودون تفاصيل، فإن الأمر لم يعد حكرًا على دول وشعوب العالم الثالث دول الهامش، بل طالت ويلاته الدول المتقدمة دول المركز، فأنشاء كتابتنا لأفكار هذه

(1) كان البنك الدولي قد خصص 6٪ من قروضه لتنمية المصادر الإنسانية أثناء سنوات الثمانينات، ثم رفع النسبة إلى 15٪ من الفترة 1992-1994.

(2) يرسم التقرير السنوي للبنك الدولي 1992 صورة أخرى تبعث على القلق إذ: (من المحتمل جدًا أن يزيد عدد البشر الذين يعيشون في فقر مطلق في نهاية القرن العشرين، ومطلع القرن الحادي والعشرين، عن العدد الموجود في العام الذي أجري فيه التقرير المشار إليه.

(3) المصدر السابق نفسه، ص 310.

الدراسة، تعج وسائل الإعلام المختلفة، مشهرة بالدول المتقدمة، وبما تعانيه من أزمة مالية عالمية خانقة، وقاتلة، وصرنا نسمع عن تهديدات الدول المتقدمة بعضها لبعض، وخلافاتها بشأن اقتصادياتها، والمشكلة العويصة التي تعانيها دول منطقة اليورو بما يهدد بإغاثته، والعبء الكبير الملقى على هاتيك الدول، كضرورة إنقاذ اليونان، ثم إغاثة إيطاليا، ونجدة البرتغال، وإسعاف أسبانيا، ... وهلم جرأ.

ثم ليس سرًا ما تعانيه الولايات المتحدة الأمريكية من ديون، وأعباء مالية باهظة، وعجز ميزانيتها، ...

ومن هنا يتبدى لنا أن النظام العالمي الجديد في المجال الاقتصادي، كقوقعة فارغة، بينما تظل المشاكل الاقتصادية هائلة، مضاف إليها ما تصرفه الدول على تصنيع، وشراء الأسلحة، والسباق نحو التسليح.

وجميع ما ذكر يجعل من مشكلة الاقتصاد العالمي مصدرًا مثيرًا للقلق والتوتر على المستوى الدولي، وبالتالي يشكل خطرًا وتهديدًا للعلاقات بين الدول، وسمة من سمات النظام العالمي الجديد.

المظهر العاشر:

عودة سباق التسلح

كان من نتائج الحرب العالمية الأولى، والتي تضاعفت آثارها مع الحرب العالمية الثانية، أن توجهت الدول المالكة للقدرة على التقدم المادي، والعلمي إلى السعي المتواصل والحثيث نحو تطوير التكنولوجيا العسكرية، وسباق التسلح، فكانت السياسة العملية غير المعلنة، هي السعي من أجل السيطرة على مناطق النفوذ، وإقامة القواعد العسكرية، وإدخال الدول الصغرى والمتوسطة في دائرتها لتقف إلى جانبها في المحافل الدولية، وذلك سواء في عهد عصبة الأمم، أو في عهد هيئة الأمم المتحدة، وحتى تتمكن الدول الكبرى، من ترجيح ميزان العلاقات الدولية لصالحها في الصراع الدولي، وجهت دبلوماسيتها نحو إقامة الأحلاف، وتوقيع المواثيق العسكرية⁽¹⁾.

وهكذا كانت العلاقات الدولية محكومة بالمصالح الوطنية للقوى الكبرى، ولتحقيق تلك المصالح، أباح أصحابها لأنفسهم إشعال الحروب، وتدمير البشرية، فمن المعلوم أن من أسباب الحرب العالمية الأولى صراع القوى بين الدول الصناعية على المستعمرات، والرغبة في السيطرة، ونهب حقوق وثروات الشعوب التي لا حول لها ولا قوة.

وقد استمرت القوة، والسباق نحو التسلح، كونه المرتكز الأساس لنظام العلاقات بين الدول إبان الحرب العالمية الثانية.

وبدون تفصيل فقد كانت كل المعاهدات، والوفاقات الدولية لتنظيم العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية تعبر عن نظام أطرافه غالباً ومغلوب، وأهدرت فيه

(1) أحمد عبد الحميد مبارك، سابق الإشارة، ص 189.

مصالح الشعوب لصالح المنتصر، فتوارث المنتصرون مستعمرات المهزومين، ومناطق نفوذهم⁽¹⁾.

ويعد من الضروري القول إن كل الدول (وبلا استثناء)، صغيرة أو كبيرة، فقيرة أو غنية، نامية أو متقدمة، لم تتخل يوماً عن زيادة قوتها العسكرية، ودعم ترسانتها بأنواع الأسلحة المختلفة، وللأسف القانوني أن نجد الدول النامية حديثة الاستقلال، وخاصة الفقيرة منها مضطرة في أكثر الأحيان إلى تقوية سلاحها الوطني الخاص بسبب التهديدات الخارجية الحقيقية، أو المحتملة⁽²⁾، وهذا ما تشجعه الدول المتقدمة (المصنعة للأسلحة)، لأنه يمثل بالنسبة لها فرصة مهمة لتجارة السلاح، ولزيادة التخلف، والفقر، والضعف في دول وشعوب العالم الثالث (دول الهامش).

ولذلك ظلت الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية الأخرى، تكرر نداءاتها لجميع دول العالم بضرورة التخلي عن الإسهاب في صناعة السلاح، وضرورة نزع، فمثلاً جاء في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (1318) الصادر سنة 1959 أنها تعتبر: (مشكلة نزع السلاح كأهم مشكلة يجب أن يواجهها العالم).

وفي ذات القرار، تبدي الجمعية أملها في: (أن تقوم تدابير تفصيلية تقود نحو هدف نزع السلاح العام والتام، بإشراف دولي فعال، بموافقة جميع الأطراف في أقصر فترة ممكنة).

وفي الوقت الذي نرى فيه دوافع نزع السلاح ظاهرة للعيان، نجد هناك العديد من المعوقات التي تعوق عملية نزع السلاح، ونتحدث عن كليهما تباعاً على النحو الآتي:

(1) المصدر السابق نفسه، ص 197.

(2) منصور ميلاد يونس، سابق الإشارة، ص 219-220.

أولاً: ءوافع نزع السلاء⁽¹⁾:

1. الآثار المالىة، والاقتصادىة، والاجتماعىة السلىة الناءجة عن سباق التسلىء، وبالمقابل الآثار الإىجابىة اللى تثمر عن نزع السلاء.
2. ءور الرأى العام العالمى، والذى ىشكل قوة ضغط كبىرة على سىاساء ءءول.
3. ءور العلماء والمفكرىن فى ءوعىة الرأى العام العالمى، وءتى الحكومااء ءول مآطر سباق التسلىء، وضرورة نزع السلاء، وىنتظم هؤلاء فى مؤقمرائ علمىة، ومنظمااء ءولىة غير ءكومىة، مثل الجمعىة ءولىة لأبآاء السلم، وغير ءلك⁽²⁾.

ءانىاً: معوقاء نزع السلاء:

1. قىام النظام ءولى ءالى على أساس ءوازن بىن الصىن وروسىا من ءهة، والولاىاء المءءة الأمرىكىة والغرب من ءهة ءانىة، وهذا ىجعل من كلا الءهءىن ءماول إقامة ءرسانة عسكرىة معاءلة للءرسانة العسكرىة للطرف الآخر، وهو ما ىعرف بالءءع المءباءل.

(1) ىقصد بنزع السلاء، والذى ىسمىه بعضهم بالءء من التسلىء، هو ءلك الإءراء الذى ءقوم فىه ءءول بإلغاء فعالىااءها الماءىة، واستءءاءااءها العسكرىة، كى لا ءءفظ ءءى إمرءها إلا بالقاء الضرورىة لءبىب أمانها العام.

(2) على الرغم من وءوء هذه ءوافع النبىلة لنزع السلاء، والءء من التسلىء، ورغم كل الءهوء ءولىة الرامىة لءلك فإن كل ءءول كما أشرنا لا ءمنى الوقوف عن برامآها العسكرىة، ولنلآظ السباق على أشءه فى عصرنا الءاضر.

2. إن النظام الدولي الحالي لا يستجيب لحاجة كل دولة إلى ضمانات كافية لتحقيق أمنها الخاص، فهو نظام يقوم على تنوع واختلاف المراكز والقدرات العسكرية للدول، مما يعرقل مشاريع نزع السلاح.

3. سيطرة مجموعة من الدول الكبرى والغربية على إنتاج، وتجارة، وتصدير السلاح، وما يتبع ذلك من ارتباط مصالحها الاقتصادية بسباق التسلح لدى الدول الأخرى المستوردة للسلاح.

4. وجود صعوبات ذات طبيعة فنية تتعلق خاصة بالرقابة التي هي ضرورية، ولازمة لكل خطة، أو اتفاقية لنزع السلاح⁽¹⁾، خاصة وأن الدول لا زالت متمسكة بمظاهر سيادتها في هذا المجال⁽²⁾.

ولم يقف الأمر بخصوص مشكلة سباق التسلح، على امتلاك الأسلحة التقليدية، بل تعداه إلى تسابق أعضاء المجتمع الدولي نحو امتلاك ترسانات من الأسلحة النووية، وحيث إن السلاح النووي يعد من المشاكل المعاصرة المهددة للعلاقات الدولية، والأمن الجماعي العالمي، وهو من المواضيع الحيوية سنحاول الحديث عنه بقدر من التفصيل، مع بيان تأثير، وخطر القوة النووية في ظل هذا النظام (المزعوم).

(1) يقصد بالرقابة على التسلح، أي مظهر من مظاهر التعاون، والمشاركة الدولية حول الحد من سباق التسلح، وتقليل احتمالات الحرب، أو تحديد نطاقها، وتقليل درجة العنف في الحروب قدر الإمكان.

(2) للمزيد حول دوافع، ومعوقات نزع السلاح، انظر: منصور ميلاد يونس، سابق الإشارة، ص 223 وما بعدها.

المظهر الحاءى عشر:

السلاح النووي

تغيرت مفاهيم القوى العسكرية بعد دخول العالم مجال التسلح النووي، مع أول تفجير اختبارى أجرته الولايات المتحدة الأمريكية في سنة 1945.

إن هذا المفهوم الجديد للقوة، والذي طبق عملياً، وأنهى الحرب العالمية الثانية بعد تدمير مءنقى هىروشيما، وناجازاكي اليابائىن، قد أسهم في تغيير موازين القوى، والخرطة السياسية للعالم منذ أواسط القرن الماضى.

لقد أءء هذا التفجير تحولاً كبيراً في مسار الحرب من منظور التخطيط الاستراتيجى، وقد كان ذلك التحول أكثر وضوحاً على المستوى التكتيكى، حيث أوءء الطاقة التدميرية، والإشعاعية للسلاح الذرى بيئة ميدانية يصعب فهمها، واكتسبت تداعياتها على المءى الطويل أهمية بالغة أيضاً⁽¹⁾.

ولقد شكل السلاح النووي عاملاً حاسماً في إنهاء الحرب العالمية الثانية، وما رافقه من تطور في الانتقال من القنبلة النووية إلى القنبلة الهىءروجينية ثورة في المفاهيم المعاصرة للحرب، حيث إن السلاح النووي قلب كافة المقاييس الإستراتيجية، وبءل من طبيعة الخطط الحربية، وجعل من أى مركز حيوى، في أى بقعة من العالم عرضة للتدمير، بشكلٍ مفاجئ وسريع، وءون إنذارٍ مسبق.

ومن المعلوم بءاهة أن السلاح النووي، هو سلاح رءعى، يستمد قوته من وجوده، وليس من استعماله، ومن هذا المنطلق أرءء الولايات المتحدة الأمريكية بالاستءءام الأول من نوعه المشار إليه، ضد أهداف مءنية وعسكرية يابانية، إنما

(1) كل هذه التحولات جعلت الرؤساء الأمريكان المتعاقبين يعملون على تطوير إستراتيجية تنطوى على توازن فعال بين القوتين التقليدية والنووية.

بهدف إيصال رسالة قوية مفادها أن صدها للعدوان سيتم بضربة نووية تؤدي إلى تدمير العدو تدميرًا شاملاً، ومن هنا تأسست فكرة الردع لتصبح نظرية ثابتة في العلاقات الدولية.

وهكذا ظهرت الولايات المتحدة الأمريكية كقوة ضاربة جديدة في العالم، استخدمت القوة النووية لأول مرة كسلاح عسكري في حسم الحرب العالمية الثانية، مما حولها احتلال مكانة متميزة مكتتها من لعب دور مهم في العالم من الناحية الجيوسياسية، والجيوسراتيجية.

كما إن الاتحاد السوفياتي (سابقاً)، قد حدد بدوره بعد الحرب العالمية الثانية إستراتيجيته الهادفة إلى تعزيز مواقعه المتقدمة داخل أوروبا الشرقية، خاصة بعد كسر الاحتكار الأمريكي للسلاح النووي سنة 1949.

انطلاقاً من هذه المقاربة يتضح أن السلاح النووي اتخذ أبعاداً سياسية، وأمنية أثرت في العلاقات الدولية، وفرضت بالتالي نظاماً خاصاً للأمن الجماعي، ورسمت سياسات الهيمنة على العالم، حيث شكل امتلاك السلاح النووي العصب القوي الذي أسهم من وقتها في قلب وجه التاريخ، وغير خارطة العلاقات الدولية، فأزاح دولاً وغيّتها، وأبرز بعضها الآخر، كما فرض ظهور أنساق جديدة في التعامل الدولي، اتضحت من خلال السباق نحو التسلح⁽¹⁾.

العصر النووي وتهديد السلم والأمن الدوليين:

يتحدد الإطار الزمني للتحوّلات الكبرى في السياسة العالمية، وانعكاساتها على العلاقات الدولية في إطار الحقبة المعاصرة، التي تمتد مباشرة بعد الحرب العالمية الثانية،

(1) عبد الرحمن تيشوري، تأثير القوة النووية في العلاقات الدولية، بحث منشور بمجلة الحوار المتمدن، العدد 1393، بتاريخ 8 / 12 / 2005، ص 7.

وظهور سلاح مءمر؁ أسهم بشكل مؤثر فف ءغفر المفهوم القلفءف للءرب الفف ءءولء من مواءهة عسكرف مباءرة؁ إلى صراع أفءفولوجف بفن معسكرفن شرقف وغربف؁ جسءفه ءرب بارءة؁ واكبهاف ءسابق نءو امءلاك السلاح النووي الءف أسس لظهوره عصر الءرة⁽¹⁾.

بءأ العصر النووي فف اللءظة الفف أعلن ففها عن قفام الولافاء المءءة الأمريكية؁ بفأراء أول ءءربة نووف ناجءة فف ءارفء البشري سنة 1945؁ فمئذ نهاءة الءرب العالمفة ءائف؁ أصبحت معضلة الانءشار النووي ءمل أء أهم المظاهر الءولفة الفف ءسم بالءطورة؁ والءهءفء لمفهوم الأمن الجماعف العالمف؁ ءلك أن ءءطورات الفف أسهمء فف ءصاءء وءفرة الانءشار النووي ومشكلاءه؁ لا سفما فف مرءلة ما بعء الءرب البارءة؁ قء ارءبطء بانءشار قءرات نووف؁ فر قابلة للسفطرة علفها بالفضافة إلى انءشار ءءطور ءءنولوجف لإناءج الأسلءة النووف؁ ءفء ءوءء أكءر من عشرين ءولة امءلكء (أو ءسعى) لامءلاك السلاح النووي؁ إءضافة إلى اءصاع عملفة السوق السوداء لءءارة المواد والمعءاء النووف؁ والإرهاب النووي.

ونءفءة لءلك ءءطورات ءءنولوجفة الهائلة ءءققء الطفرة النووف بأبعاءها ءلءاءة: ءورة فف قوة ءءمفر؁ وءورة البالفسءفكة؁ وءورة فف ءقة إءصابة الأهداف الءفوف؁ ءفء أصبح الإنسان فف هءا العصر شبه قاءر على وءع ءء لنهاءة العالم⁽²⁾.

وآبعاف لءلك أصبح الصراع الءولف معقءاف وءطفراف؁ وفس كل ءولة فف هءا العالم؁ الءف أصبح من الناءفة الأمنية هءاف؁ مهما كانت ءلك الءولة بعفءة عن مركز بؤر ءوءر؁ وءءراع المسلء.

(1) عبء الرحمن ءفشورف؁ سابق الإشارة؁ ص 11.

(2) ءءاء رفمون؁ العلاقات الءولفة؁ بءون ناشر؁ وبءون سنة نشر؁ ص 118.

وهكذا أصبح العصر الراهن، في ظل النظام العالمي الجديد، فريداً من نوعه، حيث عرف أبشع إفرازات الحضارة العلمية، والتكنولوجيا السائدة في العالم، من خلال تطوير الذرة كقوة حرارية، وإشعاعية هائلة، واستخدامها كسلاح، هو بلا شك من أشرس الأسلحة التي تحولت من وسائل قتال تقليدية، إلى أخطر أسلحة دمار، وإبادة عرفتها البشرية، خلقت للإنسان المعاصر الشعور بكابوس الفناء النووي الجماعي.

إن رصد تجليات العلاقات الدولية، وتتبع تفاعلاتها يوضح جلياً أنها مرت بعدة مراحل رئيسة، يطبعها صراع متعدد الأشكال والمظاهر، بين معسكرين متناقضين من الناحية الأيديولوجية، والسياسية، والاقتصادية، والعسكرية، في حرب باردة، من أهم سماتها السعي نحو الهيمنة، والغلبة، والتفوق، وضعت أوزارها بانتصار، وغطرسة الولايات المتحدة الأمريكية، وهيمنتها الأحادية، وتحكمها في موازين العلاقات الدولية⁽¹⁾.

لقد دفع التنافس النووي بين الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد السوفياتي (سابقاً)، رغبة كل منهما في إحراز التفوق في مجال التسلح الإستراتيجي، واعتُبر بعدها السباق نحو التسلح، من أهم إفرازات التناقض الأيديولوجي بين الغريمين، وبالنتيجة هو من أبرز مظاهر النظام العالمي الجديد.

كما سعت دول أخرى إلى امتلاك أسلحة نووية، وذلك خوفاً من التهديدات الخارجية، الحقيقية، أو الاحتمالية، ويرى بعض المفكرين⁽²⁾: (إن تاريخ البرامج

(1) عبد الرحمن تيشوري، سابق الإشارة، ص 21.

(2) على رأس هؤلاء الباحث روبرت مكنمارا، وزير الدفاع الأسبق للولايات المتحدة الأمريكية، خلال ستينيات القرن الماضي.

النووية فى ءول مائل الصىء، والهنء، وباكسءان، وءفى فرنسا، جاء نىءة التهءىء النووى للءول عىر النووية، بءىء أصف ءافعا لها لامءلاك أسلعة نووية).

وءى الآن جرت ءغىراء كءىرة على الإسءراءىة النووية، ومفاهم الرءع النووى، وفعا لما جرى من ءغىراء على الساحة السىاسية للعلاقات بىء الءول النووية، أءجت فى الواقع سباق السلء ضمن إطار ءائرة لولية ءصاعءىة، ءمءور ءول مفعوم الأمن والءماىة.

أسباب ءسابق الءولى نءو السلاء النووى⁽¹⁾:

1. إن الءول الكبرى ءءافس فىما بىئها عاءة، بأن ءقلء الواءءة منها الأءرى، بإءءال أسلعة جءىءة إلى ءرسانءها.
2. رغبة الءول فى اقءناء أسلعة نووية، لءوفها من أن لا ءقوم ءلىفاءها من الءول الكبرى بالانءقام لها فى ءال ءعرضها لهءوم من قبل ءولة كبرى.
3. كل ءولة ءءء نفسها من ءون ءلفاء مملكون أسلعة نووية، فمن الطبعى أن ءسعى فى الءصول على اقءناء هذه الأسلعة.
4. ءوف ءولة ما من قوة أعداءها ءقلىءىء فى الءاضر والمسءقبل.
5. ءىار السلاء النووى، أقل كلفة من مىءان السلء ءقلىءىء للءول الءى ءملك جىوش كبرىة.
6. رغبة بعض الءول فى اقءناء السلاء النووى لءءقىق مآرب هءومىة.
7. مءطء اسءءءام الأسلعة النووية ءمءور ءول عنصرى السرة والمفاةاة (الءسم السرىع للمركة).

(1) أسباب ءسابق الءولى نءو السلاء النووى، هى ءاء أسباب ءسابق نءو السلاء بالأسلعة ءقلىءىة، مع الأخء فى الءسبان ءطورة هذا النوع من السلاء، مقارنة بالأسلعة ءقلىءىة.

8. تفادي الحرب بواسطة الردع، بدلاً من الانزلاق إلى الحرب الساخنة.
9. تأثر السياسات الخارجية، والعلاقات الدولية بهذا التطور في الأسلحة، وانعكاس ذلك على مدى الالتحام بالأعراف والقوانين الدولية⁽¹⁾.
- ومهما كانت الأسباب الكامنة وراء اقتناء السلاح النووي، فإن المجتمع النووي لابد أن يفتح أبوابه أمام أعضاء جدد، والأسلحة النووية ستتشر في المستقبل من بلد إلى بلد، كما حصل في الماضي بالنسبة لكل الأسلحة، على الرغم من المحاولات المتكررة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية لمنع بعض الدول من امتلاك السلاح النووي.

النادي النووي اليوم⁽²⁾:

- الهيمنة الأمريكية النووية على العالم.

- (1) للمزيد انظر: عبد الواحد الناصر، المتغيرات الدولية الكبرى متغيرات السياسة الدولية في بدايات القرن الحادي والعشرين، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، 2004، ص 69.

- (2) يطلق اسم النادي النووي على الدول التي تمتلك ترسانة من الأسلحة النووية قيد الخدمة الفعلية، وهي تلك الدول التي اعتاد الإعلام تسميتها بالدول الخمس الكبرى، أي الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن الدولي الذين يتمتعون بحق النقض ألفيتو، وهي على التوالي: الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا (وارثة الاتحاد السوفياتي)، وبريطانيا، وفرنسا، والصين، والعيار الذي كان وراء هذا الانتقاء هو أن هذه الدول الخمس هي التي قامت قبل سنة 1967 بتفجيرات نووية، وبمقتضى ذلك أصبحت تملك الحق المكتسب في التسليح، والنادي النووي ليس منظمة رسمية، إنما هو عبارة عن منتدى خاص يتكون من الدول المذكورة، ولكن وصلت دول أخرى إلى امتلاك السلاح النووي، وهي التي أشرنا إليه في المتن، ونكرر ذكرها، وهي: الصين، الهند، باكستان، إسرائيل، وعلى وشك امتلاكه كل من: كوريا الشمالية، وإيران، ...

- روسيا وريثة الاتحاد السوفياتى، الذى كسر الاحتكار، وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على السلاح النووى.
- القدرة النووية البريطانية الكبيرة، حيث تعتبر الإستراتيجية النووية حجر الزاوية للدفاع فى سياسة بريطانيا.
- القدرة النووية الفرنسية، إذ تستطيع فرنسا توجيه ضربات لـ 150 هدف بوقت واحد.
- السلاح النووى الصينى.
- الجاران النوويان: الهند، والباكستان.
- القدرة النووية لإسرائيل.
- البرنامج النووى الكورى الشمالى.
- المحاولات الإيرانية الجادة لامتلاك السلاح النووى.

البرنامج النووى الإيرانى:

وحيث إن البرنامج النووى الإيرانى هو الموضوع الأكثر طرحاً فى السياسة الدولية، فى النظام العالمى الجديد، نحاول الوقوف عنده قليلاً.

ونشير هنا إلى أن القانون الدولى قد أعطى لكل دولة الحق فى الدفاع عن نفسها، ضد التهديدات الخارجية التى تتعرض لها، وهذا ما جعل علي خامنئى يقول: (إن إيران تحتاج الأسلحة النووية، لأن الأمة الإيرانية مهددة من الخارج ... من أمريكا وإسرائيل)⁽¹⁾.

(1) عبد الرحمن نيشورى، سابق الإشارة، ص 26.

وقد تصاعدت جهود إيران في السنوات الخمس الأخيرة من أجل الحصول على السلاح النووي، ولقد تلقى البرنامج النووي الإيراني دعمًا كبيرًا من الصين، وقامت بشراء مفاعل نووي من الهند، واستمرت نحو القناعة الإيرانية بضرورة التسلح بالسلاح النووي.

ونلاحظ الاستماتة الأمريكية، والأوروبية لمنع إيران من استكمال برنامجها النووي، ومحاصرتها، ووضع كل البرنامج النووي الإيراني تحت رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

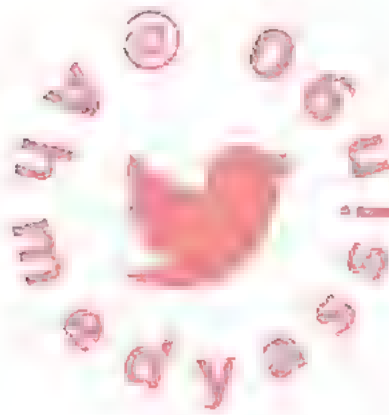
وفي هذا الخضم، فإن ما يثير الغرابة والعجب، لماذا لم تتدخل أمريكا لمنع إسرائيل من امتلاك السلاح النووي؟ ولماذا لم تمنع باكستان؟ ولماذا لم تمنع الهند؟ ولماذا فقط إيران!!؟

والزاوية الأخرى من التساؤل: لماذا تتعاطى الولايات المتحدة الأمريكية مع الملف النووي الكوري الشمالي عن طريق المفاوضات، في حين تهدد، وتلوح باستخدام القوة ضد إيران!!؟

ثم أين هي مصداقية الأمم المتحدة، وهي تفرض العقوبات على إيران، وتغض الطرف عن الملف النووي لغيرها؟

لا إجابة على التساؤلات سالفة الذكر، سوى القول بازدواجية المعايير، وسياسة الكيل بمكيالين، في ظل النظام العالمي الجديد، الذي تدعو له (بل وتزعمه) الولايات المتحدة الأمريكية.

ونستخلص مما سبق، إن السلاح النووي يشكل خطرًا على العلاقات الدولية، ويمثل تهديدًا حقيقيًا للسلم والأمن الدوليين، وخاصة في ظل عالم يقوم على القوة، ومعلوم بدهاء: (أن لا سياسة للضعيف في عالم الأقوياء).



لتصوير
أحمد ياسين
لوينر

@Ahmedyassin90

الفصل الثاني

الإستراتيجيات من النظام العالمي



لتصوير
أحمد ياسين
لوينر

@Ahmedyassin90

الفصل الثانى /

الإستراتيجيات من النظام العالمى

من خلال النظر فى فحوى النظام العالمى الجديد، وتتبع ملامحه الظاهرة للعيان فإنه لا يسع أى باحث إلا أن يستتج جملة من الملامح التى تلوح فى الأفق، ويُعبّر عنها غالبًا بالأبعاد الإستراتيجية لهذا النظام، ومن تلك النتائج نعرض ما يلى:

● ملامح الشرق الأوسط الجديد⁽¹⁾:

أسلفنا القول بأن مصطلح النظام العالمى الجديد، هو صناعة أمريكية، وتناوب على إطلاقه بين الفينة والأخرى، ساسة وزعماء الولايات المتحدة الأمريكية، ونشير هنا إلى تصريح وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة كونداليزا رايس إبان الحرب التى شنتها إسرائيل على لبنان عام 2006، والتى لا يخفى أنها كانت بدعم وتأييد من الولايات المتحدة الأمريكية، حيث طرحت تلك الوزيرة فكرة مفادها أن شرقًا أوسط جديد سوف يخرج من الأم الحرب الإسرائيلية اللبنانية، وهنا كثر الجدل، وتعالى الأصوات، وتسابقت وسائل الإعلام حول ما تعنيه كونداليزا رايس بالشرق الأوسط الجديد، وكيف سيكون، وما هى ملامحه، وما مقوماته، ومن سيساعد على إنتاجه، ...

ولا شك أن كل التساؤلات الممكن طرحها، تصب الإجابة عنها فى مكان واحد، وهو أن يتفق الشرق الأوسط الجديد مع الرؤى والمصالح الأمريكية، استنادًا لفوقيتها القطبية، وبناء على غطرتها العالمية.

(1) للاطلاع على مفهوم الشرق الأوسط فى الفكر الغربى، انظر: توفيق المدينى، العرب وتحديات الشرق الأوسط الكبير، سلسلة الدراسات، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2010، ص 31 وما بعدها.

إلا أن ذلك لم يمنع (بل شجع) بعض الخبراء الأمريكيين على أن يقدموا تصورًا لحالة الشرق الأوسط الجديد، ونكتفي في هذا الصدد بعرض الرؤية التي قدمها الخبير الأمريكي ريتشارد هاس⁽¹⁾ رئيس لجنة العلاقات الخارجية الأمريكية، ومدير إدارة التخطيط السياسي في ولاية بوش الأولى، حيث إنه قدم رؤية قائمة لما سيكون عليه الشرق الأوسط.

جاء ذلك في مقالة له نشرت في دورية تحمل اسم Foreign Affairs في عدد نوفمبر وكانت بعنوان (The New Middle East)، وضع فيها ملامح الشرق الأوسط الذي مهد له القادة الأمريكيون، وقد حدد اثني عشر ملمحًا لما سيكون عليه الشرق الأوسط الجديد تمثلت في:

- سوف تستمر الولايات المتحدة الأمريكية محتفظة بنفوذها في المنطقة أكثر من أي قوة أخرى، وهذا النفوذ سوف ينخفض تدريجيًا عما كان من قبل.

- ستواجه الولايات المتحدة الأمريكية، العديد من التحديات من قبل سياسات قوى خارجية كالاتحاد الأوروبي، والصين وروسيا.

- بأي حال من الأحوال سوف تكون إيران واحدة من أقوى القوى في المنطقة، وكل من يرى بأن إيران على حافة تغيير جذري فهو مخطئ، وحيث إن إيران سيطرة على حزب الله في لبنان، وحركة حماس بفلسطين، فهي قوة إمبريالية بالمفهوم الكلاسيكي، ولها طموحات إعادة صياغة المنطقة وفقًا لتصورها، مع العلم إن لديها الإمكانيات لترجمة أهدافها على أرض الواقع.

(1) مشار إلى هذه الدراسة بالتفصيل في: السيد أمين شلي، نظرات في العلاقات الدولية، عالم الكتاب، القاهرة، الطبعة الأولى، 2008، ص 17.

- إسرائيل هي الدولة القوية الأخرى المنافسة لإيران في المنطقة، وهي ذات اقتصاد حديث قادر على التنافس ليس فقط إقليميًا، بل عالميًا، وترسانتها العسكرية هي الأكثر قدرة في المنطقة، وفقط عليها أن تتحمل تكاليف احتلالها للضفة الغربية، وأن تتعامل مع التحديات متعددة الأبعاد.

وإستراتيجيًا فإن إسرائيل اليوم أضعف مما كانت عليه قبل حربها على لبنان، وسوف يزداد وضعها تدهورًا، شأنها في ذلك شأن الولايات المتحدة الأمريكية، خصوصًا إذا ما طورت إيران برنامجها النووي، وامتلكت الأسلحة النووية.

- في غياب الشريك الواضح على الجانب الفلسطيني المستعد للحلول الوسط، وفقدان الولايات المتحدة الأمريكية، الكثير من وضعها كوسيط أمين في المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، وفي الوقت نفسه فإن إصرار إسرائيل على توسيع المستوطنات، وبناء الطرق، يزيد من تعقيد الحلول الدبلوماسية.

ولذلك فإن أي عملية، أو مبادرة للسلام مصيرها الفشل، بل وغير محتملة في المستقبل القريب.

- سوف يظل العراق القوي تقليديًا على المستوى العربي والإقليمي على الأقل، في حالة فوزى لسنوات قادمة في ظل حكومة مركزية هشة، ومجتمع مقسم، وعنف طائفي منظم، وأحسن أحواله أن يكون دولة فاشلة تدميها حرب داخلية، وتتجاذبها أطراف خارجية.

- سوف يظل ثمن البترول باهظًا، نتيجة الطلب الكبير من القوى الصاعدة كالصين والهند، وبشكل مستفيد منه إيران، والمملكة العربية السعودية، بشكل غير متناسب.

- سباق التسلح سوف يستمر وبشكل سريع، وستكون جيوش خاصة في كل من لبنان، وفلسطين، والعراق أيضًا، وسوف تبرز الميليشيات في ظل الدول الضعيفة،

فمثلاً سيزيد حزب الله في لبنان من قوته، بعد شعوره بالانتصار في حرب 2006، وكل الذين يقلدونه.

- السلوك الإرهابي باعتباره الطريقة المثلى لاستخدام القوة بحثاً عن أهداف سياسية، سوف يظل من ملامح المنطقة، وسوف تتشكل جماعات إرهابية بصناعة الولايات المتحدة الأمريكية، وسوف تكون النتيجة سلبية على هذه الأخيرة.

- سوف تتراجع في المجتمعات العربية ثقافة القومية، والوحدة العربية، وستعد من قبيل الماضي، في حين ينمو الشعور بنشوة الديمقراطية على أحسن الاحتمالات، والسيناريوهات المستقبلية.

أضف إلى ذلك أن الإسلام سيملاً ويشكل سريع الفراغ الثقافي في العالم العربي، ويقدم الأساس لسياسات الأغلبية من سكان المنطقة.

وفي نفس الوقت فإن التوتر بين السنة والشيعة سيزداد في الشرق الأوسط، مسبباً العديد من الأزمات في البلدان ذات المجتمعات المقسمة، كالبحرين، والمملكة العربية السعودية، ولبنان.

- ستظل بعض الأنظمة العربية سلطوية، وغير متسامحة دينياً، ومعادية للولايات المتحدة الأمريكية، ومن المحتمل أن يتزعم الإخوان المسلمون سدة الحكم في العديد من الدول العربية، ليس لأنهم مؤيدون من قبل الشعوب، وإنما لأن هذه الشعوب قد سئمت البديل التقليدي.

- المؤسسات الإقليمية سوف تظل ضعيفة، وعاجزة، ومتخلفة كثيراً وراء غيرها في أماكن أخرى، فالجامعة العربية مثلاً تستبعد أكبر قوتين في المنطقة وهما إيران وإسرائيل، فضلاً على عدم قدرتها إقامة التجانس بين الأقطار العربية.

نلص من الرؤفة المظلمة للشرق الأوسط الءفءء؁ اللف براها رففشارء هاس⁽¹⁾؁ إلى القول بأن الشرق الأوسط؁ والءف تعمل الولافاء المءءة الأمريكية على صناعته؁ طمعًا فف ءلفة المصلءة الأمريكية؁ ومساءءة لأمرفكا فف ءءقق نزعتها ءوسعفة الاسءعمارفة؁ سوف فسبب ضررًا كبفرًا لءول المنطقه؁ وللولافاء المءءة الأمريكية؁ والعالم بصورة عامة.

(1) المصدر السابق نفسه؁ ص 20.

الإستراتيجية الأمريكية نحو الشرق الأوسط

من المسلمات التاريخية التي لا خلاف بشأنها، أن انفراد قوة واحدة، وبسط سيطرتها وقبضتها على العالم، يكون دافعاً للقوى الأخرى نحو تحدي هذا الوضع، والعمل على تغييره، وسواء كان ذلك بإزاحتها والحلول محلها، أو مشاركتها ذلك النفوذ على أقل تقدير.

والملاحظ في ظل النظام العالمي الجديد، ومنذ طي صفحة الحرب الباردة، برزت الولايات المتحدة الأمريكية، باعتبارها الدولة الأقوى، بل والوحيدة في العالم.

وغني عن البيان هنا أن المؤرخين، والساسة، والمحللين، والمراقبين، قد ظلوا خلال تلك الحقبة يتجادلون حول طبيعة النظام العالمي المقبل (الجديد)، وهل سيكون أحاديًا، أم يعود عصر الثنائية القطبية، أم تتعدد أقطاب الهيمنة على العالم؟!

ولكن لم يتنه بينهم الجدل حتى أكدت لنا نهاية التسعينات من القرن الماضي، أن الولايات المتحدة الأمريكية، هي القوة الأولى، والوحيدة في العالم بفعل ما تمتلكه من عوامل القوة بمعناها الشمولي (القوة العسكرية، والاقتصادية، والعلمية، والتقنية،...)، وبشكل يفوق كل ما يمكن للقوى الأخرى تحقيقه⁽¹⁾.

(1) لقد برزت الولايات المتحدة الأمريكية كقوة أحادية في العالم خلال العقد الأخير من القرن الماضي، حيث استطاعت بعد قدرتها على تفكيك المعسكر الشرقي (الاتحاد السوفياتي سابقاً)، وإنهاء مرحلة الحرب الباردة لصالحها، استطاعت بناء إمبراطوريتها، وامتلكت القوة بمفهومها الشامل، ودخلت القرن الجديد بحصيلة هي السيطرة والهيمنة على العالم، والتحكم في جميع مؤسسات المجتمع الدولي، وعلى رأسها الأمم المتحدة.

ونظرًا لذلك توقع بعضهم أن تستمر هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على العالم عقودًا قادمة، وتظل متمتعة بمكانتها، وتفوقها الأحادي⁽¹⁾.

ومع ذلك فقد مرت الولايات المتحدة الأمريكية، باختبارات صعبة في ممارسة قوتها، حيث إن القوى المنافسة للولايات المتحدة، والتي تحاول الالتحاق بركب قيادة العالم لم تكتف بالدعوة إلى إقامة عالم متعدد الأقطاب، بل مارست هذه الدعوة، وحاولت ترجمتها على أرض الواقع، من خلال الاختلاف مع سياسات الولايات المتحدة الأمريكية، حول قضايا إقليمية، ودولية.

يبد أن أخطر ما واجه الولايات المتحدة الأمريكية، هو عجزها عن تحويل ما تمتلكه من قوة، وخاصة العسكرية، إلى نجاحات سياسية، وأثبتت القراءات المعمقة للواقع المعيش خطأ الكثير من الافتراضات، والمفاهيم التي قامت عليها القرارات الكبرى للولايات المتحدة الأمريكية.

كل ذلك اضطر العديد من المحللين الأمريكيين إلى الحكم بخطأ السياسات الانفرادية الأمريكية، ودعوا تبعًا لذلك إلى تبني سياسة بديلة تقوم على مؤسسات دولية تعاونية، وضرورة التنسيق مع القوى الأخرى في العالم.

ومعلوم أن الشرق الأوسط كان على رأس قائمة الاهتمامات الأمريكية، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، ثم صارت المنطقة ميدانًا خصبًا، وساحة واسعة للحرب الباردة، والتنافس بين الكتلتين الشرقية، والغربية، وأسهم ذلك في تعقيد قضايا المنطقة

(1) على الرغم من هذا الاعتقاد السائد لدى المحللين والساسة، إلا أن قوى دولية أخرى لم تسلم بهذا الوضع، وصارت تعمل وفق المسلمات التاريخية على ضرورة تغيير الوضع القائم، والعمل على إقامة عالم متعدد الأقطاب، وبدا ذلك جليًا من قوى كالصين، وروسيا، وعلى الصعيد الأوروبي تأتي فرنسا، ولا يمكن بحال من الأحوال إغفال الهند كقوة صاعدة تعمل من أجل الالتحاق بنادي الدول الكبرى، والإسهام بشكل مباشر في قيادة العالم.

من جهة، وأتاح لبعض قوى المنطقة مساحة من حرية الحركة والمناورة من جهة أخرى.

وعقب إطاحة الولايات المتحدة الأمريكية، بالاتحاد السوفياتي، وانتهاء حقبة الحرب الباردة، انفردت الولايات المتحدة بالمنطقة، وخاصة بعد حرب الخليج الأولى، وتحرير دولة الكويت بالمفهوم الغربي، الأمر الذي رسخ الوجود الأمريكي في المنطقة، كما كان لحرب الخليج الثانية آثارها السلبية على النظام الإقليمي العربي، وكثرة الانقسامات في هذا النظام.

ووفق النظرة الإستراتيجية، فإن منطقة الشرق الأوسط تشهد العديد من القضايا الكبرى، مثل⁽¹⁾:

- الصراع العربي الفلسطيني الإسرائيلي⁽²⁾.
- الوضع القائم في العراق.
- الثورات العربية.
- إذكاء النعرات الطائفية.
- الملف النووي الإيراني (المواجهة الأمريكية الإيرانية).

(1) السيد أمين شلي، سابق الإشارة، ص 28، حيث أشار إلى قضية الصراع العربي الإسرائيلي بشأن فلسطين، والوضع في العراق، ثم المواجهة الإيرانية الأمريكية، ومن طرفنا قمنا بإضافة قضايا نعتقد أنها رئيسة فيما يتعلق بالشرق الأوسط، وهي المتمثلة في الثورات والتغيرات العربية، وما تشهده المنطقة من إذكاء للنعرات الطائفية، أضف إلى ذلك مشكلة الأقليات، والأزمة الحادة في المياه.

(2) سيأتي الحديث بصورة تفصيلية عن القضية الفلسطينية باعتبارها معضلة الشرق الأوسط، وحجر العثرة في طريق عملية السلام، التي ترغبها إسرائيل، وتدعو إلى فرضها الولايات المتحدة الأمريكية.

- مشكلة الأقليات في دول الشرق الأوسط.

- الأزمة الحادة في المياه.

ونتحدث عن هذه القضايا تباعاً كما يلي:



الصراع العربي الفلسطيني الإسرائيلي

لقد ترك المجال فسيحاً أمام الدبلوماسية الأمريكية على مدى عقدين من الزمن، لتقوم بجهودها في تسوية الصراع، إلا أن جهودها لم تكلل بالنجاح، بل بآلت بالفشل، وازداد الوضع تعقيداً، حتى حكم بعضهم بموت عملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وهو ما دفع إلى الاتجاه نحو البحث عن بدائل أخرى لتسوية الصراع المشار إليه.

ومن هنا بدأ بعض الساسة ينظر إلى إمكانية استخدام الدور الأوروبي، مستفيدين في ذلك مما قام به الأوروبيون في الأزمة اللبنانية، وكذلك فيما يتعلق بالوضع السوري الإسرائيلي، شريطة أن يحقق الأوروبيون رؤية واضحة، وموقفًا محددًا، كي يلعب دورًا مستقلاً وفعالاً.

وآخرون صاروا يعولون على نخط ما طرح في مؤتمر مدريد 1991⁽¹⁾، وهو المؤتمر الذي يوسع قاعدة المشاركة الدولية في البحث عن حل لهذه القضية، وبشكل يتم فيه إقحام المجتمع الدولي فيها، ومحاولة لإعادة الثقة في مؤسساته، لتأكيد الشرعية الدولية لقراراته فيما يتعلق بالصراع العربي الفلسطيني الإسرائيلي، وهو أمر صعب المنال، حيث إن الدعوة لعقد مؤتمر مماثل ستلقى اعتراضات أمريكية، فضلاً عن مقاطعة، واعتراضات من الجانب الإسرائيلي.

(1) السيد أمين شليبي، سابق الإشارة، ص 29.

الوضع فى العراق⁽¹⁾

نظريًا فقد وضعت الحرب الأمريكية العراقية أوزارها، وذلك بعد انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من العراق بنهاية سنة 2011، وهو انسحاب مثل فى حقيقة الأمر مازقًا للسياسة الخارجية الأمريكية، حيث ثبت خطأ الرؤية الأمريكية التى قامت الحرب على أساسها، فالعراق الذى تصورت الولايات المتحدة الأمريكية أنه سيكون أنموذجًا للديمقراطية فى العالم العربى، انتهى إلى وضع تراجعىءى أقرب إلى الحرب الأهلية.

وما نراه مستقبلاً لهذا البلد، هو استمرار الوضع المأساوى، فالانسحاب الأمريكى سيضع الطوائف والأحزاب العراقية أمام مسؤوليتها، خصوصًا بعد شق صف الوحدة العراقية من خلال إثارة النزعات الطائفية، وهو أمر نراه فى غاية الصعوبة بعد أن تم القضاء على المؤسسة العسكرية للجيش العراقى، اللهم إلا إذا تم بناء هذا الأخير بصورة يكون معها قادرًا على فرض الأمن الداخلى، وقيام عملية سياسية تجمع بين القوى، والفصائل العراقية المختلفة، وتحقق توافقًا داخليًا يسمح بالاستقرار، والتطور، والتعايش السلمى⁽²⁾.

(1) توفىق المءىنى، سابق الإشارة، ص 99 وما بعدها.

(2) وهو ما نتوقع خلافه، إذ من أهم النتائج التى يمكن للولايات المتحدة الأمريكية أن تنبأى بها، بعد حكم الكثير من المحللين بفشلها وخسارتها فى حربها على العراق، يمكنها التباهى بتدمير المؤسسة العسكرية العراقية، والقضاء بشكل كامل على الجيش العراقى، والذى يتطلب إعادة بنائه فترة من الزمن، وفى ضوء كل هذه المعطيات التى نشاهدها تشير إلى أن الحكومة العراقية (المستوردة) لا يمكنها كبح جماح الحركات المناهضة لها فى العراق، وخاصة بعد الانسحاب الأمريكى، الأمر الذى يجعل من هذه الحكومة فى فوة مدفع تلك الحركات، مما يوحى باستمرار حالة الفوضى فى البلاد لسنوات قادمة.

الثورات العربفة

فحق لنا أن نساءل عن الدواعف والدوافع الحقففة الفف ففعل القوف الغربفة فنقلب على حلفائف الإقلفففف، وفدعم مشارفع الثورة فف البلدان العربفة؟ علماً أن هذا الدعم ففقف أيضاً مشوباً بكففرف من الازدواففة المعفارف كما لافظنا ذلك فف الحالة البحرفففة، والفمففة... مما فعفف أننا أمام تصور فقفف لما ففجب إسقاطه وما لا ففجب إسقاطه، وما ففجب إصلاحه وما لا ففجب إصلاحه..

كل ذلك فعفف بما لا شك ففه أننا أمام تصور إستراتفجف فففف للمنطقة، فعمل على فوظفف عنصر الافترافات العفففة فف البففة الافتماعفة، والسفاسفة لتلك النظم الإقلفففة لخلق واقع سفاسف وإسراتفجف فففف.

ومن المعلوم أن الإطار الإسراتفجف للمنطقة رسمته افافاففة سافسففكو الفف بموجبها تم فقسفم المنطقة، وهذه الاففاففة كإطار ففوف إسراتفجف لم تعد صالحة ولا منسجمة مع الفصور الففوف إسراتفجف الفففف، للقوف الغربفة، وأيضاً للكفان الصفففونف.

فقسفم سافسففكو السابق وإن اسفافف ففكفك المنطقة، إلا أنه لم فسافف القضاء على كل مقوماف الفضان الإقلففف، كما أنه لم فمنع من قفام محور إقلففف فمانع للكفان الصفففونف فف المنطقة، وبالفالف أمكن القول أنه إطار لم فعء ففف بالفرض المطلوب من وراء إففافه، ووجب فجاوزه والإفان ففففل فففف عنه.

ومن هنا فما هو البففل الففوف إسراتفجف لاففاففة سافسففكو؟ وما هو الأساس الفف ففكون معفبراً فف إفاءة الفقسفم؟

وبالرجوع إلى الشعارات المطروحة من قبل القوف الغربفة، وخاصة الإدارة الأمرفكة، ففث ففء أن هذا الفصور الففوف إسراتفجف الفففف عبف عنه بـ الشرق الأوسط الفففف، ففر أن الإدارة الأمرفكة عندما فاففث عن شرق الأوسط فففف ففف

تقصد بذلك كل المنطقة بما فيها شمال إفريقيا، وهو ما يمكن الوقوف عليه في تسمية وزارة الخارجية لقسم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وهذا مؤشر على وحدة المجال المنظور من قبل الإدارة الأمريكية.⁽¹⁾

وأيضاً من خلال الرجوع إلى تفاصيل الرؤية الغربية والأمريكية خصوصاً لـ الشرق الأوسط الجديد، نجد أيضاً شعاراً أساسياً في بيان آلية بلوغ ذلك الشرق الأوسط الجديد، ألا وهي آلية الفوضى الخلاقة التي تعني إحياء النعرات الطائفية، وتأجيج الصراعات الاجتماعية، والسياسية، على امتداد المنطقة، غير أن هذه الفوضى توصف لديهم بـ الخلاقة، أي أنه يُراد لهذه الفوضى أن تخلق واقعاً جديداً... ولو تأملنا جيداً فيما يمكن للفوضى أن تخلق، سنجد أن حدة الصراع الطائفي، وتأجيج الصراع الاجتماعي، والسياسي، التي ستدفع الأطراف المتضررة نحو طلب الانفصال، والتفكك على صعيد الداخل القطري...

إن المشروع الغربي لا يبحث عن الاستقرار للمنطقة بقدر ما يبحث عن التوثر والاقتيال، لأن الغاية من كل ذلك هي الاندفاع التلقائي نحو خيار التفكك والانقسام، وهو ما يعني أن السلوك الطوعي نحو الانفصال، والصراع السياسي، والاجتماعي، والهوياتي، وإن بدا ظاهرياً أنه إرادي، فإنه - في الحقيقة - أمر مفكّر فيه غريباً، ومراد في مستوى التخطيط الجيوإستراتيجي الغربي الجديد.

إنه بات واضحاً، أن الفضاء الجيوإستراتيجي الحالي الذي حدثت معالمه سايبيكو، لم يستطع أن يوفر الأمن للكيان الصهيوني، كما لم يستطع القضاء كلياً على مظاهر التضامن الإقليمي بين الأقطار المقسّمة، مما استدعى إعادة النظر في

(1) للمزيد حول الموضوع، انظر: عصام إحميدان الحسني، الثورات العربية: قراءة في الخلفيات والأبعاد، نشر عبر موقع مؤسسة الفكر الإسلامي المعاصر للدراسات والبحوث، في تاريخ 17 / 9 / 2011، على الرابط:

<http://www.almanar.com.lb/adetails.php?eid=106766&cid=31&fromval=1>

التقسيم القديم، وقيام تأسيس جديد أساسه الهوية العرقية، والدينية، لنصبح أمام إمارات الطوائف المتحاربة فيما بينها، والعاجزة عن تهديد أمن الكيان الصهيوني، والمجبرة على التطبيع معه⁽¹⁾.

إننا اليوم، بحاجة إلى قراءة واقعية وعميقة للمخطط الجيوإستراتيجي الجديد، كما أننا مطالبون بمعالجة قضايا الحرية، والعدالة، وكرامة المواطنين من داخل الفضاءات الوطنية، من خلال آليات سياسية سلمية، لنقطع الطريق على أصحاب المشاريع الأجنبية التي تريد شراً بالبلاد والعباد.

(1) المصدر السابق نفسه.

الملف النووي الإفرانف فف إطار الإستراتلجفة الأمرفةكة

ونقصاء بفلك المواءمة بفن الولافاء المأفءة الأمرفةكة، والأفمهورفة الإفرانفة، حول البرنامج النووي الإفرانف، وهف مواءمة باأأ فأمل أأطار العمل العسكري المأوقع فف أفف لأظة ضد إفران.

وأذا ما أم ذلك فإنه سفكون له أءاعفاء كارأفة لفس على طرفف النزاع فأاسب، وإنما على منطقة الشرق الأوسط بمأملها، والأأمال الأحسن معقوء على فأاح الأبلوماسفة بفن الطرففن⁽¹⁾.

ومع ذلك فإننا نعتقد بأن إفران سأظل مأمسكة بمأفها فف فأاصفب الفورانفوم، مع فأكفءها الأائم والمأسأر على أن برنامجها النووي فأصر فأقط على الأغراض السلمفة، وهو فأأاه سففأزز إذا ما فأصلأ إفران على ضمماناء أمففة، وأوافز اقأصاءفة، وأأنولوففة، وهذا أمر مأكد فف وأوء روسيا، وأصوصاً عند انأفاء الشعور الإفرانف بأن الولافاء المأفءة الأمرفةكة سأسأف فأفر النظام.

لذلك فإننا نرى بأنه فأوجب على أول المنطقة فأفماً فأعاضء، بشأن المأشاركة فف العملية الأبلوماسفة، والقفام بأور مأابه لأور المأموعة السأاسفة الفف فأبنف معالأة الأزمة النووفة الكورة الشمالية.

(1) على الرغم مما ففءو ظاهرافاً أن أزمة الملف النووي الإفرانف، هف مواءمة مباءرة بفن إفران من فأفة، والولافاء المأفءة الأمرفةكة والغرب بأورة عامة من فأفة أخرى، فإن أءاعفاء هأه الأزمة، وأاصة إذا ما وصلأ إلى مرألة المواءمة الساأنة، فأأماً سوف فأكون مءمرة بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط بالكامل، وقد فأأءاه إلى أكبر من ذلك، للمزفء حول الموضوع، السفء أمفن شلفف، سابق الإشارة، ص 31 وما بعءها.

ومع ذلك، ومن خلال التعاطي الأمريكي المزدوج مع القضية الإيرانية، وقضية كوريا الشمالية، فنجزم بأن حلولاً دبلوماسية، حقيقية حاسمة، ودائمة لا نراها تلوح في الأفق في المستقبل القريب، وستظل المنطقة تحتفظ بالصراعات التي تزايد تعقيداتها بشكل مستمر ومتسارع.

أبعاد وتداعيات الأزمة النووية الإيرانية

أشرنا فيما سبق إلى المواجهة الأمريكية الإيرانية، كأحد القضايا، والمعضلات التي تؤرق منطقة الشرق الأوسط، على ألا يفهم من ذلك أن أزمة الملف النووي الإيراني، تقتصر على هذه المواجهة، أو أن الأزمة النووية الإيرانية حدها طرفي النزاع، وهما الولايات المتحدة الأمريكية من جهة، وإيران من جهة أخرى.

حيث إن للأزمة النووية الإيرانية، من رؤية إستراتيجية، تداعيات كبيرة، وسوف تكون إذا ما وصل الأمر إلى المواجهة الساخنة، مدمرة لمنطقة الشرق الأوسط بمجملها، وستكون كارثية لكافة دول المنطقة.

ومن هنا، نستغرب (بل ونستنكر) ضعف الاهتمام العربي بالملف النووي الإيراني، رغم خطورته، والتداعيات المحتملة له⁽¹⁾.

أما بخصوص العناية الفائقة التي توليها السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية للملف النووي الإيراني، فلا نشك في أن الأمر يرجع إلى جملة من الأسباب، أهمها:

السبب الأول: يكمن في أن الولايات المتحدة تتصور أن امتلاك إيران للسلاح النووي، وبالتالي الردع النووي، سوف يجعلها تشعر أنها بمنأى من الخطر من أي انتقام عسكري تقليدي، بل يمكن أن تعود إيران إلى ممارسة السياسات العدوانية،

(1) من المفارقات الغربية في السياسة الدولية اليوم، أن نرى مجلس التعاون الخليجي يعقد العديد من الاجتماعات لدراسة ما تشهده المنطقة العربية من ثورات، ومتغيرات، ويكرس جهوده لهذا الغرض، نراه يفض الطرف عن الملف النووي الإيراني، ولا يولييه ولو جزءاً يسيراً من اهتماماته، في حين أن خطر السلاح النووي الإيراني، وخطر وجود أسلحة الدمار الشامل في المنطقة عموماً، هو من أكبر التهديدات للأمن القومي لدول الخليج.

وتقوم بتحريك سياستها الخارجية في إطار مقاومة ورفض الوضع الراهن، تمامًا مثل السياسة التي كانت تتبعها في أوائل العقد الأخير من القرن الماضي، ولا شك أن تلك السياسة تتعارض مع المصلحة الأمريكية الانفرادية.

السبب الثاني: يتمثل في أن التطور النووي الإيراني، سيؤدي إلى انتشار الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط بصورة خاصة، وفي العالم بشكل عام.

أضف إلى ذلك أن امتلاك إيران للترسانة النووية سيدفع، (بل وسيشجع) دولاً أخرى في المنطقة، كالمملكة العربية السعودية مثلاً نحو امتلاك السلاح النووي، لردع أي هجوم إيراني محتمل⁽¹⁾.

السبب الثالث: تنظر الولايات المتحدة الأمريكية بتخوف إلى الأوراق التي تمتلكها إيران، حيث إن إيران بامتلاكها للسلاح النووي ستلعب دوراً مهماً، ومتميزاً في العراق، وهو الأمر الذي يهدد السياسة الأمريكية في العراق، إذ يمكن لإيران إخفاق جهود الولايات المتحدة الأمريكية في العراق، كما يمكنها تأييد هذه الجهود، وخاصة إذا ما كانت تهدف إلى بناء عراق ديمقراطي ومستقر.

أيضاً، فإن من الأوراق التي تمتلكها إيران، يبرز الاتحاد الروسي، والعملاق الصيني، حيث إن الأخيرين سيقفان في وجه أي قرار من مجلس الأمن يمكن أن يوجه إلى إدانتها بشأن برنامجها النووي، إذ إن الصين في أمس الحاجة إلى البترول الإيراني، ومعلوم أن روسيا تكسب مليارات الدولارات من خلال تعاونها النووي مع إيران.

لكل ما تقدم، فالاستنتاج المنطقي، يوحى بالتشابك في المصالح المتجاذبة، والمتنافرة بين دول منطقة الشرق الأوسط، والدول التي لها مصالح حيوية في المنطقة،

(1) عبدالسلام جمعة زاقود، السلاح النووي في ضوء قواعد القانون الدولي العام، أطروحة دكتوراه تحت الإعداد، بكلية الحقوق، جامعة عين شمس، 2012، ص 7.

ونعءقء بأنف لا ففارف أمام إفران سوف فمسكفا بفرفاففها النووي؁ وأن لا ففارف للولائف
المتحدة الأمريكية؁ إلا سلوك الطرفق الءبلوماسف؁ فإفءاففا فف العراق لفس بففعفء.

كما أنف على الءول العربفة الاءتمام أكفر بالملف النووي الإفرانسف؁ والإسهام
بشكل مباشر فف حل الأزمة النووفة الإفرانفة وءف؁ آفءة فف الاعءبار الءءاعفاف
الخطفرة لطفه الأزمة.

وعلى كل الءول المناطففة العمل على إءلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة
الءمار الشامل؁ وهو ما نراه غاية فف الصعوبة فف المستقبل القرفب.

دمقرطة الأنظمة السياسية العربية

تاريخيًا وإلى حد بعيد أهملت الولايات المتحدة الأمريكية أمر الديمقراطية في العالم العربي، وفي منطقة الشرق الأوسط، بل إن الولايات المتحدة الأمريكية قد دعمت في فترات سابقة أنظمة ديكتاتورية في المنطقة، مراعاة لاعتبارات إستراتيجية، ومحافظة على مصالحها، وبجنا عن النصر في الحرب الباردة ضد الاتحاد السوفياتي السابق.

كل ذلك، مع عدم إغفال أن الولايات المتحدة قد بشرت، وأبدعت في ابتكار حق الشعوب في تقرير مصيرها، وخاضت حريين عالميتين ضد الأنظمة الفاشية، والنازية المعادية للديمقراطية، ولكن نؤكد بأن ذلك كان بعيدًا عن العالم العربي، ومنطقة الشرق الأوسط.

أما بعد تسونامي الحادي عشر من سبتمبر⁽¹⁾، وما تعرض له الأمن القومي الأمريكي من ضربات غير مسبوقة، أصبحت الديمقراطية وبشكل خاص في العالم العربي، والشرق الأوسط تحتل مكانة واضحة في السياسة الخارجية الأمريكية، بل واكتسبت بعدًا إستراتيجيًا، وتركيزًا جديدًا، وخاصة حينما انتهى التفكير الأمريكي إلى أن الضربات التي تعرض لها الأمن القومي الأمريكي جاءت من دول، ومجتمعات غابت عنها الديمقراطية، بل وافترقت إلى حقها في اختيار من يحكمها، واستخلص

(1) لقد شكلت أحداث الحادي عشر من سبتمبر سنة ألفين وواحد، وهي حادثة تفجير برج التجارة العالمية، ومقر وزارة الدفاع الأمريكية (البيتاغون)، حدثًا بارزًا في محيط العلاقات الدولية، تغيرت على ضوئه العديد من المفاهيم، وأعيد بعده تنظيم العلاقات الدولية بين كثير من الدول، وكان هذا الحدث بمثابة نقطة فاصلة في تاريخ العلاقات الدولية، فهو يحق يعد زلزالاً في هذا المجال.

الفكر الأمريكى أنه من الضرورى لمحاربة السلوك الإرهابى، فىجب بناء ديمقراطيات متمدينة، تتجنب العنف فى مجتمعاتها، ولا تصدره للمجتمعات الخارجىة.

ومن هنا صارت الدعوة إلى الديمقراطية فى البلدان العربىة أمرًا ملحقًا، وأدرجت ضمن محاور السىاسة الخارجىة للولايات المتحدة، وأحد العناصر الإستراتيجية للأمن القومى الأمريكى، ولم تعد مسألة الديمقراطية شأنًا داخليًا بحثًا، وإنما أصبحت وطيدة الصلة بالأمن القومى الأمريكى.

والملاحظ أن المتبع للدعاوى والضغوط الأمريكىة من أجل الديمقراطية فى العالم العربى، لابد وأن يدرك، ويلاحظ توافقها مع نمو حراك سياسى لم تشهد المجتمعات العربىة من قبل.

كما يلاحظ أن هذا الحراك السياسى الداخلى نحو الإصلاح فى المجتمعات العربىة، لم يقتصر على دول الشرق العربى، بل تعداها إلى جل دول المنطقة، وكذلك دول المغرب العربى.

إن التزامن بين المبادرات الأمريكىة، وهذا الحراك السياسى الواسع فى المجتمعات العربىة، وموافقة الأنظمة العربىة على إجراء الإصلاحات، وإشراك أكبر عدد ممكن فى العملية السىاسىة.

كل ذلك بثير شكوكًا جمّة، ويطرح تساؤلًا إستراتيجيًا مفاده: ما هو دور العامل الخارجى فى قضايا الإصلاح، والديمقراطىة فى العالم العربى؟ وهل كان عاملاً مشجعًا للحركات والقوى المدنىة فى مطالبها، وضغوطها من أجل الإصلاح؟

ثم فى ظل وعود الأنظمة العربىة بالإصلاح، والعمل على إقامة الديمقراطية، تتبنى الولايات المتحدة الأمريكىة موقفًا مغايرًا تمثل فى ضرورة إقالة الأنظمة السىاسىة العربىة القائمة، وإحلال أنظمة بديلة، تكون أكثر إصلاحًا، وديمقراطىة، وبأنى الشق

الءانى من التساؤل: هل سءظل الولاىاء المءءءة الأمريكية ءعءبر أن نشر الءىمقراطىة فى المءءمعااء العربىة من أولوىاء سىاسءها الخارجىة؟

والإجابة هنا سءكون نعم إذا ما عارضء الأنظمة العربىة البءىلة مصالء الولاىاء المءءءة الأمريكية، أما إذا قامء هءه الأنظمة بالعمل على ءءقىق سىاسة ورغباء الولاىاء المءءءة الأمريكية، فإن الأولوىة القادمة سءكون أكثر فءكاً بالشرق الأوسط والعالم العربى، وهو كىفىة ءقسىم الءول العربىة المقسمة أصلاً، وبطرىقة ءرحب بها الأنظمة العربىة البءىلة، أو القائمة على مخاواف ءغىىرها، كما هو الحال بالنسبة للسوءان، ءىء رضىء الءكومة السوءانىة بءقسىم السوءان ءفاظاً على بقاءها فى السلطة.

وعلىه، فإننا نرءع الاحءمال الءانى، وهو اعءماء ءقسىم الءول العربىة كأولوىة للسىاسة الخارجىة الأمريكية، فى ءال بقاء الولاىاء المءءءة الأمريكية بهذه القوة وهذا النفوذ، وهو ما نءوقع عكسه، وهو ءلاشى إمبراءورىة الولاىاء المءءءة الأمريكية.

هل تعيد قضايا الشرق الأوسط الحرب الباردة؟

إن المتابع لإيقاع التفاعلات الدولية، والناظر بعين البصيرة لما يجري على المشهد الدولي اليوم، فإنه حتماً سيرى تنازعا واضحا حول بعض القضايا بين كل من روسيا، والولايات المتحدة الأمريكية، ومن أبرز القضايا التي يشار الخلاف بينهما بشأنها، هو الملف النووي الإيراني، والوضع القائم في سوريا.

ورغم وجود هذا الخلاف والتنازع، إلا أن بعضاً من المراقبين والساسة، لا يزالون يبدون تحفظهم، حول ما نراه من عودة للحرب الباردة، بين موسكو وواشنطن، على غرار تلك الحرب التي شاهدها في النصف الثاني من القرن الماضي، ويستندون في تحفظهم هذا على أن روسيا ليس لها الإمكانيات التي تؤهلها للدخول في مواجهة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وأن غاية ما تطمح له موسكو هو المحافظة على مكانتها كقوة كبرى، والمشاركة كشريك فعال في السياسة الدولية.

ومع ذلك، فإننا من أولئك القائلين، أو الذين يلاحظون (على الأقل)، عودة الحرب الباردة بين موسكو وواشنطن، حول العديد من القضايا الإقليمية، والدولية، وبشكل خاص حول القضايا التي لها تأثير على الأمن القومي الروسي، والمصالح الحيوية الروسية، وبشكل أخص قضايا الشرق الأوسط، وعلى رأسها قضية الملف النووي الإيراني، وما تشهده سوريا من أحداث، واضطرابات⁽¹⁾.

(1) لم يعد خافياً على أحد التنازع الذي بدأ جلياً بين الولايات المتحدة الأمريكية من جهة، وروسيا من جهة أخرى، خاصة فيما يتعلق بمصالح الدولتين في سوريا، وعلاقتها بنظام بشار الأسد، ففي الوقت الذي تضاعف فيه الولايات المتحدة الأمريكية عقوباتها على النظام السوري، ودعواتها المتكررة بشأن تنحي بشار الأسد، ومحاولات استنزاع قرار أممي بالخصوص، تستخدم روسيا وبصورة متكررة أيضاً حق النقض الدولي، وتستمر في إصرارها على الوقوف في وجه الولايات المتحدة الأمريكية بشأن الأزمة السورية.

ونستطيع في هذا الصدد أن ندلل بما صرح به وزير الدفاع الروسي، إيفانوف أمام البرلمان الروسي في السابع من فبراير 2007، حيث ذكر في التصريح المشار إليه، أن من بين سياسات روسيا في الحقبة القادمة، هو تطوير ترسانتها النووية، قائلاً: (إن موسكو لن تسمح لأحد بالتدخل في هذا الشأن، وإنها ستستخدم السلاح النووي إذا تعرضت للعدوان، وإن المؤسسة العسكرية ستواصل تعزيز قدراتها على كل المستويات،)(¹).

واعتبر إيفانوف، أن روسيا ارتكبت أخطاء بالغة الجسامة خلال مرحلة الفوضى، التي أعقبت انهيار الدولة العظمى، ومن هذه الأخطاء تخلي روسيا عن استخدام الصواريخ ذات المستوى المتوسط، معتبراً ذلك أمراً مؤسفاً، أثبتت التطورات أنه كان خطأ.

ومن جانب آخر، فإن ذلك الخطاب الذي ألقاه الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، أمام مؤتمر (السياسة الأمنية)، المنعقد في ميونيخ في العاشر من فبراير 2007، كان أكثر تحديداً لرؤية موسكو للقضايا الأمنية، والسياسية، وطبيعة النظام الدولي، وخاصة نظام القطبية الأحادية، إذ نبه بوتين إلى أن روسيا كثيراً ما تتلقى الدروس حول الديمقراطية، ولكن لسبب ما، فإن هؤلاء الذين يعلموننا لا يريدون أنفسهم أن يتعلموا.

ويخلص الرئيس بوتين إلى أن النظام الأحادي القطبية، ليس فقط غير مقبول، ولكنه أيضاً بات مستحيلاً في عالم اليوم، فهو أنموذج خاطئ، لأنه يفتقد في أساسه للأسس الأخلاقية للمدنية الحديثة.

وإننا نشهد ازدياداً أعظم، وأعظم للمبادئ الرئيسة للقانون الدولي، فدولة واحدة، هي أولاً وأخيراً الولايات المتحدة الأمريكية، قد تجاوزت حدودها القومية

(1) نقلاً عن: السيد أمين شلبي، سابق الإشارة، ص 202.

بكل طريقة، وهذا واضح في السياسة الاقتصادية، والسياسية، والثقافية والتعليمية، التي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية على منظومة الأمم المتحدة.

وعن قضية السباق الدولي نحو التسلح، فيشير الرئيس بوتين، إلى أنه سيكون لها نتائج لا يمكن التنبؤ بها بالنسبة للمجتمع الدولي، وإن التوسع في نشر نظام الدفاع ضد الصواريخ في شرق أوروبا فلا يثير سوى إزعاجنا، وستكون الخطوة التالية (للسياسة الروسية طبعاً)، هي سباق حتمي للتسلح.

ولعل ما يؤكد صحة ما نراه، ونعتقد أنه من عودة للحرب الباردة بين الكتلتين الشرقية والغربية، ما لاحظته روبرت غينس، وزير الدفاع الأمريكي آنذاك، الذي كان متواجداً في مؤتمر ميونيخ، حيث إنه وجد لغة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين واضحة، بشأن الدخول في حرب باردة جديدة، فعلق قائلاً: (يكفيينا حرب باردة واحدة)، ثم أشار إلى أن روسيا تعمل ضد الاستقرار الدولي، مثل صادرات السلاح، واستخدامها لمصادر الطاقة للقسر السياسي.

وقد لقيت هذه الأقوال من طرف وزير الدفاع الأمريكي، استياء إيفانوف وزير الدفاع الروسي، حيث رد عليها بقوله: (إننا لسنا مهتمين بفرض رأينا على أحد، وحكومتنا لن تؤيد أعمالاً دولية تتخذ بدون التشاور مع روسيا، أو التي تتخذ بدون موافقتها، وبالتأكيد فإن شيئاً لن يفرض على روسيا).

وبالبناء على ما سبق، وإضافة إليه، اللهجة الحوارية الشديدة، والتصريحات المتضاربة حول القضيتين الأكثر ظهوراً في الإعلام والسياسة في منطقة الشرق الأوسط، وهما إيران وبرنامجهما النووي، وسعي الولايات المتحدة الأمريكية لفرض العقوبات عليها، وكذلك تعارض مصالح الولايات المتحدة الأمريكية، مع المصالح الروسية فيما يتعلق بوضع سوريا، وتلويح روسيا باستخدام حق النقض الدولي، بصورة صريحة وجريئة ضد رغبات، ومصالح الولايات المتحدة الأمريكية.

كل ذلك؁ فوضء وبما لا فءع مءالاً للشك بأن روسفا ءاءة فف اسءعاءة ءورها فف منطقة إستراتلجفة؁ مثل الشرق الأوسط؁ وهف على أءم الاسءعءاء؁ بل وبءأء فعلاً فف صءام ومواءة مع الولافاء المءءة الأمريكية؁ ونحن الفوم؁ وفف السواء القاءمة؁ نعفش عوءة (الءرب الباردة بفن موسكو وواشنطن).



حلف شمال الأطلسى فى الألفية الثالثة⁽¹⁾

من خلال القمة التى عقدها حلف شمال الأطلسى الناتو، فى جمهورية لاتفيا، وتحديدًا فى عاصمتها ريجا، فى التاسع والعشرين من نوفمبر، سنة ألفين وست، وكانت بشأن فحص ومناقشة مهمة الحلف، وقواته فى أفغانستان، وما يتعلق بهذا الأمر من جميع جوانبه.

وبمناسبة ختام هذه القمة، صدرت وثيقة تحدد إستراتيجية حلف شمال الأطلسى، فى الخمسة عشر سنة التالية لهذه القمة، وقد حملت هذه الوثيقة عنوان (دليل سياسى شامل).

إن هذه الوثيقة، تقرر أن المفهوم الإستراتيجى للحلف، الذى صدر سنة 1999، خلال قمة واشنطن، وقد وصفت البيئة الأمنية المتطورة، بأنها لا تزال صالحة، ولكن

(1) بدأ تشكّل الأحلاف، والتكتلات العسكرية العدوانية التى توحد قوى الدول الإمبريالية على أساس إقليمي، فى عام 1947، وظهرت إلى الوجود منظمة الدول الأمريكية كسلاح فى يد الإمبريالية الأمريكية لقمع الصراع. من أجل التحرر الوطنى فى أمريكا اللاتينية، ثم أبرم فى شهر مارس من عام 1948 اتفاق تشكيل حلف غربى ضم كلا من: إنجلترا، وفرنسا، وبلجيكا، وهولندا، ولوكسمبورغ، ولم تأخذ الولايات المتحدة الأمريكية هذا الحلف فورًا تحت جناحها، ولكنها شرعت فى ضم الدول الرأسمالية إلى حلف أكبر، وقد ظهر هذا الحلف الكبير إلى الوجود فى أبريل 1949، وهو ما عُرف بحلف شمال الأطلسى، أو الناتو، حيث انضم لعضويته كل من: الولايات المتحدة الأمريكية، وإنجلترا، وفرنسا، وإيطاليا، وبلجيكا، وهولندا، والبرتغال، والدانمارك، والنرويج، وأيسلندا، ولوكسمبورغ، وكندا، وفيما بعد انضم له كل من: تركيا، واليونان 1952، وألمانيا الغربية 1954، ولقد كان تشكيل حلف شمال الأطلسى، بمنزلة حجر الأساس لنظام الأحلاف العسكرية الإمبريالية، بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وبعد ذلك توسع نظام تشكيل الأحلاف السياسية، والعسكرية، وامتد إلى مناطق أخرى فى أوروبا، وآسيا، وإفريقيا، وأمريكا اللاتينية، ... توفيق المدينى، سابق الإشارة، ص 46.

هذه البيئة مستمرة فى التغير، وهى بيئة معقدة، وستظل كذلك بسبب عاملى: السلوك الإرهابى، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، وهما التهديد المباشر لحلف شمال الأطلسى خلال السنوات القادمة.

وبعيداً عن الإسهاب، فإننا نشير بإيجاز إلى أهم إستراتيجيات حلف شمال الأطلسى، كما ذكرتها الوثيقة المشار إليها، والتى من بينها:

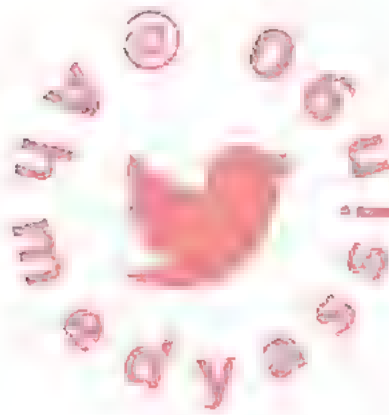
- دعم قدرته على مواجهة التحديات.
 - أن يكون قادراً على الاستجابة بسرعة إلى الظروف والمستجدات.
 - مواجهة الأخطار المتمثلة فى السلوك الإرهابى، الفردى، والمجموعاتى، والدولى، وكذلك انتشار أسلحة الدمار الشامل.
 - القدرة على إدارة، وتأييد عمليات مشتركة، ومتعددة بعيداً عن أرضه.
 - القدرة على الحماية من السلوك الإرهابى.
 - القدرة على حماية نظم المعلومات، مع الأخذ فى الاعتبار التهديدات التى تفرضها أسلحة الدمار الشامل، وبالأخص الأسلحة النووية.
 - ولعل حروبه التى خاضها بعد تاريخ مؤتمره المشار إليه بشأن وضع إستراتيجيته، يؤكد كل هذه الخطوات التى وضعها كإستراتيجيات له.
 - ويمكن القول بأنه من خلال حربه على ليبيا مثلاً، تبين أنه يعانى كثيراً، حيث
- الآتى:

- عدم صدق توقعات قاده بأن ينهى الحلف المهمة خلال أسابيع، وبالتالى الخطأ الإستراتيجى واضح.
- ظهور الخلافات بين قاده، وبين الدول الأعضاء فيما بينهم.

- لا يمكن لحلف شمال الأطلسي تحقيق أي شيء بدون تدخل الولايات المتحدة الأمريكية.

- أظهرت حربه على ليبيا المعاناة المالية التي يعاني منها حلف شمال الأطلسي.

ولذلك فإننا نزعـم بخسارته المادية، والمعنوية الكبيرة، حيث استمرت عملياته لأكثر من ستة أشهر للإطاحة بنظام دولة من العالم الثالث من دول الهامش، يفتقر للتقنية المتطورة، والتكنولوجيا، وعدم امتلاك ترسانة عسكرية قوية، فضلاً عن افتقاره للدعم اللوجستي، والحس الاستخباراتي.



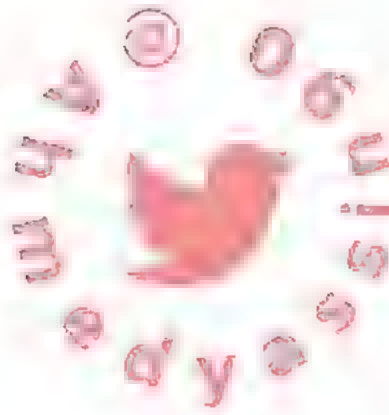
لتصوير
أحمد ياسين
لوينر

@Ahmedyassin90

الفصل الثالث

تلاشي إمبراطورية

الولايات المتحدة الأمريكية



لتصوير
أحمد ياسين
لوينر

@Ahmedyassin90

الفصل الثالث /

قلاشي إمبراطورية الولايات المتحدة الأمريكية

غني عن البيان أن الولايات المتحدة الأمريكية، قد تبوأَت بعد انتصارها في الحرب الباردة على الاتحاد السوفياتي السابق، مكانة عالمية جعلت منها إمبراطورية العالم، وامتازت بفوقيتها الأحادية، وتفوقها عسكرياً، واقتصادياً، وتكنولوجياً، ...

واستمرت الولايات المتحدة الأمريكية، بقوتها، ونفوذها منقطع النظير، خلال عقدين من الزمن، وتحكمت طيلة هذه الفترة الزمنية بمجريات السياسة الدولية، واستطاعت أن تحقق مصالح وقتية، وآنية كبيرة.

ولم يكن ذلك مستغرباً، حيث أشرنا فيما سبق إلى أن العديد من المحللين بعد نهاية الحرب الباردة، أي في مطلع التسعينات، توقع هذه الوضعية للعالم، وراهن على أن تستمر الولايات المتحدة الأمريكية كقوة انفرادية، هي الأولى، والوحيدة في العالم عقوداً من الزمن.

ولا يمكن بحال من الأحوال إنكار أن الولايات المتحدة الأمريكية، قد باعدت المسافة، ووسّعت الهوة بينها، وبين أكثر القوى الدولية ملاحقة لها، ولكن في اعتقادنا، أنه بفعل سوء الإدارة الأمريكية، ومتغيرات دولية أخرى، فإننا نؤمن بتلاشي إمبراطورية الولايات المتحدة الأمريكية في العقود القادمة، وعلى يقين بأن فكرتنا هذه ستلقى اعتراضاً من الكثيرين، ولكن ذلك لن يؤخرنا عن تقديم رؤيتنا، وتصورنا، للحقبة، أو الحلقة القادمة من المشهد الدولي، طالما أننا نستند إلى العديد من المعطيات أهمها:

◀ إسرائيل عالة إستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية:

يذهب بعض المحللين، والمراقبين إلى القول بأن إسرائيل حليف إستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية، وأن مصالح كل من الدولتين، مرتبط بمصالح الدولة الأخرى، وأن كلا الدولتين شركاء في القضايا الإقليمية، والعالمية.

وإن كان في ذلك القول جانب من الصحة، إلا أننا نرى بأن إسرائيل ليست حليفاً إستراتيجياً للولايات المتحدة الأمريكية، بل هي عالة، أو عقبة إستراتيجية تعتور طريق العديد من المصالح الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية⁽¹⁾.

ففي الدراسة التي أجراها كل من: الأستاذ جون مارشيمر، والأستاذ ستيفن وولت⁽²⁾، وهما أستاذان للعلوم السياسية بجامعة شيكاغو-هارفارد، حيث اعتبر هذان الباحثان أن المدة الماضية، وخاصة منذ حرب 1967، شكلت العلاقة مع إسرائيل مركز السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، وأدى تأييد الولايات المتحدة الأمريكية لإسرائيل، إلى إشعال الرأي العام العربي، والإسلامي، وعرض ذلك التأييد للخطر، ليس فقط الأمن القومي الأمريكي، بل بقية العالم أيضاً.

وتساءل الباحثان آنذاك: ما هو السبب الذي جعل الولايات المتحدة الأمريكية، تعرض أمنها، وأمن الكثير من حلفائها للخطر، من أجل تقدم مصالح دولة أخرى (إسرائيل)؟

(1) هناك الكثير من الأسئلة التي نادراً ما يتم طرحها في واشنطن، فلسنواتٍ خلت ومساءلة الدعم الأمريكي لإسرائيل تعتبر مسألة بدئية لا جدال فيها، وأنها تحقق الأمن القومي، والإستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية، على الرغم من التكاليف الباهظة التي تتكبدها الحكومة الأمريكية جراء ذلك.

(2) السيد أمين شليبي، سابق الإشارة، ص 50 وما بعدها.

ويجيب الباحثان في الدراسة المشار إليها، أن الرابطة بين البلدين، الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، قد تكون مؤسسة على مصالح إستراتيجية مشتركة، أو ضرورات أخلاقية ملزمة⁽¹⁾، ولكن كلا الافتراضين لا يفسران المستوى الفائق للتأييد، المادي، والمعنوي، والدبلوماسي، الذي تقدمه الولايات المتحدة لإسرائيل.

وعلى الرغم من إقرارهما بتأثر السياسة الأمريكية بجماعات الضغط الأخرى، غير أن آيا من هذه الجماعات، بخلاف اللوبي الصهيوني، الذي تمكن من تحويل السياسة الأمريكية، بعيداً عما تفترضه المصالح القومية الأمريكية، وتمكن أيضاً من إقناع الأمريكيين أن مصالح الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل تتوافقان بشكل جوهري.

وتشير هذه الدراسة إلى أن الدعم المادي الذي تقدمه الولايات المتحدة الأمريكية لإسرائيل يفوق التوقعات، ويرون بأن هذا الدعم قد يكون مفهوماً (ومقبولاً)، إذا ما كانت إسرائيل تمثل رصيذاً إستراتيجياً حيوياً للولايات المتحدة الأمريكية، أو أن هناك ضرورة أخلاقية ملزمة للدعم الأمريكي.

(1) ثمة رأي قوي وسائد في المجتمع الأمريكي، يقول إن الدوافع الحقيقية وراء الالتزام الأمريكي تجاه إسرائيل هي دوافع معنوية وأخلاقية، أكثر منها مصلحة وإستراتيجية، وهي استجابة من جانب المجتمع الأمريكي، والغربي عموماً لأهوال الهولوكست، ولجمل تاريخ المعاداة السامية في الغرب، وإخفاق الولايات المتحدة الأمريكية في مساعدة اليهود الألمان، والأوروبيون خلال الفترة السابقة لدخولها الحرب العالمية الثانية، كما أنها ناجمة عن حقيقة مفادها أن إسرائيل تتشابه مع الولايات المتحدة الأمريكية في كثير من القيم المجتمعية والاقتصادية، توفيق المديني، سابق الإشارة، ص 250.

ويستتجان أن أيًا من التفسيرات غير مقنع، فليست حليفًا إستراتيجيًا، ولا يوجد ضرورة أخلاقية تلزم الولايات المتحدة بدعم إسرائيل بهذه الصورة⁽¹⁾.

ومن جانبنا فإننا نضيف بأن إسرائيل تمثل عبئًا إستراتيجيًا في حرب الولايات المتحدة على السلوك الإرهابي، فلا يمكن للولايات المتحدة الأمريكية أن تجبر إيران، أو الهند، أو الباكستان، على التخلي عن الأسلحة النووية، أو تقوم بحرب أفغانستان، أو تنظيم القاعدة، ولا يتم ذلك في مواجهة إسرائيل، الدولة الأكثر إرهابًا في نظر العديد من الدول، وهو أمر يجعل محاربة الولايات المتحدة للسلوك الإرهابي أكثر صعوبة مما لو لم تكن إسرائيل في طريقها.

ويضيف الباحثان في دراستهما أن هذه الاعتبارات التي لا تجعل إسرائيل ذات قيمة إستراتيجية حيوية.

أضف إلى ذلك أن إسرائيل لا تتصرف دائمًا كحليف إستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية، إذ دائمًا ما يتجاهل السياسة، والرسميون الإسرائيليون الطلبات

(1) لقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية بمد إسرائيل، والإغداق عليها بالثروات والمنح منذ بداية اعترافها بها لحظة الإعلان عن قيامها، ثم عززت هذا الالتزام منذ 1967، حيث أمدتها بكميات هائلة من المساعدات العسكرية والاقتصادية، بما يضمن الحفاظ على تفوق إسرائيل على جيرانها، موضحة أن أي دعم أمريكي لجهود السلام العربي الإسرائيلي، ينبغي أن يعتمد على خيارات تضمن أمن إسرائيل، كما أن إعلانها مؤخرًا عن اعتزامها بحث الردع الإقليمي الممتد يعبر عن التزام أمريكي من شأنه حماية إسرائيل، من أي تهديد نووي إيراني.

حول هذا الموضوع: أنتوني كوردسمان الخبير الإستراتيجي في مركز الدراسات السياسية والدولية بواشنطن، هل تحولت إسرائيل إلى عبء إستراتيجي على أمريكا؟ ترجمة ريم الرفاعي 27/ 2010 يوم الثلاثاء، صحيفة الثورة على الرابط:

الأمريكية، وتراجع إسرائيل عن عودها للإدارة الأمريكية، بما في ذلك الكف عن بناء المستوطنات، والكف عن اغتيال القادة الفلسطينيين.

فضلاً عن ذلك، ووفق هذه الدراسة، فقد كشفت بعض وكالات الأنباء الأمريكية، أن إسرائيل تدير أكثر عمليات التجسس ضد الولايات المتحدة، كما إن إسرائيل تقدم تكنولوجيا عسكرية لمنافسين محتملين كالصين مثلاً.

ويوضح الباحثان الصورة التي دائماً تُقدم بها إسرائيل نفسها للرأي العام الأمريكي، وللعالم بشكل عام، وذلك باعتبارها الطرف الضعيف، وهو على عكس حقيقتها، إذ من ذا الذي يصدق بأن إسرائيل هي الطرف الأضعف في المنطقة، وهي التي تمتلك أقوى قوة في منطقة الشرق الأوسط؟!!!

ويخلص الباحثان في دراستهما التي أظهرت نتائج غابت عن الكثيرين إلى القول، إنه ورغم قتامة الوضع، إلا أن هناك بصيص من الأمل، وهو أنه من الممكن أن تحتفظ القوى الكبرى بسياسات خاطئة لبعض الوقت، ولكن لا يمكن أن يكون ذلك بصورة دائمة، مما سيظهر معه الحدود الإستراتيجية، والالتزام الأخلاقي للتأييد الأحادي الجانب، والنتيجة الحتمية هي تحرك الولايات المتحدة الأمريكية نحو موقف أكثر تماسكاً مع مصالحها القومية، في مواجهة إسرائيل⁽¹⁾.

وبالتالي سيثبت التاريخ، رؤيتنا الإستراتيجية، بأن إسرائيل عالة إستراتيجية على الولايات المتحدة الأمريكية، وليست حليفاً إستراتيجياً، وأن سقوط وتلاشي الإمبراطورية الأمريكية بات وشيكاً.

(1) السيد أمين شلي، سابق الإشارة، ص 54-55.

◀ الصعود الصينى انكسار لإمبراطورية الولايات المتحدة الأمريكية:

فى خضم ما نشاهده من صعود سريع للعملاق الصينى، يتساءل المراقبون، والساسة، والمحللون، وخاصة الأمريكيون منهم، حول مدى خطورة الصعود الصينى على الولايات المتحدة الأمريكية، وهل إن بروز الصين فى بدايات الألفية الثالثة كقوة عظمى، من شأنه التأثير على الولايات المتحدة الأمريكية، وهل ستمارس الصين الحرب الباردة فى مواجهة أمريكا، على غرار الدور الذى لعبه الاتحاد السوفياتى سابقاً، أم أن الصين ستكتفى بمكانة العملاق الاقتصادى كما هو شأن اليابان؟؟؟ (تساؤلات عديدة فرضها صعود، ونمو الصين، وظهورها بصورة أوضح على خشبة المسرح الدولى).

ونتيجة لذلك، التفت الفكر الأمريكى لدراسة المعضلة الصينية، أو الصعود

الصينى، وظهر لنا مدرستان، لبيان كيفية التعامل مع هذه المعضلة:

المدرسة الأولى: الحذر من الصين:

دعا أنصار هذه المدرسة إلى ضرورة الحذر من الصين، والعمل على احتوائها بناء على التنبؤ بصعودها كقوة محاربة، مما سيؤدي حتماً إلى عدم الاستقرار فى آسيا، وبشكل يتعدى المصالح الحيوية القومية الأمريكية.

وتوقع هؤلاء أن الصين القوية، ستسعى إلى تحقيق قائمة طويلة من الطموحات الإقليمية، الأمر الذى يلزم أن تواجهه الولايات المتحدة الأمريكية بحسم سريع، ويتأتى ذلك بدعم حلفائها، وزيادة الانتشار لقواتها فى آسيا، باعتبارها المنطقة الأكثر تضرراً من السيطرة، والصعود الصينيين.

ويرى أنصار هذه المدرسة، أن الصين على الصعيد العسكري، قد أحدثت تحولات مثيرة في القيادات العسكرية، التي تؤكد على التكنولوجيا المتقدمة، والحرب المتشعبة.

ومن هنا فإن أهداف الصين في الحصول على مركز بارز في آسيا والعالم، تتناقض وبشكل جلي مع الهدف الأساس للولايات المتحدة الأمريكية، حاربت الأخيرة من أجله ثلاثة حروب كبرى في النصف الأخير من القرن الماضي، ويتمثل في منع أي بلد منفرد من الوصول إلى مركز القوة المسيطرة في آسيا.

◀ المدرسة الثانية: الارتباط والتعاون مع الصين:

يتبنى أنصار هذه المدرسة، الدعوة إلى الارتباط والتعاون مع الصين، ومواصلة الانفتاح عليها، وينظرون إلى أن الصين وإن كانت تنمو بشكل قوي، إلا أن نياتها في حل سيولة، بحيث إن استباق افتراض علاقة خصومة وعداء مع الصين سيحقق تنبؤات لم تتحقق بعد.

ويدعون إلى توسيع نطاق العلاقات الاقتصادية، والحوارات الرسمية، حول قضايا الأمن، وحقوق الإنسان، والقضايا العالمية، إذ إن من شأن ذلك أن تصرف الصين بطريقة تتفق مع المصالح الأمريكية.

ومن خلال دراستنا لكل من المدرستين، فإننا نتصور -في ظل حومان الولايات المتحدة الأمريكية حول الصين من خلال إقامة علاقات كبرى مع الهند، واليابان- بأن الصين لم تعد تنظر إلى الولايات المتحدة الأمريكية كشريك إستراتيجي، وإنما خصماً ينبغي وضع خطة إستراتيجية عالمية لمواجهة.

هذا التصور يفرض على الولايات المتحدة الأمريكية، أن تقبل بالتعددية، وتتعاون مع قوى العالم المختلفة، في عالم سيري قريباً تعدد الأقطاب المسيطرة، وحتماً لن يظل يروح تحت الغطسة الأمريكية.

◀ البيقظة الروسية:

لم يَخْتَفِ في يوم من الأيام دور روسيا على المسرح الدولي، ولسنا من أولئك الذين يقولون بأن روسيا قد تلاشى دورها كقوة فاعلة وقادرة على قيادة العالم، بعد خسارتها في المواجهة (أو الحرب)، الباردة ضد الولايات الأمريكية، ولعل ما يدعم رأينا ببقاء روسيا في موقعها المتقدم، ما تمارسه خلال مطلع هذا القرن⁽¹⁾، ولعل من أبرز ملامح الدور الروسي، ما يلي:

أولاً: اعتمادها قوتين لها ثقلهما لتنفيذ السياسات الروسية في المنطقة، وهما إيران، وسوريا، وذلك عبر ضمان دعمهما الثابت: سياسياً وعسكرياً، في إطار متوازن، لا سيما في مجال التسلح، والتقانة، والاستثمارات.

ثانياً: تبني أهداف السياسات العربية في قضية التحرير في العراق، والسودان، وتبني القضية الفلسطينية في حدود الشرعية الدولية، وبمواكبة سياسات الدول الكبرى، وبما يضمن الحد من التأثيرات الأمريكية، وحتى الأوروبية.

ثالثاً: اختراق التنظيمات الإسلامية، والعربية، كمنظمة التعاون الإسلامي، والجامعة العربية.

كما يؤدي بصورة طبيعية إلى إبعاد بقية الأطراف الدولية الكبرى عن دوائر السيطرة والنفوذ في الوطن العربي.

وهذا مما يؤدي أيضاً إلى دعم وتطوير القوى المتحالفة إستراتيجياً مع روسيا، وفي طليعتها إيران، وسوريا، وكذلك التنظيمات التابعة، من مثل حماس، وحزب الله، والجهاد الإسلامي.

(1) للاطلاع على التحولات التي طرأت على السياسة الروسية خلال هذا القرن، يؤمل الاطلاع على:

رابعاً: توسيع آفاق التعاون مع أقطار عربية في مجالات التسليح، والتقانة، والاستثمارات، ومشاركة، أو منافسة أمريكا، وأوروبا، في توجيه الشرق أوسطية.

وهناك مواقف روسية، وبيانات، وتصريحات، وممارسات، تبرهن بمجموعها على الدور الجديد لصانعي القرارات في الكرملن، في إعادة تنظيم الشرق الأوسط الجديد على قاعدة المصالح الروسية⁽¹⁾.

ومن ذلك على سبيل المثال ما أعلنته موسكو يوم 28 فبراير 2008، بتصريح مدير إدارة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الخارجية الروسية سيرغي فيرشيني بقوله: (جرت في القاهرة مشاورات مع أمانة الجامعة العربية، تضمنت عملية السلام، والعلاقات الفلسطينية-الفلسطينية، والأوضاع في لبنان، والعراق، وإقليم دارفور، واتفق الجانبان على عقد جلسة مشاورات دورية. وستعقد الجلسة المقبلة في موسكو في النصف الثاني من العام الجاري).

قد يكون هذا البيان على إيجازه برهاناً واضحاً على الدور الروسي في التعامل مع كل القضايا العربية المتفجرة.

وبصورة خاصة عندما يتم وضع البيان في إطار التحركات الروسية المتكاملة والشاملة... و في إطار مسيرة الأحداث وتطوراتها في المنطقة، وبعد ذلك وفي يوم 20 مارس 2008، كان وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، يعلن في إسرائيل ما

(1) ما يميز السياسة الخارجية الروسية، هو انتهازها لسياسة التعامل المختلف، حيث إنها تقيم علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية على ضوء المعطيات القائمة والمتاحة، وتقيم العلاقات مع الصين على أساس معين، وتحاول أن تبقى الأقرب بالنسبة للعالم العربي، انظر: أحمد علّو، السياسة الخارجية الروسية في علاقاتها الدولية، مجلة الجيش العدد 263 - أيار، 2007، مشار له على الرابط:

يلي: (إنني أجدد باسم روسيا، تجديد الدعوة لعقد مؤتمر دولي جديد للسلام في موسكو، ولتابعة مسيرة ما تم بحثه في مؤتمر أنابوليس في أمريكا.

وأنه لأمر مؤكد أن هناك ضرورة لرفع الحصار المفروض على قطاع غزة، ووقف الاستيطان الإسرائيلي نهائياً).

وقد عقد لافروف سلسلة من اللقاءات خلال زيارته لفلسطين مع السلطة الفلسطينية، ومع المسؤولين الإسرائيليين المعارضين لمؤتمر موسكو، بحجة إنه لا يحقق الهدف.

فيما رحب محمود عباس رئيس السلطة الفلسطينية، بكل جهد عربي، أو دولي يضع حداً لمعاناة الشعب الفلسطيني، وفي يوم 30 مارس 2008، كان الرئيس الروسي فلاديمير بوتين يصرح بما يلي: (ستعمل روسيا بنشاط لإيجاد حل عادل وشامل للصراع العربي الإسرائيلي، على أساس المعايير الدولية المعترف بها، بما في ذلك مبادرة السلام الغربية التي هي مفتاح الاستقرار في المنطقة).

ويبقى هناك مجال للحديث عن اقتران التحرك الروسي المتكامل بأبعاده السياسية، والعسكرية، والاقتصادية، والأمنية، والاستخبارية، والإعلامية، ... إلخ، فإنه من المناسب التعرض لزيارة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين لليبيا يوم 16 أبريل 2008، والتي وُصفت بالزيارة التاريخية، على أساس أنها أول زيارة لرئيس روسي لليبيا منذ العام 1985، وقد صرح المتحدث باسم الكرملين دميتري بيسكوف يومها بما يلي: (ستقرن هذه الزيارة بتوقيع اتفاقيات تزيد على عشرة مليارات دولار، ومنها عقد لبيع أسلحة زادت قيمتها على ثلاثة مليارات دولار.

ولقد أعلنت موسكو إنها ألغت ديوناً مستحقة على ليبيا، قدرها 5.4 مليار دولار، للمساعدة على عقد الصفقات الجديدة، وستعمل مجموعة غاز بروم الروسية، لتطوير مشاريع غاز مشتركة مع شركة إنبي الإيطالية في ليبيا.

و يظهر من ذلك إن التحرك على القاعدة الاقتصادية الصناعية، والتسلح، والخدمات، والأمن، هى القاعدة الأكثر وضوحاً، فى رسم ملامح تحرك القوى القطبية على تراب الوطن العربى.

ولكن هل المنافسة القطبية ستقف عند حدود الاستثمارات الاقتصادية، أم إن المدخل الاقتصادى سيمهد كل السبل أمام الارتباطات، أو حتى التحالفات الإستراتيجية، والتي تشمل كل مقومات، ومكونات الوطن العربى؟.

لذلك فإننا نصر على أن عودة التعددية القطبية والمجال الحيوى هى سمات، ما بعد النظام العالمى الجديد.

خامساً: ليس هناك من ينكر فاعلية الدور الروسى فى أقطار عربية، وإسلامية، وبخاصة تلك المرتبطة سياسياً وأمنياً، وعسكرياً بالقرار الروسى.

غير إن الوطن العربى، الشرق الأوسط الجديد، لن يكون روسيا، كما تعمل له موسكو، ولا ريب إن تجارب العلاقات العربية الروسية طوال سنوات وعقود نصف القرن الماضى، كافية لتأكيد هذه الحقيقة.

وببقى الدور الروسى مرتبطاً فى نجاحه، أو فشله بما يمكن تحقيقه من توافق بين السياسات الروسية العربية من جهة، والسياسات الروسية العالمية من جهة أخرى، ومع ذلك فهو من معطيات تلاشى الإمبراطورية الأمريكية.

◀ **الحرالء الفرنسى:**

فرنسا التى كانت مكانتها فى العالم تأتى على رأس قياداته، وبرز نجمها فى القرون السالفة، يوم أن كانت فرنسا تتمتع بالنفوذ، وتسيطر على العديد من المستعمرات، وفى أماكن مختلفة من العالم.

بعد ذلك أتى عليها حين من الدهر لم تكن شيئاً مذكوراً، حيث تقلص دورها، واكتفت بالحفاظ على مكانة مميزة، ودون أن يعود لها طموح قيادة العالم.

ومع ذلك فقد كشف النظام العالمي الجديد، عن وجه جديد لهذه الإمبراطورية النائمة، وصارت فرنسا أكثر حراكاً على المسرح الدولي، فمثلاً في يوم 23 ديسمبر 2007 نشرت صحيفة فايننشال تايمز نبأ قالت فيه: (يعتزم الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي القيام بجولة في الشرق الأوسط، حاملاً معه عرضاً للتعاون النووي بهدف إظهار نفوذ بلاده على العالم، ولا سيما الدول الإسلامية).

وتتطلع فرنسا إلى مساعدة قطر، والإمارات، والأردن، ومصر، لإنشاء مجمعات نووية، وتقديم مساعدات فنية.

وهذا ما يدعم الصادرات الفرنسية، ويؤدي إلى بلوغ الأهداف السياسية).

وقام ساركوزي بأول جولة له بعد ممارسته لمهام الرئاسة الفرنسية 12-16 يناير 2008، وشملت زيارته دولة قطر، ووقع فيها عقداً بقيمة 470 مليون يورو، لتأمين التغطية الكهربائية، وبروتوكول اتفاق في المجال النووي.

وفي الإمارات العربية المتحدة، وقع الرئيس الفرنسي اتفاقية تضمنت منح فرنسا حق إنشاء أول قاعدة عسكرية فرنسية دائمة، إضافة إلى اتفاق تعاون في مجال استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، وحدد حجم الحماية العسكرية الفرنسية المقيمة في القاعدة بقوة 400-500 جندي، وحدد مكان القاعدة مقابل السواحل الإيرانية، حيث لا تبعد كثيراً عن مضيق هرمز.

بعد ذلك، وفي يوم 23 فبراير 2008 أعلن عن إجراء مناورة فرنسية-خليجية تشارك فيها قوة فرنسية من 1500 جندي، وفرقاطتان، و8 طائرات ميراج، إلى جانب قوات بحرية، وجوية، من الإمارات العربية المتحدة، وقطر، وذلك في إطار اتفاقيات

التعاون الدفاعي لإجراء مناورات مشتركة حملت اسم درع الخليج، مما يدعم القدرة الدفاعية الخليجية⁽¹⁾.

وعليه قطعت فرنسا شوطاً أكثر بعداً على طريق تنظيم الشرق الأوسط عندما تمكن ساركوزي من إقناع الحلفاء الأوروبيين، ولا سيما ألمانيا بالتوقيع على مشروع الاتحاد من أجل المتوسط في يوم 14 مارس 2008، من أجل دعم التعاون بين الاتحاد الأوروبي، ودول جنوب المتوسط.

ويبدو أن المشروع الجديد للاتحاد المتوسطي، والذي وافقت عليه في قمة بروكسل 27 دولة أوروبية، ووقعت على ميثاقه، قد جاء ليحتل موقعه السياسي محل التنظيم الأول للتعاون اليورومتوسطي، الذي اقترن باسم المدينة البرتغالية التي تم فيها توقيع ميثاق المشروع في 27 نوفمبر 1995، والذي تضمن حدود التعاون في مجالات الأمن، والاقتصاد، والمال، والاجتماع، والثقافة.

ولقد اعتبر هذا المشروع قد فشل بعد مضي عشر سنوات من إنشائه في العام 2005 بسبب العديد من العوامل أهمها:

الانحياز لإسرائيل، ودعمها بأكثر مما حصلت عليه الدول العربية من دول المتوسط مثل الأردن وموريتانيا.

فقد حصلت إسرائيل على نسبة 5.4 بالمائة من مجموع الاستثمارات، فيما حصلت بقية الدول على نسبة واحد بالمائة فقط.

وتجدر الإشارة إلى أن المشروع الجديد للاتحاد من أجل المتوسط تلاه في اليوم التالي لتوقيع ميثاقه يوم 15 مارس 2008، عقد مؤتمر اليوروميد للمعلوماتية والطب في العاصمة الليبية طرابلس.

(1) نقلاً عن: صحيفة الدفاع العربي الإلكترونية، قراءة إستراتيجية، الشرق الأوسط والنظام العالمي الجديد، على الرابط:

<http://www.arabdefencejournal.com/article.php?categoryID=9&articleID=15>□

فهل سئشكل هءة البءاءة مؤشراً نحو آفاق التعاون المئوقع فف مسئقبل هءا التئظم؟

لقد أعلن الرئفس الفرنسف نكولا ساركوزف فوم ءوقفع مئشاق الفورومفء فف بروكسل أنه سئم عقء قمة للءول الأوروففة؁ وءول المئوسط؁ فف بارفس فوم 13 فوفو 2008؁ عشفة اءففالات فرنسا بعفءها الوطنف؁ وذلك للبعء عن اءئفار مقرر الاتحاد المئوسطف؁ لفكون فف أءء بلءان الءنوب (أقطار المغرب العربف)؁ وأن فكون على رأس الاتحاد المئوسطف رئفسان فف آن واءء؁ رئفس من الاتحاد الأوروفف؁ ورئفس من الضفة الءنوففة للمئوسط.

وذلك لءلق شراكة ءقففة بفن الضفففن فف مءئلف المءالات؁ وءصوصاً فف مءال التئمة الءائمة وفف مءال الأمن؁ وأن فكون الاتحاد ءسر اتصال بفن أوروبا؁ وأفرفقا شبة الصءراوفة؟

ظهرء اسئءابة أقطار من المغرب العربف؁ كان من أكئرها وءوفاً كالءمهورفة ءونسة؁ ءفء أطلق رئفسها آنءاك زفن العابءفن بن على ءصرففاً فوم 28 أبرفل 2008؁ ءاء ففه: (لقد ءعمنا منذ البءاءة مباءرة الاتحاد من أءل المئوسط؁ ولءفنا القئاعة بأن المئوسط ففءب أن فكون فضاء سلام؁ وءعاون؁ وءضامن؁ وئءوقف مسئقبل هءا المشروع على مشاركة كل الءول المئعنة فف بنائه وبصورة مئكافئة).

وئرءم الرئفس الفرنسف بءاءة مشروعه بزفارة إلى ءونس فوم 30 أبرفل 2008؁ انئءهء بءوقفع صفقات اقئصاءفة؁ زاءء قفمئها على ملفارف فورو؁ مع ءاكفء إن مشروع الاتحاد المئوسطف سفشءع السلام وفءفر العالم⁽¹⁾.

(1) انظر: قراءة فف زفارة ساركوزف إلى ءونس؁ مءلة الإرادة الوطنفة؁ العءء ءئامن ءوان/ ءوفلفة 2008؁ على الرابط:

<http://www.hezbelamal.org/alirada/numero.8/article.6.htm> □

ولكن، قد يصعب تقويم التحولات الجديدة التي رسمتها السياسات الفرنسية الجديدة في عهد رئاسة نيكولا ساركوزي، سواء في مشروع اليوروميد، أم في تحرك فرنسا في أفريقيا، وفي آسيا، وفي كل مكان.

إذ يصعب تقويم النتائج مسبقاً، غير إن ما هو ظاهر حتى الآن هو إن فرنسا قد عادت إلى مستعمراتها، ومحمياتها، وانتداباتها تحت المظلة الأمريكية.

وأن هذه العودة قد اقترنت منذ بداياتها بشعار استعادة دور فرنسا العظمى في العالم، مستفيدة في ذلك من دورها الأوروبي.

وبالتالي، فإن أحلام السلام، والتنمية الاقتصادية، والمستقبل الواعد والمشارك، هي أحلام بعيدة المنال، لم تعد لها علاقة بالمبادئ التي أعلنت يوم الإعلان عن النظام العالمي الجديد، وحتى الشرق الأوسط الجديد.

وأن شعار التعددية القطبية الذي شاركت فيه فرنسا، كان يعني ممارسة دور أكبر مما كان مقيداً بقيود التوازنات في عصر الحرب الباردة.

إن هذا الحراك الفرنسي، وما تبعه من دور لفرنسا فيما عرف بالربيع العربي، يوحي بأن دور الولايات المتحدة الأمريكية سيتقلص، بل إن الإستراتيجيات الموضوعية، تؤكد تلاشي إمبراطورية الولايات المتحدة الأمريكية.

فرنسا ساركوزي اليوم -بصرف النظر عن مدى اتفاقنا معه، أو اختلافنا عنه- ليست هي فرنسا ما قبله، وأن المبادرات التي طرحها فرنسا، والتحركات التي تقوم بها، ستجعل منها دولة أكثر فاعلية على المسرح الدولي، وما نفوذ فرنسا في منطقة شمال أفريقيا عتاً ببعيد.

إلا أننا نرى بأن النفوذ الفرنسي، وظهور فرنسا كقوة عظمى، لا يمكن أن يستمر طويلاً، حيث إن فرنسا تكتفي بتقديم المبادرات، ثم تترك الفرصة لأطراف أخرى

لتقوم بتنفيذها، وإن فرنسا مرهونة ببقاء الولايات المتحدة الأمريكية، في سدة حكم العالم، وهو ما نرى خلافه.

◀ القوى النامية المناورة:

في مطلع القرن الحادي والعشرين، ثمة العديد من الدول التي سئمت من الطغيان الأمريكي، ورأت أن العالم لا يمكن أن يستمر تحت سيطرة القطب الواحد، فقامت بتطوير نفسها، وحاولت أن تخوض غمار سباق التسلح، وسباق قيادة العالم، وبمشاركة العديد من الأقطاب الأخرى، فظهرت لنا كل من: ألمانيا، وبلجيكا على الصعيد الأوروبي، والهند، واليابان، والباكستان، وكوريا الشمالية، والجمهورية الإيرانية على الصعيد الآسيوي.

وفي أمريكا اللاتينية، فإننا نلاحظ البرازيل كقوة منافسة مستقبلياً، وشريكاً في قيادة العالم في المستقبل القريب.

أما على المستوى الأفريقي، فإن اللاعب الدولي بامتياز، يتمثل في جنوب أفريقيا، بمحكتها السياسية، وقوتها الاقتصادية.

ونكتفي بضرب مثال واحد، وهو الدور الهندي، حيث إنه في السنوات الأخيرة، والهند تلعب دوراً مؤثراً في رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، ومنظمة التجارة العالمية.

إذ قدمت الهند ما يصل إلى 55,000 من أفراد العسكرية الهندية، وأفراد الشرطة، للعمل في خمسة وثلاثين عملية من عمليات حفظ السلام، التابعة للأمم المتحدة عبر أربع قارات.

وعلى الرغم من الانتقادات، والعقوبات العسكرية صممت الهند علي رفض التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وتفضل بدلاً من ذلك الحفاظ على سيادتها على برنامجها النووي.

والففءم الءف قءمفءه الفكومة الهفءفة؁ فف مطف هءا القرن؁ عزز العلاقات مع الولافاء المففءة؁ والصفن؁ وباكسلان؁ وأصبء للهفء علاقات وطفة فف المءال الأفقصادف مع عفرها من الءول النامفة؁ فف أمرفكا الففوففة؁ وآسفا؁ وأفرفقا.

وإسفراففجفا؁ فلم فءء الولافاء المففءة الأمرفكفة؁ بففوءها فف فقة التسعفنات من القرن الماضف.

ففء إن ما قفل عن الهفء فنفطق قفرفاً على كل القوف المافرة.

◀ **الضافقة المالية الفافقة الفف فعانفها الولافاء المففءة الأمرفكفة:**

أفضاً من المعطفاف الفف ففبف نظرففنا بشأن فلاشف إمبرافورفة الولافاء المففءة الأمرفكفة؁ هو كابوس الأزمة المالية الفافقة؁ ونكففف هنا بفبان ما فعانف الطبقة العاملة فف فلك الءولة؁ ففف كشف مسح فءفء أن الوضف المالي فقفض مضافء معظم الأمرفكفن من الطبقة العاملة؁ ففما ففءءه الولافاء المففءة الأمرفكفة؁ ومعظم ءول العالم؁ لفو أزمة اقفساءفة.

وأوضفء ففائف الءراسة؁ الفف أءرفها كومسافك كورفرفشفن؁ وهف شركة معنفة بمساعءة طبقة العمال بفءف الفعامل مع القضافا الفافماعفة الفف فعنفهم؁ أن المخافو المالية فءرم تسعة من كل عشرة أمرفكفن الففمف بالفوم⁽¹⁾.

وءاء ارففاف فكالفف الففاة المعفشفة إلى فانب الءفون الففوءة لفطاقاف الففماف على رأس قائمة المخافو الفف فقلق فلك الففائف بمسب (CNN).

(1) صباء فاسم؁ كابوس الأزمة المالية فقفض مضجع الفمفع أمفءاء فءاعفاف الأزمة المالية لأنواء العالم؁ شبكة النباء المعلوماففة- الفلافاء 11/ ففرفن الفافف/ 2008 - 11/ ذف القعة/ 1429.

وقال 30 فى المائة من العاملين الذين تم استطلاعهم، إن ارتفاع تكاليف المعيشة من أبرز مخاوفهم، فيما عزت شريحة أخرى 29 فى المائة تلك المخاوف إلى ديون بطاقات الائتمان.

ولم تقتصر هموم طبقة العمال الأمريكيين عند تلك الحدود، بل تعدتها لتشمل القلق على دفع الأقساط المتوجبة على قروض الإسكان، بالإضافة إلى صناديق الادخار للتقاعد.

وقال 14 فى المائة منهم إن دفع أقساط القروض العقارية هي من أبرز مخاوفهم، فيما عزا 13 فى المائة منهم الادخار لسنوات التقاعد كأهم أسباب الأرق.

ووجد المسح أن تكاليف المصاريف المدرسية إلى جانب الرعاية الصحية، كانت فى ذيل قائمة مخاوف المستطلعين، إذ بلغت 3 فى المائة فقط.

وبين المسح أن ثمانية فى المائة من تلك الطبقة لا تثقل المخاوف الاقتصادية كاهلهم، وبالتالي لا يعانون من العوارض الجانبية المترتبة عن ذلك.

ويأتى المسح الجديد فى الوقت الذى كشف فيه استطلاع للرأي العام الأمريكى الأسبوع الماضى أن ربع الأمريكيين فقط يعتقدون أن الأمور تتجه نحو الأفضل حالياً، فى حين أن البقية غاضبون وخائفون ويرزحون تحت ضغط كبير.

وقال 75 فى المائة من أفراد عينة الاستطلاع، الذى أجرته CNN، إن الأمور تتجه نحو الأسوأ فى الولايات المتحدة.

كذلك قال حوالي ثلاثة أرباع الأمريكيين إنهم غاضبون بشأن الطريقة التى تتجه إليها الأمور، بينما قال ثلثا أفراد العينة إنهم خائفون بشأن ذلك. فيما يقول كل ثلاثة

أمريكيين من بين أربعة إن الظروف الحالية في الولايات المتحدة تجعلهم يرضحون تحت ضغوط هائلة⁽¹⁾.

أضف إلى ذلك عديد المصارف التي أعلنت إفلاسها، والديون التي تثقل كاهل الولايات المتحدة الأمريكية.

ويضيف بعض الباحثين إن هناك مؤشراً جديداً على تدهور الحالة الاقتصادية في الولايات المتحدة، فقد أظهرت البيانات الحكومية تراجع سوق الوظائف لثالث شهر على التوالي حيث فقد نحو ثمانين ألف شخص وظائفهم في شهر مارس فيما يعد أكبر انخفاض في سوق العمل منذ خمس سنوات.

أحدث استطلاع للرأي يظهر أن الأمريكيين غير راضين عن أداء الاقتصاد، وأن هذا الإحساس بعدم الرضا هو الأعظم منذ بدأت صحيفة نيويورك تايمز وشبكة سي بي إس نيوز إجراء استطلاعات عن هذا الموضوع في أوائل التسعينات فقد أعرب واحد وثمانون في المائة عن اعتقادهم بأن الأمور تسير بشكل خطير في الاتجاه الخاطئ، وهذه بلا شك نسبة كبيرة جداً إذا ما قورنت بالنسبة المسجلة قبل عام واحد وهي تسعة وستون في المائة، أو بنسبة خمسة وثلاثين في المائة عام 2002.

ورغم أن المزاج العام اعترته حالة من القنامة منذ الأيام الأولى لحرب العراق، كما تقول النيويورك تايمز، فإنه اتخذ منحى جديداً نحو الأسوأ خلال الأيام القليلة الماضية، في ضوء الحديث عن انزلاق الاقتصاد نحو فترة ركود، ومن ثم فإنه يكاد يكون هناك إجماع قومي حالياً على أن أمريكا تواجه مشاكل كبرى.

هذا الإحساس بعدم السعادة، أو فلنقل بالتعاسة لاشك يلقي بظلال من المخاطر بالنسبة للجمهوريين والديمقراطيين على السواء خلال انتخابات هذه السنة.

(1) المصدر السابق نفسه.

فالرئىس الجمهورى جورج بوش هبطت شعبته إلى نسبة ثمانية وعشرىء فى المائة ممن استطلعت آراؤهم؁ وفى نفس الوقت يواجه الءىمقراطىون الءىن يسيطرون على مجلسى النواب والشيوخ منذ العام الماضى خطر معاوبة مرشحيهم على أىءى الناخبىن الءىن يشعرون بالنعاسة وعدم الرضا.

المشكلة كبىرة ومعقءة وتتءاىل فىها عناصر اقءصاءىة مءلفة ءمس الطبقة المتوسطة؁ الءى هى عماء البلد؁ فما بىن فقد الوظائف وارتفاى أسعار الغاز والبىزىن وهبوط بعض أسعار الأسهم وفقدان العءىء من الناس لىبوتهم نءىجة عدم استطاعتهم تسءىء أقساط الرهن العقارى الشهرىة.

فى ضوء هذا؁ تمركت الحكومة فى مءاولة لاستىعاب الأزمة؁ فتقدم الرئىس بوش بمشروع قانون لإرسال حوافز للعءىء من الأسر الأمريكىة فى شكل شىكات بمء أقصى ألف ومائتى ءولار لكل زوجىن؁ ووافق قادة الحزىن فى الكونجرس على المشروع؁ ثم انخرط المسئولون فى مناقشات بشأن اقءراحات أخرى لإءءال تعءىلات على التنىظىمات المالىة؁ وتخفىف آثار حبس الرهن العقارى.

ورغم ذلك وجد الاستطلاع أن الأمريكىىن يلقون باللوم فى هذه الأزمة على مسئولى الحكومة أكثر مما يلقونها على البنوك أو مشترى البىوت أو مؤسسات القروض.

عءما بدأت حملة انتخابات الرئاسة العام الماضى؁ كانت قضىتا العراق والإرهاب تصءران قائمة مخاوف الناس؁ غير أن الحال تبدل فى أشهر معدوءة لتطفو مشكلة الاقءصاد على سطح المخاوف؁ حسب هذا الاستطلاع أصبح الناس يكتفون بالامتنان لأنهم مازلوا فى أماكنهم؁ بعء أن كانوا من قبل يتطلعون للتقدم.

وقء ىثر الدهشة أن خبراء الاقءصاد يستشهدون بعوامل مءلفة لتباطؤ النمو الاقءصاءى؁ منها التكنولوىا والعولمة؁ وهو ما بمعل الأمريكىىن قلقىن بشأن

المستقبل، وهناك نسبة غير قليلة تشك فى أن أبناءهم سيعيشون حياة أفضل مما عاشوها هم أنفسهم.

والمثير أيضاً، أنه رغم أن أمريكا هي بلد التكنولوجيا والتقدم، فإن البعض يعتريه القلق من أن أمريكا لم تعد أطفالها جيداً لاقتصاد التكنولوجيا المتقدمة فى المستقبل.

أما عن زيادة الضرائب على الأغنياء التى اقترحها كل من المرشحين الديمقراطيين هيلارى كلينتون وباراك أوباما، فإن حوالى ثمانية وخمسين فى المائة يؤيدون الاقتراح بزيادة الضرائب على الأسر التى يزيد دخلها عن ربع مليون دولار فى السنة.

ورغم أن كلا من السيدة كلينتون والسيد أوباما ألقى باللوم على التجارة مع الدول الأخرى فى بعض المشاكل الاقتصادية، فإن الأمريكيين مازالوا يفضلون التجارة مع الخارج، وإن كانت نسبة كبيرة منهم تحبذ وضع قيود تجارية لحماية الصناعات المحلية. فهل تتجه أمريكا، زعيمة سوق الاقتصاد الحر إلى أسلوب الحماية التجارية؟ لا أحد يعلم الآن.

رغم كل هذه المشاكل، فإن الأمريكيين لا يجذبون تدخل الحكومة بثقلها فى حل مشكلة الرهن العقاري فما بين رأي يفضل أن تقدم الحكومة المساعدة للأفراد لا للمؤسسات المالية، ورأي يرى أن حزمة الحوافز التى تقتصر على إرسال شيكات لدافعي الضرائب ستزيد العجز المالى الأمريكى سوءاً.

◀ التخطيط الأمريكى فى إدارة الأزمات الدولية:

أظهرت الأحداث التى يشهدها مطلع القرن الحادى والعشرين، تخطيط الإدارة الأمريكية فى التعامل مع الأزمات، فضلاً على عدم قدرة هذه الإدارة على تسوية الأوضاع الداخلية بما فى ذلك الأزمة المالية الأمريكية، نرى بوضوح فشل الولايات

المتحدة الأمريكية في إدارة الأزمات الدولية، مما يوحي بتلاشي هذه الإمبراطورية التي ظهرت عليها أعراض الانهيار.

وحيث إنه لا يسعنا علمياً أن نتبع جميع الأزمات الدولية التي حاولت (أو شاركت) الولايات المتحدة الأمريكية في إدارتها، نظراً لكثرة الأحداث الدولية، وأن أمريكا -من موقع هيمنتها- تحاول إدارة هذه الأحداث، وبالتالي فسنعرض إلى معايير عامة تظهر في كل إدارة للأزمات من جانب الولايات المتحدة الأمريكية، حيث يغلب على القرارات الأمريكية (في كل الأزمات الدولية) ما يلي⁽¹⁾:

- ردود فعل الولايات المتحدة الأمريكية إزاء الأزمات الدولية متأخرة إذا ما قورنت بردود فعل فرنسا، أو روسيا، ...
- قرارات الولايات المتحدة الأمريكية في إدارة الأزمات الدولية، بطيئة، وغير قادرة على مواكبة الأحداث الدولية، وبدلاً من أن تكون القرارات استباقية فهي تصدر في الوقت غير المناسب، ومعلوم أن قيمة القرار السياسي تكمن في دقة وقت صدوره، فما قد يكون مقبولاً من صانع القرار اليوم، ربما لا يكون مقبولاً منه غداً.
- عشوائية قرارات الإدارة الأمريكية، حيث اتخذت في مطلع هذا القرن، جملة من القرارات جزافاً، كان نتيجتها إثقال كاهل الولايات المتحدة الأمريكية بالديون، وإرهاق قوتها العسكرية، مع إظهار الصورة الهزيلة لهذه القوة.
- متخلفة عن قراءة الواقع، ونابعة من الاستعلاء العسكري.

(1) هذه رؤيتنا لكيفية تعامل الولايات المتحدة الأمريكية مع الأزمات الدولية، وليس بالضرورة أن تكون رؤية غيرنا.

- تراهن على القوى الخارجية، وانتظار مبادرات القوى الأخرى، كفرنسا، وبريطانيا⁽¹⁾.
- قرارات الولايات المتحدة الأمريكية، تستخف بالقوى الأخرى، وغير مدركة لتنامي القوة غير العسكرية للدول الأخرى، حيث إنها منشغلة بمحاربة الدول التي بها تنامي في القوة العسكرية فقط، كمحاربتها لإيران، وتجاهلها للدول التي بها تنامي للقوة الاقتصادية كالبرازيل مثلاً.
- أرغم الاستعلاء الأمريكي، صناع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية، على عدم الاستجابة للحلول الدبلوماسية، وصاروا ينظرون إليها كنوع من الضعف، أو التحدي للكبرياء، ونسوا أن أعلى درجات العمل السياسي الديمقراطي، ليست سوى تحقيق أكبر قدر ممكن من الاستجابة، والانصياع للمطالب المشروعة لأعضاء الجماعة الدولية.
- تعكس قدرًا كبيرًا من الإحساس باحتكار الحكمة، والحق، والحقيقة، وأن كافة أعضاء الجماعة الدولية (باستثناء حلفاء أمريكا)، ليسوا مؤهلين للإسهام في حل القضايا المصرية، لأنهم أعجز عن تحمل المسؤولية، ولذا فإن الولايات المتحدة الأمريكية، تتدخل في القضايا من باب الخوف على المجتمع الدولي، وضرورة الحفاظ على الأمن الدولي، والسلام العالمي، وكأن العالم ولاية من ولاياتها.

(1) فمثلاً تأخرت ردود فعل البيت الأبيض فيما يتعلق بالثورات العربية، ووقفت الولايات المتحدة الأمريكية موقف المتفرج، حتى تقدمت فرنسا ببعض المبادرات، ويتضح ذلك جلياً بشأن أزمة ليبيا، حيث لم نشهد رد فعل رسمي حتى وصلت فرنسا إلى مبتهاها، ثم قامت أمريكا بالتأكيد على ما رآته فرنسا في هذا الشأن.

- القرارات في جل الأحداث، لا تتعامل مع الأزمات بروح المبادرة لتقودها، وتتنبأ بها، وتضع حدًا لها، بل تحولت في ذاتها إلى آليات لصناعة الأزمات، فبعد كل قرار، أو بيان، أو تصريح، ... تتصاعد حدة الغضب عند الطرف الصادر بحقه، إلى الدرجة التي يمكن معها القول، إن أحد أسباب نجاح الأطراف الآخرين في إدارة الأزمات، يكمن في الكيفية التي تتعامل بها الولايات المتحدة الأمريكية مع تلك الأزمات، بل إن القرارات التي تنتهجها الإدارة الأمريكية، كرسست عزلة هذه الدولة عن المجتمع الدولي، وفرضت على كل أعضاء هذا المجتمع عدم الثقة في الولايات المتحدة، وفيما تعرضه من حلول، وهذه العزلة نلاحظ أنها جعلت الولايات المتحدة الأمريكية في دائرة ضيقة، ولا زالت تضيق بشكل أكبر، وستؤدي بالنتيجة إلى خنق الولايات المتحدة، وتلاشيها.

- القرارات التي يتخذها قادة الولايات المتحدة الأمريكية، في مطلع هذا القرن، تؤكد جوهر هذه القيادة، ومعدنها البعيد تمامًا عن أي تطبيق للديمقراطية، وعن أي التزام بقواعد الشرعية الدولية.

- وأخيرًا، فإن إدارة الولايات المتحدة الأمريكية للأزمات، غالبًا (بل نستطيع أن نقول دائمًا)، ما كانت مستوحاة من الرهان على قدرة الترسانة العسكرية، والثقة في الجيش الأمريكي، وكان تغليب وجهة النظر العسكرية على السياسية والدبلوماسية، هو القول الفصل في كل القرارات، ومعلوم أن من المسلمات تاريخيًا (خطأ المنطق العسكري، في التعامل مع القضايا السياسية).

لعل هذه المآخذ على القرارات الأمريكية فى إدارة الأزمات، يبين بجلاء تخطيطها السياسى، والعسكرى، مما يؤكد الرؤية الإستراتيجية التى تشير إلى تلاشى إمبراطورية الولايات المتحدة الأمريكية.

ونعتقد أن يتم ذلك خلال الربع الثانى، من القرن الحادى والعشرين، وسواء تم ذلك فى بداية الربع الثانى، أو نهايته، حيث إن الأمر يتوقف على العديد من المعطيات.

خيارات الولايات المتحدة الأمريكية للحفاظ على مركزها الأحادى فى العالم

إن ما ذكرناه بشأن تلاشى إمبراطورية الولايات المتحدة الأمريكية، وفقدانها لمركزها المتقدم، وإجبارها على القبول بالتعددية القطبية على المسرح الدولى، وجعلنا لذلك العديد من الأدلة، من خلال إيضاح علاقة الولايات المتحدة الأمريكية بإسرائيل، وتحذيرها من اليقظة الروسية، والصعود الصينى، والحراك الفرنسى، والقوى المناورة، وما تعانيه الولايات المتحدة الأمريكية من أزمة مالية خانقة، وتخبطها فى إدارة الأزمات، ...

ما ذكر يجعلنا نحزم بتلاشى إمبراطورية الولايات المتحدة الأمريكية، ونتوقع بأن يتم ذلك فى الربع الثانى من هذا القرن، وما سنبينه تحت هذا العنوان (خيارات الولايات المتحدة الأمريكية للحفاظ على مركزها الأحادى فى العالم)، لا يتعارض مع ما ذكرناه بشأن تلاشيها، وإنما هو لإطالة عمرها، وللمحافظة على البقاء فى المركز الأحادى لأطول فترة ممكنة، ولذلك فإننا نرى بأنه يتوجب على الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى القائمين عليها القيام بما يلي:

أولاً: عدم الدخول فى أى مواجهة، عسكرية كانت، أم سياسية (حرب باردة مثلاً)، وفى مواجهة أى دولة أياً كانت، وبالأخص تجنب الدخول فى مواجهة عسكرية ضد إيران فى المستقبل القريب، حيث إن ذلك سيزج بالولايات المتحدة الأمريكية فى حرب لا تحمد عقباءها، وستؤدي بها إلى انهيار قوتها العسكرية، وإرهاق جيشها، وازدياد مأزق الأزمة المالية الخانقة.

فضلاً عن ذلك، فإن الدخول فى مواجهة مع إيران، سيجعل من الولايات المتحدة الأمريكية متورطة فى عنف إقليمي، ولحقة تزيد على حقبة تواجد الولايات المتحدة الأمريكية فى العراق، فإيران دولة يزيد عدد سكانها على 70 مليون نسمة،

والمغامرة بالءءول معها فى مواءهة؁ ءءءلف بالءالى عن ءءربة العراق؁ الءى سءصءء ءىنها أمرًا ءافها.

وعلىه؁ واسءقراء هذه الاعءباراء؁ والمعطىاء؁ ىءءءم على الولاىاء المءءءة الأمريكية؁ أن ءصءء شرىكًا فى مفاوضاء مع إىران؁ والءعاطى مع الملف النووى الإىرانى؁ بءاء الطرىقة الءى ءءعاطى معها الولاىاء المءءءة الأمريكية؁ مع الملف النووى الكورى الشمالى.

ءانىًا: كءء ءماء النفوذ الفرنسى؁ فى منءقة الشرق الأوسط؁ وفى شمال أفرىقىا بشكل ءااص؁ وعلى الأءص كسر ما صاءرء فرنسا ءءءءع به من نفوذ فى لىبىا؁ وءضىق الءناق على سىاسة فرنسا؁ المءءءلة فى طرء المباءراء ءىر المءءءة؁ والإبقاء على فرنسا فى موقء الءامى للمصالء القومىة الأمريكية؁ ولىس شرىكًا فى عملىاء النفوذ والهمىنة.

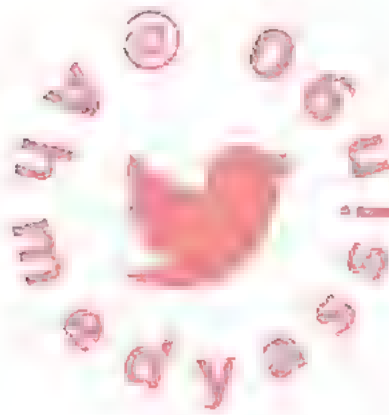
ءالءًا: ءغلىب منءق الءل الءبلوماسى؁ على منءق الءلول العسكرىة؁ والاعءراف بمسءمة (ءطًا الءلول العسكرىة فىما ىمكن ءله الءبلوماسىًا).

رابءًا: ءلافى كل الأءطاء الءى لاءظناها؁ ولاءظها عءءء المراقبىن بشأن إءارءها للآزاماء الءولىة؁ وءصوصًا أن ءعمل الولاىاء المءءءة الأمريكية؁ على الإءارة الءىءة للءرب الباردة الءءىءة؁ وإن كنا قد أسلفنا بأنه ىءوءب علىها عءم الءءول فى أى مواءهة؁ ومن أى نوع؁ إلا أننا نرى بأن روسىا سءرءم الولاىاء المءءءة الأمريكية على ءووض ءمار هذه الءرب؁ فضلاً عن إمكانىة الءءول فى مواءهة مع الصىن اقءصاءىًا؁ وكذلك الهند؁ والبرازىل كقوى صاءءة لأن ءلعب ءورًا على المسرح الءولى وىقوة.

مع التذكير بأن هذه الخطوات ليست لمنع تلاشي الولايات المتحدة الأمريكية، وإنما هي لتأخير مسألة سقوطها، وتلاشيها، وإلا فإنها حتمًا ستري التلاشي، وتجبر على القبول بعالم متعدد الأقطاب.

الفصل الرابع

رؤيتنا الإستراتيجية على الصعيد العربي



لتصوير
أحمد ياسين
لوينر

@Ahmedyassin90

الفصل الرابع /

رؤيتنا الإستراتيجية على الصعفاء العربى

إذا كانت الدولة الءءىة تملك القدرة على السيطرة على الأحداث داخل حدودها غير أنها لا تملك القدرة بالنسق نفسه على السيطرة على كل الأحداث وراء حدودها ، ومن ثم فأى دولة ما لا تستطيع التهرب من الشؤون الخارجية حولها، ولا أن تشكلها تماماً بحسب إراءتها، ولذلك لى فى إمكانها إلا أن تسعى بشكل أو بآخر نحو الإسهام فى تصحيح مسار الأوضاع العالمية، فى الوقت الذى تعمل على التكيف مع واقعها، وفى هذا النطاق المءءوء تسعى كل دولة للاحتفاظ بأشد ما تؤمن به من قىم، كما تسعى لتوسىع دائرة المؤمنى بها ما أمكن ذلك.

وعلىه فإن سياسة أى دولة تأخذ فى حسابانها اعتبارات عدة تكاء لا تختلف ولا تتخلف، فهى تضع فى حسابانها الأول مصلحتها الذاتية بكل ما يمثله ذلك، وىصدر عنه من معطيات خاصة بها، ثم تضع فى حسابانها بعد ذلك المصالح المشتركة، والمتبءءة، أو المضاءة مع الدول الأخرى شقىة، أو صءىقة، أو معاءىة، ومهما كانت الحسابات السياسية لأى دولة فى علاقاتها الخارجية، فإنها تسعى لأن تكون محصلة المءءوء النهاءى من ذلك إضاءة إلى رصىدها ولىس بالطرح منه.

ولىست الدول العربىة استثناء من هذه القاعدة، ولكن إذا كانت مثل هذه المسألة تؤءى فى بعض الأحيان - وبالنسبة لبعض الدول - إلى وجود خلخلة بين إستراتيجيتها، وأهءافها البعىة، وأهءافها القربىة التكتىكىة، فإن البحث عن الحل سىكون فى ءء ذاته معضلة قوىة.

اندثار مفهوم القومية العربية

برزت الدعوة العربية العربية، إلى إقامة علاقات متينة بين الأقطار العربية، مؤسسة على الاعتبار القومي، والشعور الوحدوي، زمن إنشاء الجامعة العربية، ثم تجددت الدعوة إلى القومية العربية، والوحدة العربية، من خلال المشروع النهضوي القومي بقيادة الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر، الذي ظل ردحاً من الزمن يدعم القضايا القومية العربية، وعلى رأس هذه القضايا، قضية فلسطين، بل كان جل اهتمامه، وشغله الشاغل هو القومية العربية، وما يتعلق بها.

ثم جاءت محاولات القائد معمر القذافي، كوريث للمشروع القومي الناصري، ودعا إلى تكريس المبادئ القومية التي طالما دعا إليها جمال عبد الناصر رحمه الله، وحاول تبني قضية فلسطين، باعتبارها القضية الأم من بين القضايا القومية، وكان مصرّاً على أن تكون القضية الفلسطينية، على رأس كل عمل عربي مشترك.

وعلى إثر ما ذكر، قام العديد من رؤساء الدول العربية، في محاولة لإرضاء الشعوب العربية، وكسبيل لتحقيق طموحات هذه الشعوب، بمحاولة إقامة مشاريع وحدوية (نظرية، وشكلية) بين بعض الأقطار العربية، باءت جميعها بالفشل.

وفي فترة لاحقة، ترك الساسة، والرؤساء قضية القومية العربية، والمناداة بالوحدة العربية، وانشغل بها رجال الفكر، والثقافة، وترادفت الكتابات في المؤلفات، والمقالات، والدوريات، وعقدت المؤتمرات العلمية الأكاديمية، والندوات، كمساهم من هذه الشريحة في نشر ثقافة (القومية والمقاومة)، و(الوحدة والتحدي).

حتى دخل النظام العالمي الجديد، وطرقت العولة أبواب العقول العربية، ودخلت في أفكار العرب، فصارت القومية العربية من الترف الفكري، ومن قبيل الماضي، وأصبح الشعور بالقومية، والمشروع القومي أثراً بعد عين.

فمثلاً لن نرى من اليوم فصاعداً، من (قومية وعروبة)، القضية الفلسطينية إلا ما يشبه، أو يماثل، قومية الموقف العربي من كل صراع للولايات المتحدة الأمريكية، مصلحة في زجّ دول عربية، وجيوشها، فيه⁽¹⁾.

فالعرب (قوة عسكرية، وسياسية، واقتصادية واحدة) في حروب ومعارك الولايات المتحدة الأمريكية، ولو كانت في أهدافها، ودوافعها، وعواقبها، ضد الأمن القومي العربي.

وبالمقابل، فإن العرب قوى عاجزة، لا حول لهم ولا حيلة، في كل أمر يتحداهم أن يعيدوا إلى القضية الفلسطينية طابعها القومي العربي، وأن يعاملوا إسرائيل بما يُظهر، ويؤكد أنهم يفهمونها، على أنها عدوهم القومي الأول، حيث إن تزويرهم للأعداء لا ينفي، وإنما يؤكد وجود العدو الحقيقي لهم، ألا وهو إسرائيل.

ومن هنا، بأيّ ميزان تزن الدول العربية الآن (التزامها القومي) في ما يخصّ الشعب الفلسطيني، وقضيته القومية؟

إنها تزنه: إما بميزان التزاماتها التي تضمّنتها معاهدات السلام مع إسرائيل، وإما بميزان التزامها السلام مع إسرائيل خياراً إستراتيجياً، فهل من وزن أو ثقل يُذكر لذلك الالتزام في هذا الميزان أو ذاك؟!

وعليه، وبعد اندثار مفهوم القومية العربية، وشطب كل شعاراتها، فلا خيار أمام العرب اليوم سوى خيار المفاوضات ولو لم تُقدّ إلى السلام، أو قادت إلى السلام الذي تريده إسرائيل⁽²⁾.

(1) جواد البشبي، هل تتلاشى فلسطينية القضية الفلسطينية بعد تلاشي قوميتها؟، مقال منشور في 28 / 9 / 2010، على موقع صحيفة المنار، على الرابط:

<http://www.manar.com/atemplate.php?id=2642> □

(2) المصدر السابق نفسه.

وفف هءا الءضم نؤكد؁ ونصر على رؤفءنا الإستراتلجفة؁ بشأن تلاشف؁ وانءءار مفهوم القومفة العربفة؁ وأنها أصبحت من أمور الماضف؁ الفف ر بما سفصء الءءف عنها مءجلاً عند الكءفرن (وللأسف من العرب).

التمزق بناء على اعتبارات طائفية

في هذا الإطار فإن بعضاً من الدول العربية، لم تستطع المواءمة بين مصالحها الذاتية، والاستجابة للمعطيات الخارجية، وخاصة تلك الدول التي يُخشى عليها التمزق تحت طائلة النعرات الطائفية.

فمثلاً تأججت الأوضاع الاجتماعية في الشارع السعودي، والبحريني، واليميني، واللبناني، بمزيد من النعرات الطائفية، والتجيش المذهبي عقب الثورات التي اجتاحت البلدان العربية، والتي ابتدأتها تونس في السابع عشر من ديسمبر للعام 2010.

وأفاد متابعون ومراقبون بأن تلك النعرات الطائفية والمذهبية، وصلت إلى حالة التخمة من كثرة انتشارها في الدول المذكورة سلفاً، والتي تؤجج وحدة الصف بين أبناء الشعوب الإسلامية، بمختلف مذاهبها، وكذلك بين أبناء الشعب المنتمى للوطن الواحد، في الوقت الذي يعاني منه العالم الإسلامي من هجمات الاستكبار الصهيوني، الذي يريد إضعاف المجتمع الإسلامي.

ويمكن القول إن هذه النعرات، جعلت الوضع الداخلي لهذه الدول جاهزاً، ومتطلعاً للتغيير السياسي، ولكن هذا التغيير لا يمتلك قوة الدفع المحلية.

وهذا الأمر يفتح الباب للتدخل والضغط الخارجي - الأميركي الذي بدأ يظهر مجدداً بعد سقوط العراق، فعلى خلاف ما يعتقد أن سوريا هي الدولة التالية للتغيير، بعد العراق، وليبيا، فإن المملكة العربية السعودية، هي المرشح الثاني، وهي الأضعف في المواجهة، وحتماً لن يكون هناك استقرار في مجتمعات كل من البحرين، واليمن، ولبنان، في وجود النزاع الأمريكي الإيراني، من خلال تقاسم وتقسيم المنطقة، بالقوة العسكرية والاقتصادية من جانب الولايات المتحدة الأمريكية، وبالدين، والأيدولوجيات من الجانب الإيراني.

فعلى الصعىء السعودى؁ جاء سحب القوات الأمرككة من السعودية فى شهر (أبرىل) 2011؁ إىذاناً بفك الارتباط بىن النظام السعودى وواشنطن؁ التى توفر لها بدائل سىاسكة واقتصادكة وعسكركة خلال العقد الماضى؁ الأمر الذى يجعلها فى دائرة الضغوط الأمرككة المكثفة.

وحتى لو لم تقم الولايات المتحدة الأمرككة بدورها الضاغط.. فإن الوضع الداخلى السعودى الناضج للإصلاح؁ قد يتعرض لانكسار وانفلات كبرى معاً⁽¹⁾. فالمملكة العربكة السعودية مهىة (فى وجهة نظرنا) تماماً للتغىىر؁ وهو ما لا ىءو أنه قد أدرك من قبل العائلة المالكة؁ وهذه التهىئة إذا ما تعرضت لنكسة ناجمة عن الرفض فى إجراء الإصلاحات؁ سفتح الطرىق للخطوة التالكة: العنف المستدكم؁ وهو التتىجة الحتمكة للنضج السىاسى الذى يواجه بالصدّ وعدم الحكمة؁ وقد ىنقلب ذلك العنف إلى عنف تخرىبى؁ قد ىفضى إلى تمرد مناطق على طرىقة الدومىنو؁ وقد تتضافر فى حالات شغب لتحول إلى ما ىشب ثورة عنيفة تحرق الىابس والأخضر؁ بكمث تفتح الطرىق لتدخل خارجى مباشر؁ قد ىؤءى إلى تقسىم المملكة؁ أو إنهاء حكم العائلة المالكة؁ أو حدوث الأمرىن معاً.

وإذا لم ىكن من المنطقى؁ أن ىسمى آل سعود لتقسىم البلاد التى ىحكمونها؁ فإنه من المنطقى جداً أن تقود طرىقتهم فى الحكم إلى تقسىمها.

(1) فى ذات المعنى: عبء الله الراشد؁ مستقبل السعودية ناضجة للإصلاح قابلة للتدمىر؁ شؤون سعودكة على الرابط:

<http://www.saudiaffairs.net/webpage/sa/issue04/article04r/issue04rt09.htm>

أضف إلى ذلك أنه ليس بخاف على الحكومة السعودية أن تقسيم البلاد أحد السيناريوهات القديمة المطروحة، وهذا السيناريو قد يكون قابلاً للتطبيق إذا ما تم إعداد مبرراته المختلفة التي أجدها مرتبطة بما يلي⁽¹⁾:

(1) ما تشهده الساحة العربية منذ أشهر من أحداث وتطورات بدأت الولايات المتحدة ركوب موجتها.. توطئة لتنفيذ خططها في إطار ترتيبات تشكيل الشرق الأوسط الجديد، وبدأت معالمه تتضح، وهناك خطوات قادمة، تبدأ بتشكيل أحلاف ومحاور واصطفافات، وربما العبث بديمقراطية بعض الساحات، ونقل للسكان من منطقة إلى أخرى، لتنضم هذه الأحلاف فيما بعد إلى حلف أوسع سني، لمواجهة إيران، استكمالاً للمخطط الرهيب الذي تقوده أمريكا لإضعاف المسلمين وضرب الإسلام.

وكشفت دوائر أمريكية لـ (المنار) أن طواقم أمريكية متخصصة أنهت إعداد خططها وتوصياتها، ورفعت إلى الجهات المعنية وتحمل عنوان ألفتيت نحو شرق أوسط جديد، وقالت هذه الدوائر إن هناك حلقات في هذا المخطط سيجري تنفيذها تباعاً بعد أن أُنشِرت واشتغل بها جواهر واسعة عربية باتت ترى في أمريكا متقدماً لمشاكلها، وأخذة على محمل الجد ما تطرحه أمريكا من دعوات للديمقراطية الحلقة القادمة، كما تقول الدوائر الأمريكية هو تفتيت وتقسيم السعودية إلى دول ثلاث إحداها الدولة الإسلامية في مكة والمدينة وما حولها، تتولى الحكم فيها العائلة السعودية بعد تقليص نفوذها، واستبدال كبار هذه العائلة من الحرس القديم بجيل من الأمراء الشباب الذين يرون أمريكا الولي والحامي.

وأضافت هذه الدوائر إن نظام الحكم الحالي في السعودية يخضع منذ فترة لجراحات تغيير عميقة يجري التدارس بشأنها بين طاقم أمريكي يضم في الرياض منذ فترة، وبين قيادات من العائلة السعودية الحاكمة.

وتعتقد هذه الدوائر الأمريكية أن جميع الدول الخليجية بما فيها السعودية تخشى ثورات شعبية تطيح بالأنظمة الحاكمة وبوادرها في الشرق الأوسط وسلطنة عمان، ورأيته في البحرين، علاوة على تأمر أبناء العائلة الواحدة على بعضهم البعض كما هو الحال في قطر.

في السياق نفسه، ذكرت مصادر دبلوماسية لـ (المنار): إن الدول الخليجية سوف تتخذ خطوات لتحصين نفسها خشية من أخطار قادمة، في مقدمتها ثورات أخافتهم بها أمريكا.. لكن، =

1. تمسك العائلة الحاكمة فى السعوءة بطرقتها التسلطفة الاستءءاءفة فى الحكم؁ وهءه الطرفة أضعفت الشعور الوطنى؁ وأفرزت بأسا لءى المواءن المتضررفن من حكم هءه العائلة؁ مما ففعلهم فر مكءرفن بما فءاك للبلاد لتفكفكها؁ ففمكن عبر التفكفك أن فحصل المواءنون المتضررون من الحكم على حقوقهم الفف فرفض العائلة الحاكمة التنازل عنها؁ ومنحهم إفاها.
 2. عجز الحكومة السعوءة عن حمافة المواءع؁ والمصالح الغربفة فى السعوءة من هجمات إرهافة مءكرة.
 3. عجز الحكومة السعوءة عن حمافة المواءع الاقتصاءفة النفطفة من هجمات إرهافة مءكرة؁ وخاصة المواءع الموءوءة فى المنطقة الشرقة؁ ففء الأقلفة الشفعفة.
 4. عجز الحكومة السعوءة عن حمافة أفراد العائلة الحاكمة السعوءة من تكرار هجمات عليها.
 5. وكذلك عجز الحكومة السعوءة عن حمافة حدود الدولة من متسللفن إرهاففن سواء لءارء الحدود؁ أو لءاءلها⁽¹⁾.
- إن عجز الحكومة عن تأمين الحماية الكاففة للمواءع سالفة الءكر سففزء من اهءراز ثقة العالم فى إءارفها للبلاد.

=تضفف هءه المصاءر أن مثل هءه الءطواء لن ءفف أمرفكا عن ءففء مخطط ءقسفم الءى سففءا بالسعوءة؁ للمففء حول الموضوء؁ والاطلاع على مصءره؁ انظر الرابء ءالفى:

<http://www.masrawy.com/ketabat/ArticlesDetails.aspx?AID=143691> □

(1) للمففء حول ما فمكن أن فكون من مبرراء ءقسفم المملكة العربفة السعوءة؁ فؤمل الاطلاع على: ناآف فسن عءءالرزا؁ ءور العائلة الحاكمة السعوءة بفن الإرهاب واحءمال ءقسفم البلاد؁ مقال منشور بءارفء 29 / أبرفل / 2006؁ فى صءففة أءبار الءء؁ على الرابء:

<http://www.alghadnews.com/show.php?id=86> □

والتقسىم الجغرافى الذى سبقة تقسىم مناطقى، وقبلى، ومذهبى، سىكون قابلاً للتحقق لو استمر ذلك العجز.

وفى هذا الوضع سىكون أحد مبررات تطىق سىنارىو التقسىم، أكثر قبولاً، ومنطقىة، بالنسبة للرأى العام العالمى، بل سوف يضع تسلل الإرهابىىن من السعوءىة للبلءان المجاورة كما يحدث الآن بالنسبة للعراق، والكوىت، وربما البحرىن، وقطر، والإمارات مستقبلاً، سوف يضع السعوءىة محل نقد ىبرر لهذه البلءان قبول تقسىم شبه الجزىرة العربىة، لأنه ىصب فى المصلحة الوطنىة لهذه البلءان.

وقء ىجرى تبرىر التقسىم على أساس أنه لمنع الإرهابىىن من التسلل عبر الحدود المتراعىة الأطراف، التى تعجز الحكومة السعوءىة عن ضبطها، الأمر الذى ىقلل من مخاطر حدوث الإرهاب فى البلءان المجاورة، كلما كانت هناك حدود صغىرة لدول صغىرة.

هذا فضلاً عن المبرر المتعلق بآمىن إمدادات النفط للعالم، الذى سوف تكون ءوله حىنها متضررة جراء توقف النفط من السعوءىة أو شحه.

ومن هنا سوف ىكون الوضع السعوءى أكثر خطورة لو اعتبر المواطنون المتضررون من الحكم، لا سىما فى الحجاز، والمنطقة الشرقىة، أن التقسىم سوف ىحقق لهم امتىازات، لم ىنالوها مع الحكم السعوءى المتسلط والمستبء بكامل الثروة والسلطة⁽¹⁾.

إذن لا بد أن تءرك حكومة السعوءىة جىءاً ضرورة إجراء إصلاحات ءىمقراطىة حقىقىة فى البلاد، تعطى كل ذى حق حقه فى المناطق المختلفة، وضرورة منع تكرار الهجمات الإرهابىة، والسىطرة على الحدود الدولىة لمنع الإرهابىىن من التسلل من،

(1) انظر: المصدر السابق نفسه.

وإلى المملكة العربية السعودية، لأنه في حال عجزها ستكون شبه الجزيرة العربية قابلة أكثر من أي وقت مضى لتطبيق سيناريو التقسيم.

وإذا ما تم ذلك، فإنه سيشجع الأقليات الشيعية، المدعومة أمريكياً من أجل تحقيق المصلحة القومية الأمريكية، وإيرانياً لتنفيذ مخطط المد الشيعي، على الثورات، والصراعات داخل دول البحرين، واليمن، ولبنان، والعراق، على القيام بذات العمل، ولن تتأخر الولايات المتحدة الأمريكية عن مد يد المساعدة لهذه الأقليات، كما أن الأيديولوجية الإيرانية لن تقف مكتوفة الأيدي.

كل ذلك يجعلنا نلح على الأنظمة العربية بالعمل قدر الإمكان على إذابة الأقليات الشيعية في المجتمعات، من خلال التسوية المواطنة، وتغليب مصلحة الوطن الجمعية، على المصلحة الفردية للأقلية، وهو ما نزعّم بأنها عاجزة عنه في ظل المعطيات الحالية.

العراق والبقاء في حالة الفوضى

الانسحاب الأمريكي من العراق أصبح حقيقة، والسؤال المهم الذي يطرح نفسه على الخبراء الإستراتيجيين: ما هو مستقبل العراق بعد انسحاب القوات الأمريكية منه؟

وهنا يكون من الإنصاف القول: إن الأوضاع في العراق سوف تزداد سوءاً وستستمر حالة الفوضى لأسباب عديدة أهمها:

أولاً: خوف دول الجوار من بزوغ أي ديمقراطية قد تؤثر مستقبلاً عليها، بما في ذلك المملكة العربية السعودية، والجمهورية الإيرانية، وغيرها.

ثانياً: الإصرار الإيراني على التحكم، والسيطرة على مقاليد الأمور في العراق، خصوصاً بعد أن سيطر الشيعة العراقيون على مقاليد السلطة في هذا البلد العربي، بعد أن كان محكوماً من قبل السنة.

ثالثاً: التدخل التركي في الشؤون الداخلية العراقية، لمنع قيام دولة كردية على الحدود التركية العراقية.

رابعاً: التحالف بين عناصر القاعدة، ومجموعات إرهابية أخرى، للانتقام من أتباع الأمريكيين الذين هدموا دولة طالبان في أفغانستان، ومن الشيعة الذين اغتصبوا السلطة من السنة⁽¹⁾.

(1) إبراهيم الجندي، العراق بعد الانسحاب الأمريكي، الحوار المتمدن، العدد 1910، 9/ 5/ 2007، على الرابط:

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=96176>□

وبوجود هذه الأسباب فسيرزح العراق تحت وطأة الفوضى حيناً من الدهر، وخاصة في وجود حكومة مستوردة مرفوضة من الشارع العراقي، مما سيثبج على انتشار التفجيرات، والاغتيالات لأعضاء هذه الحكومة.

وعليه فإن قضية العراق اليوم، ليست الولايات المتحدة الأمريكية، وأخطاؤها المتعمدة في العراق، وعلى رأسها حل الجيش العراقي، وتدمير المؤسسة العسكرية العراقية، وإنما القضية هي الهاوية السحيقة التي سيسقط فيها العراق، والمنطقة بشكل كامل، بعد أن انسحبت القوات الأمريكية (والتي لم يكن لها خيار غير ذلك)، وتركت الساحة للإرهابيين، والمليشيات المسلحة، ليتحكموا في مصير بلد غني كالعراق.

ولذا فإن القائمين على العراق اليوم، يجب أن يكونوا على قدر المسؤولية، وعليهم أن يكرسوا كل جهودهم في المسألة الأهم للخروج بالعراق من أزمتة، والتي تتمثل في إعادة بناء المؤسسة العسكرية العراقية، وبصورة مستعجلة، وتجهيز جيش عراقي، يكون قادراً على تأمين الحدود العراقية، وفرض الأمن والنظام على كامل التراب العراقي.

وفي حال عدم القدرة على تحقيق ذلك فإن أمد الفوضى في العراق سيطول، وسيتهيء العراق بين التقسيمات الطائفية، والفصائلية، وهو ما لا نتمناه⁽¹⁾.

(1) يطرح الأستاذ إبراهيم الجندي حلاً في مقاله المشار إليه يتمثل في: نقطتين أساسيتين، وهما: أ/ أن تُقدم الدول العربية وعلى رأسها مصر قوات بديلة للقوات الأمريكية لفرض الأمن وتدريب قوات الجيش العراقي الجديد، ب/ أن تجرى انتخابات رئاسية وبرلمانية تحت إشراف المجتمع الدولي، ممثلاً في الأمم المتحدة، وللنظام الجديد أن يشرع ما يراه من قوانين تحدد مستقبل العراق سواء كانت الفيدرالية أو غيرها، وهو يتفق مع ما نراه في إطار وجود جيش عراقي قوي، ومؤسسة عسكرية متماسكة لتأمين حدود البلاد، وفرض الأمن والنظام، ينظر مقاله على الرابط المشار إليه سابقاً.

ليبيا ما بعد القذافي (الحذر والترقب)

استمرت الأحداث الليبية المكلفة بإسقاط نظام العقيد معمر القذافي لمدة تربو على سبعة أشهر، ونتج عنها اقتتال داخلي، وانقسام بين أفراد الشعب الليبي، بل وانقسام على أساس مناطق، بين مناطق أيدت النظام، وأخرى انشقت عنه، مما أحدث جرحاً دائماً في خاصرة الدولة الليبية، صاحبة الموقع الإستراتيجي، والرقعة الجغرافية الفسيحة، والموارد الطبيعية، والثروة الاقتصادية الهائلة، والمقومات السياحية، وأطول شاطئ على البحر الأبيض المتوسط، ...

ومما زاد الطين بلة، هو التدخلات الخارجية، والطريقة التي تعامل بها المجتمع العربي، متمثلاً في الجامعة العربية، والمجتمع الدولي متمثلاً في الأمم المتحدة، وجهازها الرئيس (مجلس الأمن الدولي)، وتفويض حلف شمال الأطلسي بتاريخه غير المشرف، في إنجاز مهمة الإطاحة بنظام العقيد معمر القذافي⁽¹⁾.

(1) ففي الوقت الذي لم تستطع فيه الجامعة العربية أن تجتمع من أجل إدانة إسرائيل، أو المطالبة بحقوق الشعب العربي الفلسطيني، استطاعت أن تجتمع وبصورة مستعجلة، لأن تقول كلمتها بشأن المدنيين الليبيين، في سابقة هي الأولى من نوعها في تاريخ الجامعة، وأصدرت حكماً مؤسساً على ما تناقلته بعض وسائل الإعلام، من أن العقيد معمر القذافي قد جن جنونه، وأقبل على قتل بني شعبه، وقامت الجامعة بالمخالفة الصريحة لنصوص ميثاقها، بإحالة الموضوع لمجلس الأمن الدولي، مستجدياً إياه التدخل السريع لأجل حماية الشعب الليبي، ونصرته ضد نظام معمر القذافي، وحينها لم يتأخر المجلس في إصدار قرارين هما القرار 1970، والقرار 1973، بنصوص مبهمه، فوّض من خلالها حلف شمال الأطلسي بتنفيذ المهمة في ليبيا، ومن هنا كان انقسام الشعب الليبي، والنتيجة التي لا يريدونها الليبيون، ونتوقع أنه لن تزول آثارها في المستقبل القريب، اللهم إلا إذا غلب الليبيون المصلحة الوطنية العليا، على المصالح الفردية والشخصية.

حيث إن هذه التدخلات كان لها بالغ الأثر في الانقسام الذي حدث بين صفوف الليبيين، إذ كان هناك شبه إجماع ليبي على ضرورة تغيير نظام العقيد معمر القذافي، وطريقة حكمه للبلاد.

فتم خرق هذا الإجماع بتلك التدخلات، ونشب النزاع، والصراع الداخلي، وكانت النتيجة التي لا يرغبها كل الليبيين، وهي الاقتتال بين بعضهم بعضاً، وعلى أرضهم، وتمزيق نسيجهم الاجتماعي، ووحدتهم الوطنية.

واليوم أصبح نظام العقيد معمر القذافي من التاريخ، وبقيت ليبيا، وما بقي من شعبها، والسؤال الذي يفرض نفسه: ليبيا بعد القذافي كيف ستكون؟

ولذا كان جوابنا (الحذر والترقب)، حيث إن الحذر اليوم من المخاطر المهددة لاستقرار ليبيا، ووحدتها الوطنية، وتناسقها الاجتماعي، خصوصاً وأن ليبيا باتت لا تمتلك مؤسسة عسكرية قوية متماسكة.

وأول هذه المخاطر التي ينبغي على الليبيين حكومة وشعباً تفاديها، هو خطر تقسيم ليبيا، وتمزيق رقعتها الجغرافية، حيث يمكن لذوي المآرب الخارجية، وتأسيس ذلك على القوى الخارجية، نابع من يقيننا بأن كافة الليبيين - ناهيك عن المجندين استخباراتياً لمصلحة دول أخرى - هم ضد تقسيم بلادهم، أما القوى الخارجية فيمكن أن تستغل (في عدم وجود النعرات الطائفية، والاختلافات الدينية)، الجهوية، وتقوم بتقسيم ليبيا على الأساس الجهوي المناطقي، وتصبح ليبيا دولاً، بعد أن كانت دولة واحدة مستقلة.

وثاني هذه المخاطر، وهو محل إجماع ليبي أيضاً، خطر انزلاق البلاد في حرب أهلية، يكون لها تأثيرها السلبي على ليبيا والليبيين، ما لم تقم الحكومة، والحكماء، والشعب بضبط النفس، والهدوء، والنظر إلى المستقبل، وتغليب المصلحة الجمعية،

على المصالح الفردية، وتفادي هذا الخطر الذي إن وقع (لا قدر الله)، سيديم حالة الفوضى وعدم الاستقرار داخل المجتمع الليبي.

أما ثالث المخاطر التي تهدد وحدة ليبيا، وسلامة أراضيها، ويرفضها كل الليبيين، فتمثل في القبول بالتدخل الأجنبي، وأن تكون ليبيا مرتعاً للتدخلات الخارجية الغربية.

وإذا استطاعت الحكومة الليبية أن تنأى بالبلاد عن هذه المخاطر، واستطاعت أن

تقوم بـ:

- بناء مؤسسة عسكرية قوية، تكون قادرة على فرض الأمن، والنظام على كافة التراب الليبي، وتأمين الحدود الليبية بشكل جيد.
- العمل على رتب الصدع، وإعادة اللحمة الوطنية، وتسوية الشرخ الذي طال النسيج الاجتماعي الليبي.
- تحقيق طموحات، وتطلعات الشعب الليبي.

فإننا سنشهد لليبيا نهضة تنموية سياسية، واقتصادية، وبشرية شاملة، تستمد

قوتها من يقظة الشعب الليبي، ومن الاستفادة من الحلفاء الإستراتيجيين للحكومة الليبية.

فعلى الصعيد السياسي، ستكون السياسة الخارجية الليبية، وعلاقات ليبيا مع الدول، والأطراف الدولية الأخرى، مؤسسة على الشراكة، والتبادل، والتعاون، بعد أن كانت مؤسسة على التجارب، وعدم الاستقرار، والاعتبارات الشخصية، فترة من الزمن⁽¹⁾.

(1) إن مما يؤخذ على السياسة الخارجية الليبية زمن العقيد معمر القذافي، هو التذبذب وعدم الاستقرار، حيث قام بسد البوابة الشرقية للوطن العربي، عندما قام بدعم الجمهورية الإيرانية

واقتصاديًا، فالمتوقع هو تحسن الدخل القومي، وارتفاع مستوى المعيشة، والانفتاح على السوق العالمي.
وبإمكان ليبيا أن تكون مركزًا سياحيًا، ومقرًا للتبادل الثقافي بين الشمال والجنوب.

كما ستشهد ليبيا إذا سلمت من المخاطر آنفة الذكر، تطورًا عمرانيًا، وتنمية بشرية كبيرة، وفي حال فشل الحكومة في تحقيق ما ذكر، فإن الأمر يتوقف على ظهور حكومة جديدة (من خلال ثورة حقيقية، أو انقلاب عسكري، أو ...)، تتسلم مقاليد الأمور، وتعمل على تحقيق ما ذكر كي تنأى بالبلاد من مخاطر فوضى لا تحمد عقباه⁽¹⁾.

مع كل الأمل لليبيا بالاستقرار، والنهضة، وأن تلعب ليبيا دورًا كبيرًا في العلاقات الدولية خلال العقود القادمة.

في حربها على العراق، وخسر علاقته بهذه الأخيرة، وكان ذلك خطأ تاريخيًا وإستراتيجيًا بكل المقاييس، وأيضًا قام بضرب خاصرة الدولة الليبية، من خلال ضرب عمقها الإستراتيجي في السودان بدعمه لجونج رانج، وتشجيعه على انفصال جنوب السودان واستقلاله عن السودان، ثم فشل في كسب العلاقة مع المملكة المغربية بدعمه لجهة البوليساريو ضد المغرب، ولم يكن دعمه كافيًا بالصورة التي يمكنه من خلالها كسب العلاقة مع الجمهورية الجزائرية، أضف إلى ذلك الانبهار بالقومية العربية حينًا، ثم الالتفات عنها كلية وتركها، بعد الاتجاه للقارة الإفريقية،... وغيرها من الأمور التي كان الخلل فيها واضحًا، والخطأ بيّنًا.

⁽¹⁾ في ظل المعطيات الراهنة، فإن المجلس الانتقالي، والحكومة التابعة له لا يمكنهما تسير البلاد حيث إنهما يواجهان رفضًا شعبيًا متزايدًا، يدل عليه كثرة الإضرابات، وعموم الفوضى في البلاد، وعدم القدرة على تصريف الأعمال، مما تسبب في تعطيل المصالح.

أضف إلى ذلك أن المجلس الانتقالي، والحكومة لا يعملان لمصلحة ليبيا بقدر ما يعملان على تنفيذ أجندات خارجية وعربية وغربية، وإذا لم يحدث ما نتوقعه من قيام ثورة حقيقية، أو انقلاب عسكري، فإن أمد الفوضى في ليبيا سيطول، وسيعاني هذا البلد العربي، كما عانى العراق الجريح.

التداعيات السلبية لتدخل حلف شمال الأطلسي في ليبيا

يصعب في هذا المجال، وفي هذا الوقت المبكر للأزمة الليبية، إحصاء جميع التداعيات السلبية التي حلت بمعالم الدولة الليبية، الإنسانية منها، والقانونية، والاقتصادية، والعمرانية، والصناعية، وخاصة أن الأمر في ليبيا لم ينضج بعد، وأن الأضرار التي لحقت بهذه البلاد لم تكتمل، وأن الزمن قد يكشف عن سلبات جديدة غير ما بدا ظاهراً للعيان من سلبات محدقة، وأخطار ثبت وقوعها.

ومهما يكن من أمر، فيمكن أن نشير بإيجاز إلى أهم التداعيات السلبية لتدخل حلف شمال الأطلسي في ليبيا بموجب قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1973 المؤرخ في 18 / 3 / 2011، وهي:

1. من أبرز تداعيات الجزاءات الدولية المزدوجة على الحالة الإنسانية في ليبيا منذ السابع عشر من فبراير سنة ألفين وأحد عشر، وحتى كتابة هذه الأسطر، وفاة ما يزيد على خمسين ألف مواطن ليبي، وهو رقم مهول إذا ما نظرنا إلى عدد سكان ليبيا والذين ينحصر عددهم في سبعة ملايين نسمة.
2. فضلاً عن العدد الكبير في الوفيات فإن عددًا لا بأس به، ويتجاوز العشرين ألفاً من الشباب قد أصبحوا من ذوي العاهات المستدامة، نتيجة الإعاقات، والتشوهات، والإصابات الخطيرة،... إلخ.
3. تمزق النسيج الاجتماعي الليبي، حيث إن من أخطر التداعيات السلبية ما نشأ من تمزق للنسيج الاجتماعي بين المدن الليبية، بل والقبائل الليبية، ووصل التمزق حتى داخل الأسرة الواحدة مما أحدث جرحاً عميقاً قد لا يندمل بسهولة.

4. على الصعيد القانوني فقد تم خرق سيادة الدولة الليبية، ولم يجرؤ مجلس الأمن الدولي على التصدي للانتهاكات الأطلسية لسيادة ليبيا، وهو سكوت قسري يقع ضمن النمط الإقصائي لدوره الذي تفرضه دولة دائمة العضوية، أو دولتان سندًا للنص الميثاقي (الفيثو)، ومن هنا: ألا يحق للدولة الليبية المطالبة بمساءلة حلف شمال الأطلسي عن تصرفاته، والمطالبة على الأقل بتعويض مادي عما سببته تلك الانتهاكات من تقويض لسيادة دولة عضو في الأمم المتحدة؟
5. لقد تسبب تدخل حلف شمال الأطلسي في ليبيا في تعطيل القانون، وتغييب دور القضاء، وترك الأمر لسيادة قانون القوة بدل قوة القانون.
6. اقتصاديًا فإن الدولة الليبية اليوم ملزمة بسداد فاتورة حلف شمال الأطلسي، والتي تقدر بمئات المليارات بالدولار الأمريكي، وكذلك دفع نفقات مؤتمرات مجموعة الاتصال، أو ما سمي بأصدقاء ليبيا، وكل المصروفات الدولية.
7. من التداعيات السلبية لهذا التدخل الأطلسي، تدمير البنية التحتية للدولة الليبية، وهدم المنشآت، والمؤسسات، العسكرية والمدنية، إذ تم في مدينة واحدة تدمير أكثر من اثني عشرة مدرسة.
8. تعطيل، بل وإيقاف العملية التنموية، والقضاء على مشاريع الإصلاح، والتطوير، التي كانت سائرة للأمام وإن وُجد بعض البطء والتأخير.
9. وقف الصناعة المحلية، وشل عمليات التصنيع بصورة مُمنهجة من خلال منع دخول المواد الخام، وغير ذلك.

10. تحول جزء كبير من ليبيا إلى بيئة ملوثة، ونشطة إشعاعياً، وذلك بسبب الملوثات الكيميائية، والاستخدام المكثف لكل أنواع الأسلحة التدميرية، بما في ذلك اليورانيوم المنضب.

11. انتشار الأوبئة، وزيادة انتشار الأمراض في الإنسان، والحيوان، والنبات.

12. وعلى الصعيد العسكري فقد تم وبصورة مُمنهجة، ومُخطط لها تدمير المؤسسة العسكرية الليبية بشكل كامل، والقضاء على جهاز المخابرات، وسرقة الأرشيف، والوثائق، والمحفوظات السرية لهذه المؤسسة.

وفي هذا الصدد هل يحق لمجلس الأمن الدولي، أو الولايات المتحدة الأمريكية فرض نظام العقوبات الجماعية على الشعب الليبي بكل فئاته ومرافقه؟ أما كان باستطاعة أقطاب النظام العالمي الجديد إنشاء محكمة جنائية دولية خاصة لمحاكمة العقيد القذافي وأركان نظامه، وبالتالي إسقاطه كما فعلوا في يوغسلافيا السابقة مع رئيسها ميلوسوفيتش؟ أليس النظام الجزائري الدولي المزدوج المطبق على ليبيا هو عودة إلى نظام العقوبات الجماعية، وتحلل من جميع ضوابط الجزاء الدولي الموضوعية وغاياته؟ وهل يجوز إنزال العقاب الجماعي بسبعة ملايين من البشر في ليبيا لمعاقبة قائدها؟ أم أن الغاية (الاحتلال الأطلسي لليبيا 2011) تبرر الوسيلة (الإبادة والتدمير بواسطة نظام جزائي دولي منهجي، دمج بين ما هو شرعي، وما هو غير شرعي)؟

الإجابة للعقلاء فقط على مر التاريخ.

سقوط مصر

إن ما يجري في مصر اليوم (مع احترامنا الكامل لإرادة الشعوب العربية، ونقف بكل قوة ضد أي دكتاتورية تسلطية من قبل الحكام وقمع شعوبها).

ولكن يجب أن نفرق بين التعبير عن الرأي بالوسائل، والأشكال المتحضرة، وبما يتناسب مع ضوابطنا وأخلاقيتنا، وبين الانحراف عن تلك الضوابط والأخلاقيات، فثقافة العيب فيما يبدو أخذت مساحة واسعة من شارعنا العربي، فالجميع يلحظ، ويشاهد كيف أصبح المواطن العربي سهل الانفلات في كثير من الأمور، والتجربة في العراق، و...، ... واليوم مصر ما هي إلا إحدى تلك المصاديق لأعلى درجات الانفلات⁽¹⁾.

فما تشهده مصر من ثقافات ضربت بالشعور الوطني، والمصري للبلاد، غرض الحائط، غير آبهة بما سترتب عليها من أمور خطيرة جداً، تكاد تعصف بمصر، وشعبها العريق إلى الهاوية، ومنها إلى الأمة العربية، المغلوبة على أمرها.

ومع إيماننا المطلق، بأن مصر هي القلعة الكبرى للأمة العربية، وهي الماضي الحاضر، ونحذر أن يتمكن أعداء الأمة العربية من خلال مخططاتهم الإجرامية، والتي يعدونها في دهاليزهم، أن يفعلوا بمصر ما فعلوا في العراق. والذي لازال ينزف إلى هذا اليوم⁽²⁾.

واليوم فإن الحالة المصرية تستدعي الوقوف الكثير، وبغض النظر عن موضوع من يحكم مصر، ولكن بصدد رفض الثقافات المنفلتة التي تحاول تشويه سمعة مصر البلد العربي العريق.

(1) جزء من مقال للسيد أحمد العامري، بعنوان (لكل المصريين احذروا سقوط مصر)، منشور على موقع قناة روسيا اليوم، على الرابط:

<http://arabic.rt.com/forum/showthread.php?t=81992> □

(2) المصدر السابق نفسه.

ومن هنا، لا بدّ من احترام الهوية الوطنية، الهوية العربية، والعودة إلى الحضارة، والتي هي عبارة عن منجزات إنسانية متراكمة لأي أمة من الأمم، أو مجتمع من المجتمعات، ومن المهم أن يُلتفت إلى حجم المخططات والمؤامرات، والتي تُحاك ضد الأمة العربية، وفي قلبها العربي، والعمل على الانفراد بالأمة، واحدة تلو الأخرى، وبغياب الحس الوطني المصري، ثم الحس الوطني العربي، فإننا نُحذر، ونُحذر من سقوط مصر (وهذا ما لا نتمناه).

فضلاً عن ذلك، فإن العديد من التقارير تشير إلى تخلف الاقتصاد المصري، ومعاناة مالية مصرية كبيرة، بالإضافة إلى وجود خطط مُمنهجة بقصد إخضاع مصر، وتدميرها، والإطاحة بها.

وعليه، وبدون الدخول في التفاصيل، فإن التعويل اليوم ومستقبلاً، على الجيش المصري، والمؤسسة العسكرية المصرية⁽¹⁾، ونعتقد بأنها قادرة على حفظ الأمن القومي المصري، والنهوض بمصر.

أما إذا وقع المخذور الأسوأ وهو انهيار المؤسسة العسكرية المصرية، فسيقود ذلك حتماً إلى سقوط جمهورية مصر العربية.

(1) في تصريح له، أكد المشير محمد حسين طنطاوي، القائد العام ورئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة قدرة القوات المسلحة على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية، التي تمس أمن الوطن واستقراره، مشيراً إلى أن هناك عناصر هدامة تسعى للنيل من تماسك الشعب المصري، وإحداث الواقعة بينه وبين قواته المسلحة، وأن هذه المحاولات سيتم التصدي لها بكل حسم وقوة، وقال: (إن سقوط الجيش يعني سقوط مصر، وإننا لن نسمح بسقوط مصر، أو قواتها المسلحة، لأنه في حالة السقوط سندخل في دوامة لا يعلم مداها إلا الله، وسنحتاج إلى معجزة للخروج منها)، انظر تصريحه المنقول على موقع الأهرام المسائي بعنوان: (سقوط الجيش يعني سقوط مصر)، على الرابط:

الجزائر بين دول المغرب العربي

غني عن البيان أن الجزائر هي أكبر دول المغرب العربي مساحة، ولها العديد من المقومات التي لا تمتلكها دول أخرى في المنطقة، وأن رياح التغيير، التي صارت تهب بقوة بعد الربيع العربي، لا يمكن وأن تترك الجزائر دون أن تحتاحها، ولذا فإن أفضل تكيف إيجابي أن تستعد الجزائر لربط إستراتيجيتها التعاونية مع الدول الغربية حيث القوة، ودول الشرق حيث مكان الثروة، وأن تستفيد من الأخطاء التي ارتكبتها النظام الليبي، الذي قام بتضييق الخناق على نفسه، حيث لم يترك حليفًا إستراتيجيًا واحدًا، فجاءته الضربة القاصمة من ثروة دول المشرق العربي، والقوة العسكرية لدول حلف شمال الأطلسي.

وحيث إن الجزائر تواجه تحديات أمنية كبيرة تتمثل في التدفقات البشرية على الحدود الجزائرية، ويصعب التحكم فيها، كما تساعد عمليات انتشار الأسلحة في توسع الجماعات المسلحة في إطار الجرائم المنظمة، أو السلوك الإرهابي العابر للحدود.

ونحن نرى بأن الحكومة الجزائرية لا يمكن أن تقف في وجه كل هذه التحديات، وبالتالي فستعيش الجزائر مستقبلاً في حالة من الفوضى، التي ربما تؤدي بها إلى التفكك والانقسام، وحتماً لن تبقى الجزائر أفضل حالاً بين دول المغرب العربي.

موريتانيا والعزلة العربية

من حيث الموقع، فإن موريتانيا تتميز بموقع جغرافي يؤهلها للعب دور مهم في العالم بصورة عامة، وعلى المستوى العربي والإفريقي على وجه الخصوص.

فهي بوابة للوطن العربي على إفريقيا، ونقطة التقاء حضاري وتمازج بشري في هذه المنطقة، مما يتيح لها أوثق الصلات بدول وشعوب ألف بينها التقارب الجغرافي، وحتم عليها المصير المشترك أن تتعاون وتتشاور في جميع أمورهما.

ومع ذلك فقد اختارت موريتانيا لنفسها منهجا انعزاليا، حيث بنت سياستها الخارجية على مرتكزات تثبت أنها اختارت أن تكون في عزلة من جانب، وفرض عليها ذلك من جانب آخر.

إذ تعمل موريتانيا على الآتي:

- تعزيز الاستقلال الوطني.

- توطيد العلاقات مع جميع الدول التي تحترم استقلال موريتانيا وسيادتها.

- تسوية النزاعات بالطرق السلمية.

- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى⁽¹⁾.

وتسعى موريتانيا في الآونة الأخيرة، إلى إقامة نظام دولي أكثر عدالة، وتدعم الحوار بين الشمال والجنوب بغية الوصول إلى التكافؤ الضروري بين دول العالم⁽²⁾.

(1) نقلاً عن موقع سفارة موريتانيا باليمن، منشور في 9/ يناير/ 2012، على الرابط:

<http://www.ambarimyemen.net/2012/01/la-politique-etrangere-de-mauritanie.html> □

(2) المصدر السابق نفسه.

وترتبط موريتانيا بعلاقات جيدة مع بعض القوى العالمية الكبرى، ويعتبر التعاون الموريتاني الصيني أنموذجاً هو الأبرز، ولكنه لا يقوم على قدر من المساواة، أو حتى التبادلات الدولية، بقدر ما هو تكريس للنفوذ الصيني، واستجابة لضرورات المصلحة القومية للدولة الصينية.

وأيضاً ترتبط بعلاقات احترام إلى حد ما، مع الدول الأوروبية، والولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا، ولها بعثات دبلوماسية في هذه البلدان، لكن بالطريقة التي تخدم تلك الدول، وليس بالضرورة أن تخدم المصالح الموريتانية، إذ يزرع غالبية السكان تحت وطأة الفقر، في حين أن الشواطئ الموريتانية من أغنى شواطئ العالم بالثروات، وتذهب إلى بعض الدول الأوروبية بمقابل زهيد، أو حتى بدون مقابل.

ذلك من جانب الاختيارات الموريتانية، أما من الجانب المفروض على موريتانيا بأن تكون في عزلة (عربية على الأقل)، فيأتي من كثرة الخلافات السياسية، مع العديد من الأنظمة العربية.

فمثلاً كان النظام الليبي، خلال فترة حكم العقيد معمر القذافي، دافعاً كبيراً، وسانداً قوياً لموريتانيا، حيث كانت الدولة العربية الأكثر حظوة في العلاقات الليبية الشائبة، وقد قدّم لموريتانيا الدعم المادي، والمعنوي، المؤسس على الاعتبارات الشخصية، وتصفية الحسابات مع أنظمة عربية أخرى من جهة، والمحاولات لإقامة المشروع القومي العربي، ثم الإفريقي من جهة أخرى.

أما الملاحظ اليوم، فإن خلاف موريتانيا مع المجلس الانتقالي الليبي، ثم خلاف الرئيس الموريتاني، مع أمير قطر، وعدم وجود علاقات متينة مع الإمارات العربية المتحدة، سيفرض حتماً على موريتانيا أن تبقى خلال الحقب القادمة في حالة عزلة عربية كبيرة جداً.

تنامي الدور القطري والإماراتي على الصعيد العربي

لقد شهد هذا العام، والعام الذي قبله، شيئاً من قبيل بلوغ النضج لهاتين الدولتين الصغيرتين، فقد دعمتا الحرب في ليبيا وقادتا حملة من الانتقادات الإقليمية ضد المهجوم على المحتجين من قبل الرئيس السوري بشار الأسد، والرئيس اليمني على عبد الله صالح⁽¹⁾.

يقول أحد قادة قطر: (ينبغي أن نساهم بكل ما نملك - السياسة والمال أو الدعم العسكري، ومهما كلف الأمر - لدعم الدول الأخرى).

فقطر شاركت في العملية العسكرية التي قادها حلف شمال الأطلسي الناتو في ليبيا، حيث ساعدت في تدريب القوات المناهضة للعقيد القذافي، وقامت بنقل الجرحى إلى الدوحة لتلقي العلاج، وقدمت كذلك المساعدات الإنسانية لهم.

ويقدر البعض حجم ما أنفقته قطر حتى الآن في ليبيا بمئات الملايين من الدولارات.

ويطمح أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، وهو غير محمل بأعباء أي تهديدات، أو مخاوف رئيسة بالداخل، في القيام بدور كان عادة يشغله قادة عرب آخرون، وفي استغلال وقته، وثرواته، لإعادة تشكيل المنطقة.

(1) تكاد لا تخلو وسيلة إعلام في العالم العربي اليوم، من ذكر للتحركات القطرية والإماراتية على غرار الأحداث التي تشهدها الدول العربية، أضف إلى ذلك أن جل اجتماعات مجلس التعاون الخليجي، وكذلك الجامعة العربية، فإنها تتم بدعوة من هاتين الدولتين، بل أصبحت الجامعة العربية في الآونة الأخيرة، أداة طيعة في يد دولة قطر، وما القرارات الصادرة من الجامعة العربية إلا تجسيد للسياسة الخارجية القطرية.

وحيث إن قطر واحدة من أغنى دول العالم، ومن المتوقع أن يحقق اقتصادها الذي يعتمد بشكل رئيس على النفط والغاز نمواً قدره 18 ٪ هذا العام، فستكون مستعدة للعب دور عربي، وإقليمي، بل وعالمي مستقبلاً.

يقول سلمان الشيخ، المحلل السياسي بمعهد بروكنجز بالدوحة: (بعض الدول المحورية الكبيرة في المنطقة مثل مصر، والسعودية، في مرحلة تحوّل، ولذا وجدت قطر نفسها قادرة على القيام بدور ريادي بفضل قيادتها، وقدراتها المالية)⁽¹⁾.

ويضيف: (كثيرون في قطر يقولون: إن العالم العربي قد تخلف من حيث التنمية البشرية، ومن حيث التقدم التكنولوجي، ولذا كان الأمل هو أن نتحرك نحو منطقة أكثر استقراراً وأكثر تقدماً من الوضع التي هي عليه الآن)⁽²⁾.

ولا تزال هناك مخاوف كبيرة في ليبيا، وتونس، ومصر، من أن تستغل قطر هذه الحالة من عدم الاستقرار، لدعم وتمويل الأحزاب الإسلامية.

فعقب الانتخابات في تونس والتي فاز فيها حزب النهضة الإسلامي، خرجت مظاهرة أمام السفارة القطرية في تونس لانتقاد النفوذ القطري.

وقد انتقد بعض أعضاء المجلس الانتقالي الليبي النفوذ القطري في ليبيا، لكن مرد الانتقادات لقطر مؤسس على أنها تدعم الأجندة الإسلامية في المنطقة، حيث تُتهم بدعم الإسلام السياسي في تلك الدول، وتُتهم في مصر بمساعدتها في تمويل جماعة الإخوان المسلمين.

(1) للمزيد حول الموضوع، انظر الرابط التالي:

http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2011/12/111229_qatar_flexes_muscles.shtml

(2) مشار إليه في الرابط السابق.

وفي المقابل، يحذر المحلل السياسي سلمان الشيخ من المبالغة في مثل هذه العلاقات القطرية العربية، ويقول: (إن قطر لا تقدم على الدفع باتجاه فكر أيديولوجي معين).

وأضاف: (لقد وفرت قطر على مدار العشرين، أو الثلاثين عاماً الماضية وطناً للكثير من الذين اضطروا للفرار من بلاد مثل ليبيا وتونس، وجاء هؤلاء دائماً من خلفيات إسلامية، وحيث إن هؤلاء الناس تم انتخابهم مؤخراً، فسوف تكون لقطر علاقة طويلة الأمد معهم)⁽¹⁾.

وفي الوقت الذي يعاني فيه جيران قطر من الاضطرابات، كالمملكة العربية السعودية، والبحرين، و...، ويعاني فيه الغرب من أزمات اقتصادية، تمتلك هذه الإمارة الصغيرة (جغرافياً)، الأموال، والعلاقات، والطموحات، للقيام بدور أكبر على المسرح العالمي في السنوات المقبلة.

وهو ما يمكن أن يقال بشكل متطابق عن الإمارات العربية المتحدة، سوى أن هذه الأخيرة أكثر استحياءً في تعاملاتها مع الثورات العربية، وتقف في دعم هذه الثورات عند نقطة معينة، لكن ما من شك في أن هاتين الدولتين، سيكون لهما الدور الأبرز على الصعيد العربي، وسيتنامى دورهما في الوطن العربي، ومنطقة الشرق الأوسط بوتيرة متسارعة.

على أن لا يفوتنا التذكير بأن بعضاً من الساسة، والمراقبين، يجزمون بأن القرار السياسي لكلا الدولتين غير مستقل، وأنهما يطبقان أجندة خارجية.

ومع ذلك، وحتى عند الحكم بصحة هذا التحليل، فإن النتيجة المنطقية حتماً ستكون في مصلحتهما، وأن المحصلة هي تنامي الدور القطري والإماراتي، مقارنة

(1) المصدر السابق نفسه.

بدور المنافسين الآخرين لهاتين الدولتين، مع التأكيد على أنه دور يصب في خدمة الراعي الرسمي لمشروع الشرق الأوسط الجديد.

كما لا يفوتنا التذكير بأن تناميها هذا سيجد حذاً له من خلال الرفض الشعبي العربي لما يقومون به، وخاصة ما تقوم به حكومة دولة قطر⁽¹⁾.



(¹) مثلاً نشير في هذا المقام إلى المظاهرات التي عمّت المدن التونسية بهتافات تندد بالنفوذ القطري في تونس والمنطقة، من ذلك ما تناقلته وسائل الإعلام بصيغة شعب تونس حر، لا أمريكا ولا قطر.

خاتمة

من كل ما سبق وفي ختام تحليلنا لموضوع (الأبعاد الإستراتيجية للنظام العالمي الجديد وقراءتنا في حصاد وقائع وأحداث عقدين من الزمن 1989-2011)، يمكننا أن نشير إلى الملاحظات التالية:

1. الصراع الذي كان بين الشرق والغرب ينبغي أن يتحول ويصبح بين عالم الشمال وعالم الجنوب، على أن يكون في خدمة مصالح دول الشمال.
2. استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية، من خلال فرضها للنظام العالمي الجديد، أن تحول هيئة الأمم المتحدة إلى أداة طيعة في يدها لتمرر شرعية القرارات التي تريد.
3. تكوين جبهة واسعة من الدول الأوروبية بما فيها الاتحاد السوفياتي السابق بزعامة الولايات المتحدة، أي قوة صاعدة لضرب أي قوة صاعدة من العالم الثالث مناهضة للهيمنة الغربية، وتعتبر منطقة العالم العربي، والإسلامي الضحية الأولى في هذا الصراع منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
4. منع دول العالم الثالث دول الهامش، من كسب التكنولوجيا وإبقائه خاضعاً لعالم الشمال.
5. السيطرة على منابع الطاقة النفطية في منطقة الخليج خاصة على ثروات الدول النامية عامة.
6. إيجاد تسوية للقضية الفلسطينية عن طريق الحلول الهامشية، أو المفروضة، أو القضاء على كل خطر يمكن أن يهدد إسرائيل.

7. الاستعانة بالمنظمات الدولية كالأمم المتحدة، والمؤسسات المالية العالمية، ومجلف شمال الأطلسي لفرض النظام العالمي الجديد في العالم.
8. فرض نظام العوامة على دول، وشعوب العالم الثالث الهامشية، أو ما يسمى بالأمركة، أي تكريس حضارة التكنولوجيا، وإبعاد الإنسان عن انتمائه الحضاري القضاء على الهوية.
9. فقدان حركة عدم الانحياز لمبررات وجودها، بعد تصدع المعسكر الشرقي ونهاية الحرب الباردة.
10. تذبذب أسعار البترول، مصدر رزق أغلب دول الجنوب الوحيد.
11. تهميش القضايا العربية والإسلامية، كالقضية الفلسطينية، والعراق، وأفغانستان، وكشمير، والشيشان، والبوسنة والهرسك، وكوسوفو، وليبيا، وغيرها.
12. صعوبة دخول دول العالم الثالث أسواق البلدان الصناعية بالصادرات بغير المحروقات، وبعض المواد الخام الأخرى، بسبب القيود الجمركية المفروضة عليها.
13. ظهور بعض الصراعات، والحروب الإقليمية، التي تثيرها، وتغذيها الولايات المتحدة الأمريكية، والدول القوية الأخرى.
14. ارتفاع أسعار الفوائد عن القروض إلى أكثر من 20 ٪ في بداية القرن الحادي والعشرين، وخضوعها لشروط اقتصادية قاسية من قبل صندوق النقد الدولي.
15. أخيراً فإن التعددية القطبية قادمة لا محالة، وأن الولايات المتحدة الأمريكية ستفقد وضعها القائم في الربع الثاني من القرن الحالي.

المصادر والمراجع

أهم المصادر والمراجع الةف ساءءءنا كءفراً فف ءكوفن رؤفءنا، وءصورنا للأبعاء الإستراتيجية لءصاء عقاءن من الزمن، هف:

1. ج. بفكر، موقف بوش العسفر، الفافنانشفال ءافمز، 31 مارس 2001.
2. إستراتيجية الأمن القومي للولافاء المءءءة الأمريكية، سبءمبر 2002، www.whitehouse.gov، ص 1-30.
3. أ. لافن، الءفع للءرب، لنءن رففو أوف بوكس، 3 أءوبر 2002، ص 8.
4. ء. بلفر، مذهب المءءع الءولف، ءطبة فف نااءف شفكاغو الاقءصاءف، 22 أبرفل 1999، www.fco.gov.uk. لرؤفة نقءفة، انظر أ. كالففكوس، ضد الطرفق الءالء (كفمبرفءج، 2001)، الفصف الءالء.
5. سف. رافس، ءملة 2000- ءعرفز المصلءة القومفة، فورفن أففرز، فنافر/ فبرافر 2000. على الانءرنء : www.foreignpolicy2000.org
6. إف. لوءواك، الاسءرائففة، (رسالة مافسءفر بكفمبرفءج، 2001)، ص 89. لوءواك وهو أءء من المءافظفن الأمريكيفن اللامعفن والءاصفن، وهو أول من طور نساءة من المفهوم فف "الاسءرائففة الكبرى للامبراطورفة الرومانية" (بالءفمور، 1976).
7. ن. بوءارفن، الإمبرفالفة والاقءصاء العالف (لنءن، 1972). أنظر رؤفة أءمء رشفء للصراعات الاقءصاءفة والءفوسفاسفة الءءشة على أفغانسءان، طالبان: الإسلام والبءرول واللعبة الكبرى الءءفءة فف وسط آسفا (لنءن، 2000). قءم الناقد الكبرف لإمبرفالفة الأمريكية جور ففءال مؤءرا نساءة ءءرة من نظرفة المؤامرة ءركز على عءم ملاءمة واشنطن فف 11 سبءمبر نفسه: "العءو من الءاءل"، الأوبسرفر، 27 أءوبر 2002.

8. جي. ريس، الإمبريالية: العولمة والدولة والحرب، الاشتراكية الأيمية 93 (شتاء 2001).
9. ب. كينيدي، صعود العداء الإنجليزي الألماني 1860-1914 (لندن، 1980).
10. آي. كيرشاو، هتلر 1936-1945 نيمسيس المنتقم (لندن، 2000)، الفصل الخامس و صفحات 400-407، 517، 528-530.
11. أ. كالينيكوس وآخرون، الماركسية والإمبريالية الجديدة (لندن، 1994)؛ و جي. اشكار، الثلاثي الاستراتيجي، المعاد طبعه في ط. علي (محرر)، أسياد الكون؟، (لندن، 2000).
12. أنظر سي. هارمان، شرح الأزمة (لندن، 1984)، الفصل الثالث و ر. برينر، اقتصاديات الاضطراب الدولي، نيوليفت ريفيو(1) 229 (مايو/يونية 1998).
13. أنظر على سبيل المثال كي. إي. كالدر، مثلث آسيا المميت (لندن، 1997).
14. جي. جي. ميرشامر، تراجعيا سياسة القوى الكبرى (نيويورك، 2001)، ص 398.
15. بي جوان، حساب للقوة، نيوليفت ريفيو(2) 16 (يوليه/اغسطس 2002).
16. ز. بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى (نيويورك، 1997)، ص 159. انظر على وجه العموم إلى المرجع السابق، الفصل السادس. على العكس، رغم أن هنري كيسنجر يشترك في تقدير كلي مشابه لبريجنسكي جذريا لموقع أمريكا الجيوسياسي إلا أنه يؤمن أن الصين على الطريق لتكون قوى عظمى. هنري كيسنجر، الدبلوماسية (نيويورك، 1994)، ص 826.
17. سي. هارمان، ما وراء الانتعاش، الاشتراكية الأيمية 90 (ربيع 2001) و ر. برينر، الانتعاش والفقاعة (لندن، 2002).

18. ءف. رفس؁ الفافو والفمرفالف الفءفءة؁ السوشفالفسف رفففو؁ فونفة 1999؛ و ءف أشكار؁ راسبوففن فلفب الشطرنء؁ وبف. ءوان؁ الأفصول الفوروأطلافنفة لهءماف الفافو على فوءوسلاففا؁ كل منهما فف ط. على (مءرر)؁ مرءء سبف ءكره.
19. كالفففكوس؁ أفءفولوءفة الفءءل لأءراض إنسانفة؁ فف ط. على (مءرر)؁ مرءء سبف ءكره.
20. ءف. ماكفنءر؁ المثل الفءمقراطفة والفاقع؁ (لءن؁ 1919).
21. آر. كاءان؁ الفءءءفة القطففة على النمط الأفرفكف؁ الفاشنطن بوسف؁ 13 سبفمبر 2002.
22. مقفبس فف سف. ءونسون؁ رء الضربة (نفوبورك؁ 2000)؁ ص 217.
23. ص. هافففنءفون؁ القوف الكبرى الوءفءة؁ فورفن أففرز؁ مارس/ أبرفل 1999. على الانفرنف : www.foreignpolicy2000.org
24. ءطاب ءال الأمة للرففس الأفرفكف؁ 29 فنافر 2002؁ www.whitehouse.gov
25. ءف. بولفون؁ ما وراء مءور الشر؁ 6 مايو 2002؁ www.state.gov
26. آر. وولف؁ مذهب بوش؁ الفافنافشفال فافمز؁ 21 فونفة 2002.
27. ملافظاف للرففس فف الافففال بفرفمف الأفاءمفة العسكرفة الأفرفكفة؁ ففسفبوفنف؁ نفوبورك؁ 1 فونف 2002؁ www.whitehouse.gov
28. لمءالءة صءففة ملفئة بالمعلوماف أنظر أ. و ب. كوكفرن؁ صءام ءسفن؁ هاءس أفرفكف (لءن؁ 2002).

29. ن. ليمان، النظام العالمي القادم، النيويوركر، 1 أبريل 2002، على الإنترنت: www.newyorker.com ، و جورج بوش والعالم، نيويورك ريفيو أو بوكس، 26 سبتمبر 2002.
30. ف. هاليداي، الحرب الباردة والعالم الثالث (لندن، 1989).
31. شلايم، الحائط الحديدي (لندن، 2001)، ص 487.
32. ف. فيتز جيرالد، جورج بوش، ص 81.
33. جي. فالوس، أحادي القطبية: حوار مع بول ولفويتز، أتلانتيك مونثلي، مارس 2002، على الإنترنت: www.theatlantic.com .
34. بي. ولفويتز، بناء الجسور بين القرون: نهاية القرن مرة أخرى، المصلحة القومية 47 (1997). على الإنترنت: www.nationalinterest.org .
35. مشروع القرن الأمريكي الجديد: إعادة بناء دفاعات أمريكا (سبتمبر 2000)، www.americancentury.org ، ص 1.
36. مقتبس في آر. وولف، التكنولوجيا تجلب القوة بقيود محددة، الفاينانشيل تايمز، 18 فبراير 2002.
37. حل صدام النهائي، حوار مع ريتشارد بيرل، 11 يولييه 2002، www.pbs.org . أما رقم ال 40 ألف فهو مذكور في إي. بويلر، جنرال الكرسبي المتحرك، سالون دوت كوم نيوز، 5 سبتمبر 2002 www.salon.com .
38. لايفن، بعد الهجمات: حرب أمريكا الباردة الجديدة، الجارديان، 28 سبتمبر 2001.

39. ر. كاجان، القوة والضعف (2002)، www.ceip.org.
40. أنظر على سبيل المثال، آر. كوبر، إعادة تنظيم العالم، (2002) www.fpc.org.uk.
41. ر. كاجان، القوة والضعف، مرجع سبق ذكره. بالطبع ليس حقيقيا أن الاتحاد الأوروبي قد تجاوز العداوات القومية: أنظر على وجه الخصوص كلاسيكية آلان ميلوارد الإنقاذ الأوروبي للدولة القومية (لندن، 1994).
42. الفاينانشال تايمز، 21 سبتمبر 2002.
43. "على شرودر أن يستقيل لتلتئم العلاقات، مستشار أمريكي، رويترز، 1 أكتوبر 2002، www.alertnet.org.
44. الفاينانشال تايمز، 25 أكتوبر 2002.
45. و.م. أركين، "خطة سرية تحدد ما هو غير قابل للتفكير فيه"، لوس أنجلوس تايمز، 10 مارس 2002.
46. "من السويس إلى الباسيفيكي: الولايات المتحدة توسع وجودها عبر العالم"، الجارديان، 8 مارس 2002.
47. ر. ويد، الإمبراطورية الأمريكية، الجارديان، 5 يناير 2002.
48. ب. جوان، المقامرة العالمية (لندن، 1999).
49. ر. برينر، الانتعاش والفقاعة، الفصل الثاني والرابع، انتفعت أيضا من سمع كلمة لبوب برينر في مكتبة بوكماركس: لندن في 29 أكتوبر 2002.
50. ر. لايارد، بريطانيا ستدفع ثمن الاستبعاد، الفاينانشال تايمز، 15 أكتوبر 2002.

51. م. وولف، دور برلين لتعاني فخا من صنعها، الفايانانشيال تايمز، 23 أكتوبر 2002.
52. ر.ت. ميرفي، الأزمة الاقتصادية في اليابان، نيوليفت ريفيو (2) 1 (يناير/ فبراير 2000).
53. الفايانانشيال تايمز، 21 أغسطس 2002.
54. م. ليدن، العدو الحقيقي هو الاستبداد في الشرق الأوسط، الفايانانشيال تايمز، 24 سبتمبر 2002.
55. الفايانانشيال تايمز، 22 أغسطس 2002.
56. و. كريستول و ر. كاجان، تذكر مذهب بوش، ويكلي ستاندارد، 15 أبريل 2002.
57. ج.لوب، مخطط يميني للشرق الأوسط، 4 أبريل 2002، www.alternet.org.
58. كوندوليتزا رايس عن الإرهاب والسياسة الخارجية، 29 أبريل 2002، www.whitehouse.gov
59. م. دافيس، كلمة في مؤتمر ماركسيزم 2002، لندن، يوليه 2002.
60. م.ت. كلير، خطة النفط الرئيسية لبوش، 23 أبريل 2002، www.alternet.org
61. ر. خلف، صداقة مأزومة، الفايانانشيال تايمز، 22 أغسطس 2002.
62. د.إي. سالنجر وإ. شميت، الولايات المتحدة تمتلك خطة لغزو العراق، المسئولون يؤكدون، النيويورك تايمز، 11 أكتوبر 2002.
63. لا تذكر كلمة نفط العراق، الأيكونوميست، 14 سبتمبر 2002.

64. ب. سكاوكرافت، لا تهاجموا صدام، وول ستريت جورنال، 15 أغسطس 2002.
65. الفاياناشيال تايمز، 27 سبتمبر 2002.
66. ر. هولبروك، الطريق السريع إلى بغداد، الجارديان، 29 أغسطس 2002.
67. من أجل آراء بريجنسكي، أنظر على سبيل المثال: الطرق الصحيحة والخطأ لشن حرب، الهيرالد تريبيون الدولية، 19 أغسطس 2002.
68. ملاحظات للرئيس فى خطابه للجمعية العامة للأمم المتحدة، نيويورك، 12 سبتمبر 2002. www.whitehouse.gov. أنظر منظور أناتول لايفن وتحليله فى أمريكا وضعت الأمم المتحدة فى موقف الخاسر، الجارديان، 13 سبتمبر 2002.
69. الفاياناشيال تايمز، 21 سبتمبر 2002.
70. فالرشتاين، حرب العراق: الكارثة القادمة، لوس أنجلوس تايمز، 14 أبريل 2002.
71. مسح الراى العام الأمريكى والأوروبى 2002، 2 أكتوبر 2002، www.worldviews.org.
72. و. ييلو، حل التحالف الأطلسى؟، 25 سبتمبر 2002، www.focusweb.org.
73. أندرسون، القوة والاتفاق، نيو ليفت ريفيو (2) 17 (سبتمبر/أكتوبر 2002)، ص28.
74. ب. أندرسون، التجديد، نيو ليفت ريفيو (2) 1 (يناير/فبراير 2000).



لتصوير
أحمد ياسين
لوينر

@Ahmedyassin90

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
الافتتاحفة آفة قرآنة	5
الإهداء	7
كلمة	9
مقدمة	11

الفصل الأول

النظام العاللف الللللل

مظاهر النظام العاللف الللللل	22
المظهر الأول: المحسار سفاة الدولة	23
- المخاطر المهددة لسفاة الدول	25
- السفنارفوهاة الموقعة لمستقبل سفاة الدول	27
استباحة السفاة بقرارات الشرعة الدولية	28
المظهر الثاني: مازق التلخل الإنسانف	34
المظهر الثالث: الاستعمار بفوره المختلفة	39
المظهر الرابع: استفحال المنازعات اللللولفة فف العففد من مناطق العالم	42
المظهر الخامس: العنصرفة الدولية	46
المظهر السادس: تفاقم الللوع وغباب الأمن اللللاف	49
المظهر السابع: الللنهاكات الممنهجة للقوق الإنسان	53
المظهر الثامن: التلوث السفف	57
المظهر التاسع: أزمة اللقتصاد العاللف	61
المظهر العاشر: عودة سباق التسلل	64

المظهر الحادي عشر: معضلة السلاح النووي 68

الفصل الثاني

الإستراتيجيات من النظام العالمي الجديد

ملامح الشرق الأوسط 79

الإستراتيجية الأمريكية نحو الشرق الأوسط 84

أهم قضايا الشرق الأوسط 86

الصراع الفلسطيني الإسرائيلي 88

الوضع في العراق 89

الثورات العربية 90

الملف النووي الإيراني في إطار الإستراتيجية الأمريكية 93

أبعاد وتداعيات الأزمة النووية الإيرانية 95

دمقرطة الأنظمة السياسية العربية 98

هل تعيد قضايا الشرق الأوسط الحرب الباردة؟ 101

حلف شمال الأطلسي في الألفية الثالثة 105

الفصل الثالث

تلاشي إمبراطورية الولايات المتحدة الأمريكية

معطيات تلاشي إمبراطورية الولايات المتحدة الأمريكية 111

إسرائيل عالة إستراتيجية على الولايات المتحدة الأمريكية 112

الصعود الصيني انكسار لإمبراطورية الولايات المتحدة الأمريكية 116

مدارس التعامل مع الصين 116

المدرسة الأولى: الحذر من الصين 116

- 117..... المدرسة الثانية: الارتباط والتعاون مع الصين
118..... اليقظة الروسية
121..... الحراك الفرنسى
126..... القوى النامية المناورة
127..... الضائقة المالية الخائفة التى تعانيها الولايات المتحدة الأمريكية
131..... التخطيط الأمريكى فى إدارة الأزمات الدولية
136..... خيارات الولايات المتحدة الأمريكية للحفاظ على مركزها الأحادى

الفصل الرابع

رؤيتنا الإستراتيجية على الصعيد العربى

- 142..... اندثار مفهوم القومية العربية
145..... التمزق بناء على اعتبارات طائفية (السعودية- البحرين- ...)
151..... العراق والبقاء فى حالة فوضى
153..... ليبيا ما بعد القذافى (الحذر والترقب)
157..... التداعيات السلبية لتدخل حلف شمال الأطلسى فى ليبيا
160..... سقوط مصر
162..... الجزائر والأخطار المحدقة
163..... موريتانيا والعزلة العربية
165..... تنامي الدور القطرى والإماراتى على الصعيد العربى
169..... الخاتمة
171..... المصادر والمراجع
179..... فهرس الموضوعات

تَمَّ بِحَمْدِ اللَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ





لتصوير
أحمد ياسين
لوينر

@Ahmedyassin90



لصویر
أحمد یاسین
لوینر
@Ahmedyassin90
